

١٦٠
تدخ

تقريرات على حاشية الصبان على شرح الملوي
للمسلم المرونق للأخضري، تاليف الخطاجي،

حسن رضوان - كان حيا قبل سنة ١٣٠٦هـ. تجريد
أحمد بن حسين بن خميس الطلاوي - كان حيا سنة ١٣٠٦هـ
بنط محمد الهلالي الزينالي سنة ١٣٣٤هـ.

٦٥٧٦

٨٧ ص ٢٤س ١٨x٢٤سم

نسخة حسنة، خطها نسخ حديث.

الأثرية ٣: ٣٥٨ نشرة دار الكتب ١: ١٧٤

١- المنطق ٢- المؤلف ب - المجرد

٨١ ١٢ ٢٠
١١ ٩/٢٧

ج - النامخ
د - تاريخ النسخ ه - تقرير
الخطاجي على حاشية الصبان على شرح المفسر للملوي
المسلم

UNIVERSITY LIBRARIES

King Saud University

مادة شؤون المكتبات

جامعة الملك سعود

للمملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

جامعة الملك سعود قسم المكتبات

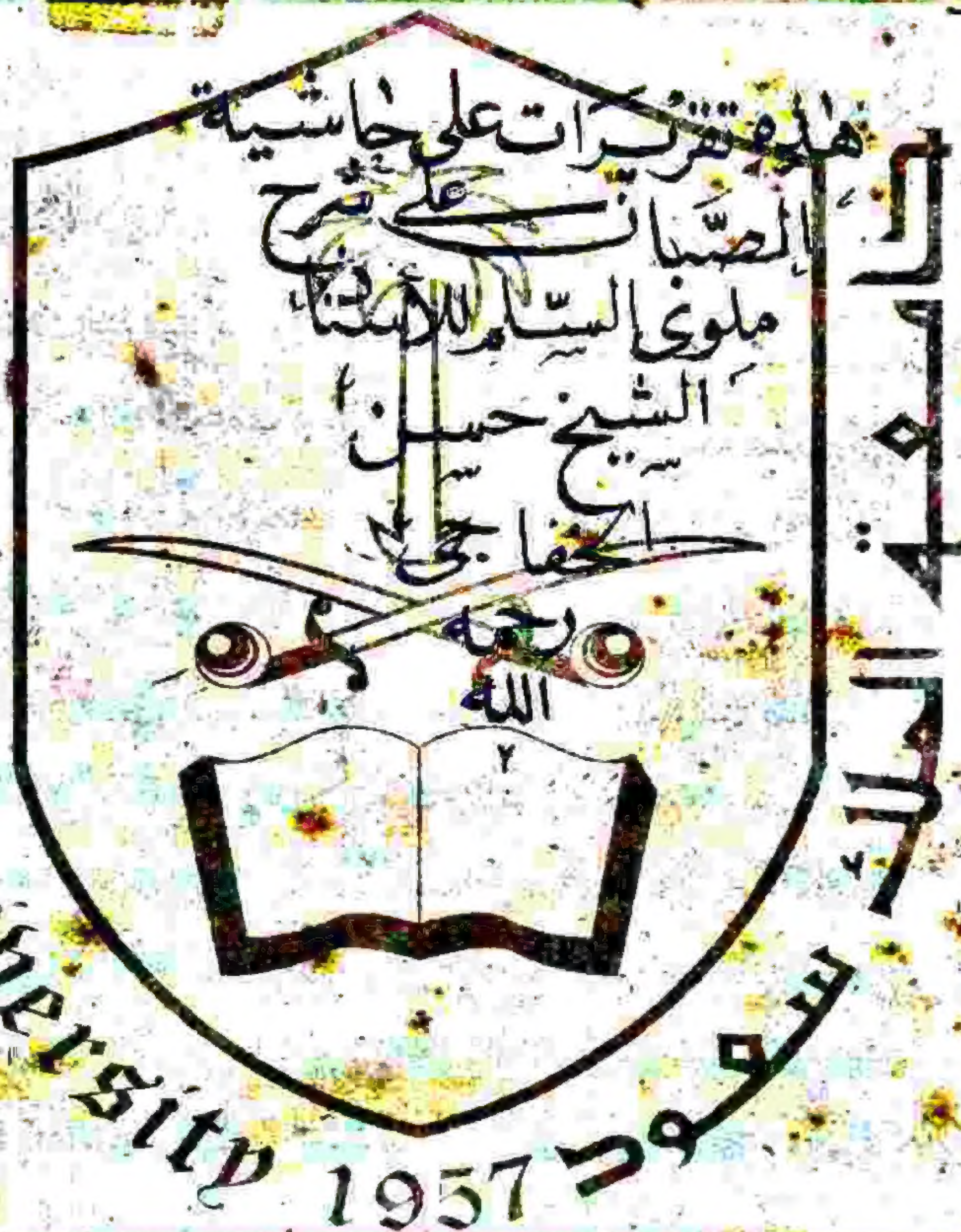
الاسم : ٦٥٧٦ في ٨٨٣٩٩
الاسماء : تقريرات على مكتبة الصليبيات
المؤلف : الحناي، محمد مصطفى
تاريخ النسخ : ١٤٤٤ هـ
اسم الناشر : محمد عبد الله بن الزبيدي
عدد الاوراق : ٨٧ ص
ملاحظات :
اسم المؤلف : محمد عبد الله بن الزبيدي
تاريخ النسخ : ١٤٤٤ هـ
عدد الاوراق : ٨٧ ص
ملاحظات :
اسم المؤلف : محمد عبد الله بن الزبيدي
تاريخ النسخ : ١٤٤٤ هـ
عدد الاوراق : ٨٧ ص
ملاحظات :

Copyright

University

٥٨٥

King Saud University



Copyright © King Saud University

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
 أما بعد فهذه ما وجدته بخط شيخنا الزاهد النقي العابدنا بركة زمانه وفكرته وأتته
 مولانا الخفاجي الشيخ حسن رضوان سعي الله ثراه صبيب الغفر والرضوان علي حاشيته
 العلامة الصباغ علي شرح المملوكي للسلم فقصدت جمعه حفظا من الضياع وتسهيدا لعموم
 الانتفاع وعلي الله أن يوفق ربيته أتوسل قوله أشار بذلك المح اعلم انه يحتمل ان غرض الشارح
 بقوله ابتدئ المح بيان متعلق الجار والمجرور سواء تم الكلام ولا وان غرضه به بيان ما يتم
 به الكلام مما يجوز ذكره وهذا اظهر كما لا يخفى وعليه لا أشار في كلامه الى صحة تقدير
 المتعلق فعلا واسما ولا يفهم الايراد الا في حيز جاب عنه ويكون في كلامه إشارة
 الى صحة كون محو الجار والمجرور قافيا مقام المتعلق وعدم كونه قائما مقامه فافهم ذلك
 بتدبر ثم عرضت ذلك على شيخنا فقال لما كان ما يتم به الكلام ليس خفيا بل لا متعلق بالباء
 من حيث ما هو الارح فيه كان الاظهر ان غرضه بيان متعلق الباء ليشير الى ما هو الارح فيه
 انشأ في فله دره قوله ان قصد به الرد على من يعنف المح لا يخفى انه لو كان الغرض الرد
 نفس البدء باسمه تعالى كان معنى قوله مثلا بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء انه يبتدئ باسمه
 وحده لا باسمه وام غيره كما يعنف الخصم وانه يبتدئ باسمه تعالى لا باسم غيره وحده كما يعنف
 الخصم وانه يبتدئ باسمه تعالى لا باسم غيره وهذه اوضح اسم فاعلم حاله من ذكره في اهل البيت
 باسمه تعالى وحده او باسمه تعالى وام غيره او باسم غيره فقط فيكون الغرض الرد على من يعنفه شركة غير
 الله تعالى له في ابتداء المصنف بالاسم وان غيره تعالى هو الذي يبتدئ المصنف باسمه او ارشاد
 المتردد فمن يبتدئ المصنف باسمه فيقضي ذلك ان هذا من يعنفه ان المؤلف يبتدئ باسمه تعالى
 واسم غيره او باسم غيره دون اسمه او يبتدئ في ابتداءه باسمه تعالى او باسم غيره تعالى معه او باسم
 غيره تعالى وحده وليس كذلك فعلم بهذه القولية ان الغرض في الرد هنا هو علة البدء باسمه
 تعالى لا نفس البدء بذلك وان الغرض هنا راجع الى لازم الجملة لا الى ما تضمنته الجملة فلا بد
 قال المحقق المحشي ان قصد به الرد على من يعنف المح فاعني طلب الابتداء لا الابتداء فلا يقال
 كلامه انما يناسب لو كان التقدير بسم الله الرحمن الرحيم يطلب الابتداء فافهم ذلك

فانه ربما يغفل عنه ثم عرضت ذلك على شيخنا معطيه الله تعالى فاذا ان المحقق المحشي
 مصرح بذلك قوله في طلب الابتداء باسمه اي في مطابق طلب الابتداء بالاسم بسبب طلب الابتداء باسمه
 اي اسم ذلك الغير فليس قوله في طلب المصلحة قوله شركة حتى يكون مدخولا مشتركا فيه وتقتضي
 عبارته مع عدم صحة فافهم قوله ان قصد به الرد على المتردد اي ارشاد المتردد وانما عبر
 بذلك لمشكلة سابقة فافهم قوله لتوسعهم فيها اي حيث اعملوا فيها كما يافيه راحة
 الفعل اي معنى الحدث وان كان ما فيه ذلك اجنبيا من الفعل بان كان حرفا فلا يمنع المصدر
 ان يعمل فيها محذوفا مؤخرا وان كان فرعا في العمل حتى بالنسبة اليهما هذا هو الظاهر
 ويحتمل كلامه وجها آخر هو انهم لما توسعوا فيها حيث اعملوا فيها كما ما دل على الحدث
 وان كان اجنبيا من الفعل علم ان الفعل ليس أصليا في العمل بالنسبة اليهما بل هو غيرهما
 سواء في ذلك فلا يقال حينئذ ان المصدر فرع في العمل فلا يغوي على ان يعمل محذوفا
 مؤخرا فافهم قوله الا اذا اقيم المح اي بان جرينا على غير ما تقدم في بيان المتعلق
 فجعلنا الجار والمجرور خبرا او حالا كذا فرح لنا شيخ شيخنا في درسه ولو جري المحشي على ما تقدم
 التنبية عليه مما هو الاظهر في عبارة الشارح لم يخرج لهذا الا بالنسبة فلما اذا اقيم الجار
 والمجرور مقام المتعلق انما من الذي حذف لقربية فافهم وتنبه لما روي قوله
 اعراب هذا المتعلق نسبة الاعراب الى المتعلق لا الي ملاب بالنسبة لما اذا كان فعلا
 فتنبيه قوله واذا كان مستقرا الى آخر ظاهر وانه اذا كان مستقرا لا يكون للمجرور محل ولا مانع
 منه فتنبيه قوله هو ما حذف عامله المح وقيل هو الاول فقط وهذا الغيل لا يوافق قوله سابقا
 او خاصا دل عليه قرينة فافهم قوله وعلم المح دعوى علميه محو لتكلم كما لا يخفى فالأصح
 واسم جنس ليس بسم الله الرحمن الرحيم قوله كما هافيه نظر ثم ربما قيل ان الثاني اظهر ما يحتمل انه
 بني على ما هو الاظهر فافهم قوله لعدم المح افاء نفس المتروك للأمر ايضا لأن تضمنه
 له خفي بالنسبة لتضمن الحديث له قوله لا انا نقول لرسول الله فلما ان لا نسلم اذا لامع من
 حكاية الفعل ونقله قوله واحد الاوراي التي يراد بها في هذا المقام الافعال جمع فعل
 بمعنى تمزيك البدن فيخرج نحو الصوم قرره لنا شيخ شيخنا في درسه قوله وان لم يجمع المح
 كما في حيث مع زيد ورينه اراء الكمية شيخ شيخنا في درسه انتهى ووجه عدم



الصحة في ذلك انه لو صرح باللام لقطع المضاد عن الاضافة مع ملازمته لها فافهم قوله وللعني
 الافراد المبيدين قولهم مثلا ان كل لا يستغرق الافراد بمعنى الافراد بأسرها وحينئذ فنقولهم
 كل فرد يحتاج لتجريد كل عن بعض معناه فافهم قوله او علي ان المراد بذلك الامر لا يخفى
 على المتأمل ما في كلامه هذا فان السببه هو المراد بالمراد بالبال على هذا هو الحال الان شموله
 فيه باعتبار وضعه للقلب فكان مجازا فلو قال ببدل قوله او علي ان الم وقيل للحال لكن بطريق
 المجاز لا صابغ قدس قوله او قوله بسم ولم يظهر وجه ما هو ظاهر كلامه من عدم صحة كون
 نائب الفاعل هو قوله فيه ثم ظهر انه عند كون الحرف والاعلى التعليل فيكون قولهم فيه مبنيا
 على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى وان المحقق المحشي يحكي في ذلك في حاشيته على الاشعري
 ما لا ادفع له فراجع في باب النباه ان شئت قوله بالغاء القيد وحينئذ ليس في تنفي
 القول المذكور دلالة على كونه بضمير البسملة على اي رواية منها فافهم قوله والظاهر
 على كل الم لا شينا حفظه الله تعالى رسالتان فيما يتعلق بذلك مختصرة ومبسوطة فان
 اردت غاية تفتيحه فارجع اليهما فظنوني ما لك قوله ويمكن ان يقال الم
 فيكون قد ظهر له ان ما سبق له ليس تحيينا لفقده شرطه قوله ان ابقينا الباء الم
 يحتمل ان يكون المراد بحيل الصفا مقصود الصفا القديمة ويحتمل ان يكون المراد بما يع
 القديمة والحادثه فان الشاء في نحو قولك زيد عالم ثناء وعلو الله في الحقيقة ولا يخفى انه
 يرد على كل حال اذا ايقن الباء على ظاهرها ان التفسير اعم من المقصود انه لا يصح التعليل
 ببناء على ما هو متعين من عدم جعل الباء في قوله بالحيل صلة الثناء اذ يكون التقدير ببناء
 وفسرنا بهذا الالحاح فان شئت نرى ان ذلك في قوة قوله وفسرنا بهذا العام لان
 الحمد هو هذا الخاص فان ادعى مدع ان التثنية يكون ذلك لاجل حيل غير حادث
 مطبوع مراده في التفسير لكن حذفه لوضوحه وخط الفصد التعليل هو المذكور ولا يخفى
 ان ذلك غير مسموعه اذ هي محض مكابر فكلام المحشي بعد فيما كتبه على قوله بالحيل مشا
 الى منع انباء الباء هنا على ظاهرها فارجع اليها في قوله بالحيل صلة الثناء وارجع بحيل الصفا
 هنا ما هو اعم كان فيه زيادة على ما يذكر المحشي التعليل فاسد مثل ما مر قد تكرر
 قوله اتي به القيل فيه ان هذا تعريف فلا جملة ولا هم انشري لم لا يخفى ان التعريف في نفسه

يستلزم الحصر لانه يجب ان يكون ما معا ما نعا فافهم قوله وانما لم يسمي
 على كل من هذين ان اريد بحيل الصفا ما هو اعم كان التفسير اعم وقد التعليل وهذا
 مع ما مر تعلم ما يصح اعتبا وفي كلام الشارح وما لا يصح فافهم قوله تعليل المحذف
 الم صنع ذلك لانه لا العلة لما تكرر للادفع لاشعري في ذلك شيخ شيتنا في درسه زاد ا به قول
 بعضهم ان ذلك لدفع تعليل الشيء بنفسه اذ المراد بحيل الصفا ما يع القديم والحادث
 فان الثناء بالعلم في قولك زيد عالم مثلا ثناء وعلو الله قوله مصدر فيه انه اعم مصدر
 لا مصدر قوله لا مشع لان ما دخل احدهما اخرج الاخرى شيخ شيتنا قوله
 ووصف المعرفة الم لا حاجة الى هذا فانه لا مانع من جعل غير ما لا شيخ شيتنا قوله
 وانما يجب الم قال شيخ شيتنا وبعضهم التزم خروج ما ذكر وجعله مدها لا احدا قوله
 لا لا يتكرر الم وقال بعضهم ان قوله جمع بين الابتدائين الم مكررا انشروا في
 على المتأمل انه لا يدفع تكرار حذف قوله ثانيا فتدبر قوله من الثاني بيان لما قوله
 لا يثنى الثانويه يعرضي انه ينتج المقصود بقطع النظر عن الثانويه وليس كذلك فان
 المقصود الحمد الحاصل بغير البسملة بدليل قوله بعد وجمع بين الابتدائين قد تكرر
 والثاني الم لا يخفى عليك ما فيه بعد ما مر فثبت قوله عن ما يرد الم كيغير ذلك بعد
 فرض كون قوله ثانيا له دخل وانما ماذن الثانويه قوله ولا يضر انهما الم
 عانت ان انهما من ذلك مانع من ورود اليراد ولا اعتبار الغفلة عنه قوله
 اعلم ان توهم التعارض الم لا يخفى ان توهم التعارض انما ياتي على اعتبار وانما يصح الله اعلم
 بباين وبالحمد لله برفع الحمد قاله شيخ شيتنا ولا يخفى ان التوهم بعد ذلك انما ياتي
 على عدم الغاء قيديهما المتنافيين مع ان الدليل قائم على الغاء كما لا يخفى قوله
 ويرد عليه ايضا الماخذ محمله انه اذا كان المبدوء فيه قول لا يمكن ان يستعان
 مثلا في اوله بشئ منهما فضلا عن ان يستعان في اوله بما ولا يذوهم الاستعانة عنه
 باليراد السابق فخرج شيخنا حفظهما الله تعالى ولا يخفى ان هذا اليراد فيه رد لعموم
 قوله لم يكن للعارف الم فافهم قوله وهذه النية الم قال شيخ شيتنا قرر شيخنا غير
 هذا وهو ان يجعل المنسوب اليه الحقيقة بمعنى نفس الامر فان الحقي في ابتداء في نفس

الامر دون الاضافي شري قال شيخ شينا ولا يخفى ان كلا منهما ابتداء في نفس الامر وان كان
الأول حقيقيا بكل من المعنى الذين ذكرهما الخشبي والثاني مجازيا فكان شيخنا يعتبر
الحقيقي دون المجازي فان كلامه يصح بذلك فاخرم ذلك بنذر قوله لا شعاع الخ
يعتني قوله قبل وانروا الخ ان قوله هذا وانه ما كان ابتداء الخ على معنى وقد سبقه
شيئ والا فما كان ابتداء بالاضافة الى ما بعده ولم يسبقه شيء فليس مجازي قوله
سابقا سبقه شيء ولا غير صحيح ولا يصح قوله بعد فروع شيخ شينا حفظها الله تعالى
قوله لان اللفاظ الخ ولا يقلان مثل هذا التعدد لا يعتبره ارباب العوالم فانهم
اعتبرهم له دائما غير صحيح الا ترى انهم اعتبر وجه في هذه الكلمات الاذان والاقام وغير
ذلك قوله متعلق بما تراه اي على حذف مضاف كما يشير اليه اي ليس متعلقا بالنصير
فان قلت المانع من تعلقه بالنصير على حذف مضاف مع كون النصير في مقام الحمد
بالجملة الاسمية هو الواقع من المصنف ومن الله تعالى كما لا يخفى على من حقق النظر فقلت لان
ذلك يقتضي انه اثر النصير في مقام الحمد على النصير في مقام غيره هذا هو المانع
فاخرم واحذر ان لا تنذر قال بعضهم فيصح ان يكون قوله في الحمد متعلقا بحذف
حال من الجملة الاسمية وفي معنى من والكلام على حذف مضاف اي من صيغة الحمد انتهى
وما جرى عليه الخشبي احسن فان كون هذه الجملة من صيغة الحمد معلوم ولا فائدة
لذلك واما ذكر كون اشارة في مقام الحمد مع كونه معلوما فله فائدة وهي توجيع صميم
في مقام التسمية من عدم اشارة النصير باحدى الكلمتين على النصير بالآخر الى
بالسمان مختمة فقوله ناسيا الخ على هذا دليل لا يشارها وعدمه فيما مر وقوله
ولذلك كتبها الخ دليل لا يشارها فقط وقد تقدم للحشي على كلامه في الاستدلال على ذلك
فتبين قوله على النصير مرتبط باخبار لا بالنصير كمال لا يخفى لم نجس الى الحمد الخ
قال شيخ شينا من غرائب الاتفاق ان جود الحمد خمسة والسور البند فيها به لذلك قوله
لانه هو الذي يخ فيه ان دلالة الاسمية على البتة واحصوا والدلالة الفعلية على التخصيص دون
الحصول لفعله شيخ شينا عن شيخنا ونازعه بعض الطلبة في ذلك فكان آخر كلامه ان ذلك
باعتبار الاسمية والمضار عيب التي هنا قال ولا يخفى ان معنا احمد احصى الحمد انتهى وذكر

ان تقول معنى احد ببتة فحصل الحمد واما كون التخصيص ببتة احصوا فليس كذلك ايراده ثم
الذي ينبغي ايراده على الخشبي ان الكلام في البتة بقطع النظر عن الحدث وهو مدلول
الاسمية واما الفعلية فمدلولها البتة على وجه الحدث وكلامهم يدل على ذلك ولا
يتأخير قولهم الفعلية تدل على الحدث فاخرم ذلك بنذر قوله ثم عن نصب المصير الخ
فيه ان ذلك لا يصلح قرينة على ارادة الدوام مالم يثبت للاسمية الدلالة عليهم من قبل
ثم رأت العلاقة الأمير فيما شينه على ملوحي السر قنديه ما يأيده ذلك فتدبر
قوله اقول الخ اعتبر تأويل البتة بالبتة فقال ذلك وقد تقدم لك انه لا حاجة
الى التأويل وعلى عدمه فالعنى والدلالة لها على البتة بقطع النظر عن الحدث دون الفعلية
فانها تدل على البتة على وجه الحدث والاول هو المناسب لاول ما وقع الحمد
لاجله وحينئذ لا تأتي هذه المعارضة فتعطل قوله حيث قيل الخ لا يخفى ان ذلك
انما يعطى بالذوق ان له عرضا في ذكر الاسم الكريم والاغراض في ذلك كثيرة جدا
كالنبرك والتلذذ وتنشيط القلب واجباؤه به وذكر اسمه اجماع لجميع صفات
الكمال وتضمن ذكر الاسم الجامع لما ذكره الشاء بجميع صفات الكمال على وجه الاعمال الخ غير
ذلك واما انه يشعر بعينية ما ذكر فلا يخفى على منصفه عدمه نعم من جملة الاغراض
افادة العينية وكل غرض لا مانع من اعتبارها اياها ينبغي اعتبارها لانه قصد به بالمدح
حالة حاله على احوال ثم اعلم انه بعد تسليم عينية الذات هنا على وجه ذكر الاسم
اتحاد المحمود والمحمود بعينه بالذات واختلافهما بالاعتبار فان عليهما اناهي كسب الظاهر
والعلة في الحقيقة الكمال الذي السابث للذات بقطع النظر عن جميع الصفات فهو المحمود
عليه في الحقيقة فلا اتحاد والكمال الذي هو الاستحقاق الذاتي كما اوضحه شيخنا فما كنبه
على مختصر سعد ما شئت الخشبي علم في بحث الحمد فاخرم واحذر ان لا تنذر قوله على ان
لفظ الله الخ هذا الفرق بالنسبة لعينه الصفا فقط كما لا يخفى قوله الله رحمه الله تعالى
وما يبرح لم يظهر وجه ورود ذلك فان افادة توليه الحمد بنفسه ليس غضا هنا كما لا يخفى
قوله لا نشاء الحمد بمضمونها الخ يقتضي انها تدل على الحمد بمضمونها وفيه ان الحمد هو المذكور وهي
لا تدل عليه وبالمجمل كون الحمد ذاتية بالعني المتبادل للخبر سواء كانت اسمية او فعلية

لا يصح اصلا وقد حقق ذلك شيئا حفظه الله تعالى اول تقرير على منعه السعد وما شئنه
 للتحقق فأن اردت الشفاء ما جرى على السنة الخامسة والعام فانه يجب قول
 كما نقل بعث واشترى به ذلك شيئا حفظه الله فاصح الى تعريف المذكور ان اردت
 قوله فيكون المصنف اظهر كلامه انه محدثا منين وليس كذلك الا ان يكون اعترافه
 على وجه الكائن له قوله ومخرج الى من الميث صوابه ومخرج الميث من الحق قوله لم يشهد
 اي شق ثامه وقوله وعدم ذكر في الكلام المحني اي الذي يشهد من غير هاتين الا في ضعف
 التعليل وقوله فعلم في ذلك شيئا اجاب بعضهم بأن المقصود انه لم يرد مفيدا بهذا القيد
 بل بغيره انتهى فانظر هل يجب اعتبار الوارد حتى يتم الجواب قوله ولون النتائج الى قال شيئا
 لا يخفى ان النتائج باثباته في الواقع انزوي وكأنه نظر الى النتائج البينية بخصوصها فقل ذلك
 ولا يخفى ان الكلام فيها هو اعم كما ياتي على اثر قوله ويحتمل الى مقابل لما قبله من حيث ما تضمنه
 من كونه اراد بالفكر معناه الاصطلاحي وهو ترتيب امور معاودة للتوصل الى مجهول فافهم
 قوله وعلي هذا الاعمال الى وجه التخصيص انه فالقيم وبالنتائج ما يترتب الى فاشعر بان كانت
 على الامتثال الى المعنى الاصطلاحي فتخصيص بالنص في قوله تفسير للنتيجة بما يجري
 الى فان اعتبر اصطلاح المناطفة عمل النظري ما هو اصطلاحهم ترتيب امور معاودة
 الى وجعل العلم بمعنى المعلوم شاملا للمجهول جها امركيا والا عمل النظري ما هو اصطلاح
 المتكلمين ولم يعمل العلم شاملا لذلك ولعل الداعي الى ضرب الشيخ عليهم الاستغناء عن
 بالتعريفين الا انني مع ما فيه على اعتبار مذهب المناطفة من الفهم الذي لا يقتصر مثله في الشارح
 فتدبر قوله لا تطلق عندهم فوافقوا المتكلمين في ذلك قوله وان ما يترأى الى الخ توريده
 حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة مس وكل حاصل نام ينج ويد نام
 وقوله ذوات شئنة الى وذلك لان المعنى زيد حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة فزيد متحرك
 بالارادة وهذا فافهم شيئا حفظه الله تعالى قول لا يفسر هذا في اصطلاح
 محط التعريف قوله ولا ما انتهى الى قول لان الحد الوسط الى قال شيئا فافهم ان هذا
 ليس من الاشكال اصلا فلو اقتصر على ما قبله لأصاياه قول اي معاودة يعيدان
 تسخينه نتيجة باعتبار علمه بالفعل وقوله شأنه الى يعيدان حصول العلم به عقيب

العلم بوجه الدليل على والمقصود ان شأنه قبل علمه بالفعل ان يعلم الحكم كالاخفى قول
 اي اهل المذهب الحق بان تلك موضوع الحق كما هو ظاهر قوله لانه ان اعتبر المطابقة الى بوجه
 ذلك بان الحق مأخوذ من حق الشيء ثبت والواقع امر ثابت يشعروا له اي لفظة الواقع بتبوتها فيكون
 اعتبار المطابقة من جانب الحكم بأن يقال الحكم المطابق للواقع مشعرا بشئ الحكم فباب ان يسمى اعتبار
 المطابقة من جانبها ففعلوا ذلك فحين اعتبر اعتبارا للشمية بالصدق فافهم ذلك بتدبر قول
 فيكون مجازا غير نيتين ولما لونه مجازا على مجاز فليس محققا اذ يتوقف ذلك على الاستعمال في اختيار الاحكام
 والنقل منه بعد الاستعمال الى المعنى الثاني ولم يثبت وجهه التوقف يعلم بتدبر تعريف المجاز في قوله
 او واجبا يبطر في التعليل فخير الاول قول قال في القاموس الى غرضه بذلك الاشارة الى ان ما ذكره
 الشارح في القاموس في المجاز فتدبر قوله كما هو ظاهر القاموس الى حيث ساورها مساقا واحدا
 مع كون من اطلاق عليه اسم مصدر على الرأين في معنى المصدر و اسم المصدر سيا تيان لا حيث
 فسر هاكلها بأعمال النظر الى الخ في قوله شيئا الثاني ولعله نظر الى القول بأن اسم المصدر مدلوله
 لفظ المصدر باعتبار دلالة التعليل على ذلك فافهم قول او اسم المصدر اعلم انه يطلق اسم المصدر
 على ما انفص عن فعله والمصدر على ما لم ينفص وان لم ينفص فاس فعله ويطلق اسم المصدر على ما ليس
 قياس فعله وان لم ينفص عنه ويخص المصدر عليه بما كان قياس فعله وكلامه في هذا على هذا ظاهر
 كلام القاموس في معنى الاول وكلام المحشي هو "خلاف ذلك وهو لا يصح فتدبر قوله اي تنقلها
 اشارة الى ان المراد بالمراد قوله وفي حاشية الشارح الى ان ما عراه الشارح للغة
 فما اطلاق القاموس والمجاز كما تقدم التنبيه عليه و اشار هنا الى انه احد معاني يطلق عليها الفكر
 عند الاصوليين ليغوي شبهة عدم صحة العزوي للغة وليعبد ما يطلق عليه الفكرة المتكلمين
 اشارة الى انه كان المناسب للشارح ان يذكر حيث ذكر معنى النتيجة في اصطلاحهم وقد علم في هذا
 ما ذكر المحشي بيانا لبعض ما يتعلق بمعاني الفكر عند الاصوليين ان النظر في اصطلاحهم اخص
 من الفكر عندهم بالمعنى الذي عراه الشارح للغة مبين له بالمعنى الثالث موافق له بل لا ياتي
 في بيان المعنى الرابع او موافق له بالمعنى الرابع في بيان المعنى الثاني واما النظر عند المناطفة فانه
 بمعنى الفكر عندهم كما يعلم من الشارح فافهم ذلك قوله الاول الى فاطلاق الفكر على حركة ففهم في هذا
 مجاز الاعلى واي الاقدمين الى حركة كانت اي سواء كانت من المطلب الى مباديه او عكسه

ثم للادجنس الحركة على احتمال يأتي قولهم وهذا هو الفكر الذي يعد الحاي هو الذي هو العادة بعد
 من حواصل الانسان كما هو واضح بواسطة الذوق والغريبي واي ما بعد فهو وان كان من خواص
 الانسان فليس هو الذي يعد من الخواص ولا شبهة في ذلك ثم في كلامه نسبة على ان الادب العقول
 ما يقابل المحسوسات الشاملة للوحيات ولا ينبغي على من تأمل ان ارادة المعقولات المتقابلة لا تشمل الحواس
 ثانيا في الترتيب الذي عن المناصر فالشأن في فيه لتوسيع الدائر او لاحتمال الفوز وان كان بعيدا
 فاقدم ذلك بنذر قولهم والثالث في اطلاق الفكر عليها من حيث المفهوم هو الحقيقة على هذا
 فنظن قوله ما يعينك الفكر الى اخره بلي ذلك على وجه مردود وهو ان التعريف هو قول الفكر
 وما بعد تعبير المفكر والافلاحي عدم افادة ما ذكره لذلك فنذر قوله المعرف بالذكري بقوله
 ابن الحاحي النظر الفكر الذي يطلب به علم او ظن قوله مجموع المركبين على هذا يحتاج اذا عرفت
 الفكر الذي وقع جنسا بأنه حركة النفس في المعقولات اي حركة كانت الا ان يرد جنس
 الحركة ليصدق مجموع المركبين فنذر قولهم كما هو رأي القدماء والم يعيد انه لا فائلا بان النظر
 هو الحركة الاولى فقط وهو ظاهر وقوله على المعنى الاول اي مجموع المركبين كما هو ظاهر قولهم
 ان اريد بالمعقولات اي في تعريف الحاي للفكر الواقع جنسا في تعريف جمع الجوزع للنظر قوله
 فنخرج عن حد النظر اي لعدم شمول جنس ذلك الحد لها قوله وهكذا في الخيال ان هذا
 بياض وكل بياض مفرق للبصر فهذا مفرق للبصر قوله مشكل اذ مقتضى هذا العرض ان حركتها
 في الحواس تشتمل على فكره لا يرد ذلك الحواس اصلا وانظر ما اذا يقولون في حكمه عليها وذلك
 ان تقول انه يترك مجرد كليات تخصصه فيحكم باعتبارها فيقع الحكم عليهم فامل قولهم
 لا حمل على العقل يعلم منه ما في صنيع الناصر فيما مر فثبته قوله فاكتر قال شيخ شيوخنا معظما
 الوجه حذف قوله فاكتر فان ما زاد عن امرين يرجع اليهما سواء الحد والقياس اهـ وكأنه اغتر
 في القياس انه مركب ولو ما لا امر تصديق فخط وان كل تصديق امر واعتبر المحشي فلا ذلك
 يورد ذلك ما اعتن به قوله قريبا وفي التصديق كما اذا ادنا المعاني بالظاهر من احتمالين
 فثبته قوله يرد على التعريف اي تعريف الفكر الذي هو النظر قوله ان يعرف اي الفكر وقوله بتعريف
 اخراي غير ما ذكره الشارح قوله وترتيب هكذا اي وترتيب الثلاثة المعنوية مما ذكره في
 الانسان والحيوان والنحو بالارادة اي يجعلها بحيث يطلق عليها اسم الله هو ويكون

لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والناظر على القانون النطقي ان يجعل الحيوان محمولا على الانسان
 سو منو على المتحرك بالارادة فخط قوله وترتيب على ما قبل من عطف خاصا اذا حاصل
 الترتيب هنا تو سيط الحيوان بينهما على وجه مخصوص هذا هو الظاهر ويؤيد قوله ان يقال
 والمراد بالاحور امران فاكتر ويحمل المراد بالتوسيط تو سيط مخصوص بحيث يتصل
 والمراد بقوله وترتيب هكذا انا ترتيبا للنفسين بضم احداهما الى الاخرى على الوجه المفهوم
 فيكون العطف من عطف المغاير لكن لا ينبغي بعد مع لونه يلزم عليه عدم صحة قوله انما والمراد
 بالاحور امران فاكتر فنذر قوله اي التصدير الشئ انما اخرج لذلك لان تصدير الشئ
 بلنا جعل كذا صدرا له ليعبر كذا في صدره فاقدم قوله لان تداول التناج كان الغالب
 ان يقول والفكر والعقل كما هو ظاهر اجماع شيوخنا انه ليس هو الذي يرد عليه ان ذلك لا يمكن ان يكون
 الا في ادراك ساو للمدركات العقلية ويرد عليه غير ذلك فنظن قوله من عطف الكسب الى
 يظهر لي وهو حق انشاء الله تعالى انه عطف مغاير فبعد ان ذكر نعمة اخرج التصديقات
 من الاقيته واذن الجمل بها الا انه لا يخرجها فان ذلك هو الذي تقدم بناء على ما هو الظاهر
 من حمل التناج والفكر على معناها الاصطلاحية كتر نعمة ازالة الجمل بالتصورات وبدونها لهم
 ورؤية ما كان حقيقيا منها منكشفها بالاقوال الشارحة ويؤيد ذلك عليه استعمال المعرفة
 في التصورات والنسبة وقد علمت من هذا الحاي ان الادب بالمعرفة كل معروف بذلك الخط فاقاب
 لكونه في المعنى جمعا قوله تناج الفكر وظهر انه ليس من تشبيه الواحد بالجمع وان احيى عنه بغير
 ذلك وظهر انه لا يقال الذي يناسب اعتبار ربه وورثته هو المعروف لا المعرفة ولما كان
 القول الشارح ينكشف به المجهول شيئا فثبته فانه بالجنس يزيد علمه به بوجه وبما بعد ثم
 علمه به دفعة او تدريجا اعتبار بالنسبة لكل مجهول فعدد الحجاب وان الازالة قد يرجيه فقال هو
 عنهم الخ بخلاف القياس فان خروج النتيجة منه دفعي فلم يأت خيه بثل ذلك وهذا ظاهره
 لا اشكال في التدرج بوجهه وما كون العطف من عطف السبب والمعلول على علته الغائية
 فان حملت التناج والفكر على خلاف الظاهر فشمل التناج التصديقي والتصورات وحملت المعرفة
 بعد على خلاف الظاهر فمعناها صح كل من الوجهين لكن فيه تكلف وان عرفت في المعرفة فقط اجماع كل
 منها لكن فيه تكلف وتحكم وان خصصت في الموضوعين لم يصح الثاني واضحا الاول

١١
لتكليف في معنى كون ذلك سببا فافهم ذلك بنسب قول الله افول الخ لا ينبغي ان يخرج الله
تعالى لتأخر الامر للازم لادانته الجمل فانه لا واسطة بين العلم والجمل وان الخروج لازم للخروج
فان جريته على اعتبار ما هو الواقع من ان خلق الامور المتلازمة في الوجود معي لا ترتيبية
لم يصح اعتبار شيء من الخروج والاخراج مسببا بنا وعليه يجب تأخر السبب عن السبب في الوجود
ولا علة غائية وان جريته على اعتبار ما هو متبادر عند تفكيرها من ان خلقا ترتيبيا مع اعتبار
كل منهما مسببا او علة غائية وكان الاخراج اولي بذلك كما لا ينبغي فافهم ذلك وقال شيخنا
حفظهما الله تعالى ان كلام المحشي مبني على ان الكلام في قوله لا ريبا انما هو في التعدية ويمكن توجيه
كلام الشارح بانها للنسبة اي اخرج اخرجها منسوبا لهم بحيث الكسب اه فتدبر
قول الله ويحتمل قال شيخنا حفظهما الله تعالى فيه انه يلزم عليه تعالى حري في جملتها واحد
بمعنى واحد بعامل واحد ولا عبرة بظاهر قول غير واحد في كثير من المجرورات ان المجرور
الم فانها مصادر للتفاعيل المعروفة المشهورة من ان البديل على فية تكرار العامل
ولما ذكر من نصيب بعضهم بوجوب حذف عامل البديل قوله ولو قال الخ اي لو عكس
ما صنعه قوله لا يجوزون ثباته الخ فالمراد لا تستعمل عندهم قياسا الا في العاني التي
تبادر منها كالسببية والمصاحبة والاصناف في الباء نعم قال ليس الباء حقيقيا
الا لصاق لا غير والكوفون يجوزون استعمالها قياسا في غير ما يبادر منها ثم ظاهر ثباته
البحر ومقتضى العلامة الامير عده هذا خلاص ما كتبه شيخنا في اول تقرير علي ما كتبه الامير علي
الماوي فافهم قوله على انه في الخ والخروج في غير الفعل بان يجعل في الكلام شعا به بالكناية والخ
تخيلا قوله التسمية الخ لا ينبغي ما فيه اذ يرد عليه تشبيها بالشيء شيئا قوله قبل هذا اذ التسمية
عليه هذا تكون الادوات ليست من اركان التشبيه بل هي ومن اركان التشبيه بدلك فعليه برهان
شيئا في حديث كل امرئ باليظفر يرام قوله ويجوز الخ لا ينبغي رده على من له المام بغن الريشة
فانها في جوف الفك بحيث ان لم بها اختصاصا بالنسبة للشيء ومن العلوم عدم اثر الاثر
العقائ هذا محصل ما قرره شيخنا حفظهما الله قوله وبه يندفع ما يتوهم الخ تقدم ما به فاعلم
الوهم من اول الامر فتنبيه وكلامه هذا يوهم ان المراد بالمعرفة نفس العلم كسبائي على الاثر عن الخارج
ان المراد بها المسائل وهو يؤيد ما عرفتنه قول الله فتعظي وجو الخ الخ اذ حقت النظر

١٢
وتذكرت ما تقدم علمت وبود وقت حط البسوف تنبيه قوله اما على شعا به الخ لو قال اما على
اعتبار تشبيه كل سلة بالشمس وتسميتها شمسا مجازا فالجمعية ظاهرة لصح كلامه والا فاذكر
يرد عليه ما ورد على ما تقدم فافهم قاله شيخنا فيحتاج لما سبق قوله بتقدير الخ لا يجوز ان يكون
قوله راو محمد راها به لا من قوله بدلتهم شمول المعرفة قوله بمعنى الصعوبة المناسب بمعنى
النصيبا شيخنا قوله قد يراد به الخ اي حيث اطلقا انها تشبهت ولم يقل ضمنا
قوله اما المتكلم الى اخره اي لتعظيم نفسه كما هو ظاهر قوله لا يظهر سبب مدلولها
فالمجاز لا يطلق الخ لازم واردة الملزوم وهو اظهار تعظيم الله له ثم كون التجوز في الفعل
با اعتبار جزوه او في نفس جزوه كما بينه شيخنا فيما كتبه علي شرح فخصر السعد وشيئا الخ
المحشي علمي في مقام الحمد فارجع اليه ان شئت قوله اول المتكلم الخ اي لا تشارك المتكلم مع غيره
في الفعل وقوله احتفاء لنفسه فهو من الاطلاق على اللازم بواسطة قرينة الخ والافلا لازم
ثم يحتمل المقام غير ما هو ظاهر كلامه من التجوز على كماله ففطن قوله ولتغديعه علة التزيين الخ والتم
تكن هناك من حيث الترتيب فافهم قوله فلما الحمد مطلقا الخ ليس الحمد المطلقا ما خلا عن الحمد عليه
والحمد باعتبار الوصف ما اشتمل عليه كما هو ظاهر فان الحمد عليه ركن من اركان الحمد وانما
الحمد المطلق هو الشاء لاجل جيل به ون اعتبار وصفا غير ما وقع الشاء لاجله والمفيد
هو الشاء لاجل جيل مع اعتبار ذلك نية عليه شيخنا حفظهما الله تعالى قوله الان يقال
الخ قال شيخنا وكنه عطفا لاسلام على نعمة قوله تاكيد النكرة وان كانت تأكيد للمعنى
اللفوي كما هنا شيخنا قوله وفسر الخ يقتضي بظاهرها انه لو كان يكفي مجرد ما يبادر منه
في تحقق الايمان لغرض به وليس كذلك الا لو جري على غير هذا سبب في المقام فان المقصد
كما هو مشرف بنسبة النبي صلى الله عليه وسلم الى الصدق منصف بما هو اعظم منه ومنزله
وهو قبول النفس لذلك والاذعان له فلا وجه للتفسير بالاول دون الثاني مع كونه
بصدد الحمد على ما هو اهل النعم كلها وسماها علم مما مر عن الشارح في كسب الاثر في
ان الشارح فسر الاسلام بالاعمال مع كون الاسلام يطلق على الانقياد الظاهري الذي
يكفي فيه النطق بالشهادتين مع عدم اقرار شيء مما علم من الدين بالقصو رة اعتبارا بالاعظم
منها المستلزم للاخر فتدبر ذلك لتعلم انه لا يرد على تفسير الاسلام هذا انه يقتضي

ان من فطق بالشهادتين ولم يتك شيئا مما علم من الدين بالضرورة ليس مسلما مع انه ليس
 كذلك فان مدار الاحكام الدينية التي مدارها على الاسلام على ذلك فادرك غلظة عيوب كون
 المقام مقام تفسير الاسلام المحمدي عليه واغايروا ذلك على ظاهر عبارة الجوهي لكونها لبيان
 الاسلام الذي نثر ثبوتها على الاحكام الدينية فادرك ذلك بتدبر قوله ومقابله ما وقع
 لبعض المناطقة من تفسير التصديق بالأدعان ظاهر غير مراد فان المحققين من المناطقة
 فسروا الادعان في كلامه بآراء ذراك وفروع النسبة اولاد وقوعها فالادعان في عبارة بعض
 المناطقة ليس بمعنى قبول النفس ميلها كما هو في عبارة المتكلمين فما ذكرنا الشارح واقف
 عليه المحشي فيه ما فيه قرر ذلك شيخا نفلا عن شيخه وغيره وقررنا شيخنا ايضا غير مرة
 ان التصديق عند المتكلمين بمعنى الادعان والميل وقبول النفس دون المناطقة ام
 ثم رأيت المحشي فيما يأتي فيه على ذلك ان ادراك وقوع النسبة مثلا بمعنى مجرد تصور ذلك
 لا ينبغي عن قصد يغا اذ الشاك يقع منه ذلك فالوجه انه لا بد من قول النفس ان النسبة
 واقعة اي مطابقه للواقع فهذا هو مراد المنطقيين بالأدعان وهو غير الادعان بمعنى
 الميل قول **الشيخ** اي قبولها الظاهر **الحاج** الى ان يقال اي النفس بخبر التحقيق
 في حضور من النطق بالشهادتين بل لا يناسب كما علم مما مر فتنبه على انه ينا في ذلك قوله
 فيما يأتي واعلم ان الكلام المحمدي لا يخفى فافهم قوله اي المتغاير المحمدي لا يخفى على
 من له ذوق بان محط التعليل هو المتغاير وهو كذلك فان اعتبار متغيرها بقطع
 النظر عن المتغاير لا ينبغي ذكرها كما لا يخفى وجبته فلا صحة لجعل قوله لتغايرهما منبها
 على لغوه اعتباره بغيره وما كما لا يخفى وانظر هل يصح جعل قوله لتغايرهما بدلا من قوله
 اعتبار المحمدي وعليه فكل كلام الشارح صحيح غير محتاج الى التكاليف الذي يحتاج اليه ما ذكره
 المحشي **عليه** فرض صحته فافهم قوله ولم يغاير للا صدق الخ لا يخفى ما في دعوى اتحاد
 ما في قول الايمان والاسلام وللتك قاله المحشي بعد ومعني اتحادها المحمدي لكن لا يخفى ان ذلك
 لا ينفع الشارح فانه يريد علم حينئذ ان اتحادها بهذا المعنى لا يصلح شبهة لعدم
 الجمع بينهما هنا فان صدق المؤمن والمسلم على المولى لا يخل اهل الله اذا
 حمد محمد علي الايمان فقط او على الاسلام فقط فلا محل لقوله وذكرها المصنف

بوجه كما لا يخفى فلكم بالانصاف في **الشيخ** ولله اكرام الغالب لا يخفى ان ما اشار اليه
 لا ينفع الغلبة وكان منشأ ذكرها توهم ان كلامه يشير الى ان معناه الخفي في ذلك لا يخبر
 مع اعتبار انه قد يستعمل في غير معناه الخفي ولا يخفى ان كلامه لا يشير الى ذلك نعم يشير بوجه
 ان الال عدم الاشتراك لكن الظاهر ان تخصيص الجود برب من عمل في معنى خفي قد يراد
 راد ما قاله سم شرح شيخنا حفظه الله تعالى البيهقي المشهورين المتعلقين بما نقل عنهم
 الباء بعد مادة الاختصاص شرها جيبلا مستوفيا لما يتعلق بذلك فان جمع كيه ان شئت
 قوله من ان البيان لما ينبأ در قوله لغيا مرابه دوننا في التعليل بذلك نظر فان بعض
 المزاي لا يجري فيه ذلك عند من تدبر الاثر ان امثله من المنفعة لا من الماهية
 مع عدم قيامه به على ان مجرد كونها مزاي لا له نفسه بوجوبه انه هو المختص بها فافهم
 ذلك بتدبر قوله وتفضيله اي وكونه مفضلا ثم المراد بكونه افضل كونه اقرب من الله
 وشر حفظه بحسبته والمراد بالمزاي ما كان من كسبه صلى الله عليه وسلم كصلااته وصيامه
 وظهر هذا ان اوفي قوله كما او كفا على ظاهرها لا بمعنى التماثل بل قوله على ان الله
 تعالى الى اي فلو سلمنا ان التفضيل بسبب زيادة كماله صح ان التفضيل بتفضيل
 تقابل هذا الاعتبار قوله لا لا يصحح اليه قيل انما يصحح لو غير رسول الله فقال جدا
 قوله وما يرد المحمدي على عليهما ان البديل محتاج الى التفسير قوله بعد تعليله الى
 اي فكان العامل اختلف وقوله على ما مر اي من الايراد الذي قدمه قريبا فافهم قوله
 رحمه الله تعالى ومن احب شيئا اكثر من ذكره مرتبط بقوله جيئ بها وكانه قيل جيئ بها
 للمبح الى اخوه ولان من احب شيئا اكثر من ذكره هذا هو الظاهر فتدبر قوله لان
 نبيا حال المحمدي بفرينة انه غير مفيد على جعله جوا ولا يريد عليه ان ذلك يقتضي ان نبيا
 في قوله تعالى وكان صدق نبيا حال مع ان ذلك يقتضي انه قبل النبوة لم يكن صديقا
 لنا نقول الفرينة مانعة من جعله على سق ما هنا في الاخر فتدبر قوله **الشيخ**
 افادة مقارنة النبوة لا يخفى ان قوله لا كذا لا كذا مقارنته لا يفيد مقارنة الترتيب
 للمجيئ على معنى ان الركوب مع المجيئ حتى باعتبار اولها اذ غاية ما يفيد ان
 الركوب متخوف في جميع اوقاف المجيئ وان تقدم اوله على المجيئ لا يخفى حينئذ ان

المقارنة التي تعينها حال في قوله تعالى وكان رسولا نبيا عليا نبيها حال هو في
 ان نبوته متحققة في جميع اوقات كونه رسولا وهذا سابع فاني العام متحقق في جميع
 اوقات تحقق الخاص فافهم ذلك وفي قوله الصفة تعين المقارنة اذا كانت لازمة لغير
 لا يخفى عليك اذ لم تفعل عن معنى المقارنة الذي اراده وزعم ان الحال في تعينه عدم
 الثالث على جملة حالات دون هذا التأويل وعلى جملة خبرنا بانيا قرينة صارفة
 عنهما والكلام كله مبني على ان النبوة اعم مطلعا من الرسالة فلا تفعل قوله
 والاول اولى اي لان السابقي يوهم انه لم يسم بها قبل لينونها في الشارح بالفعل فتدبر قوله
 وما صنع به اي الاول وقوله لا يخفى على احد ما فيه لان السماح فيه بذلك متحقق ولا ينافيه
 ان مجموع الشارح مسموح به على انه لم يعتبر انه مسموح به فتدبر قوله المذكور الامر لها هذا
 التأويل لتعلق قوله في الخبر بقوله المأمور مع ان الذي في الخبر ذكر الامر بالاول الامر بالثاني
 هذا ناطق لا قوله امرنا دون قوله قولوا اللهم صل قوله وليس مشتقا من هذا صريح
 في ان قوله المأمور لها على ظاهره وليس على معنى المأمور بطلبها فتدبر قوله واذا اردت
 الخ قال شيخ شيخنا ذلك اذا اردت ذلك ان تقول ايضا في اللفظ سلم مشتق الخ ونقد مضانا
 في قوله للمأمور لها اي بطلبها قوله ان صلاة المصنف بقوله اي طلبه رحمه بقوله اي للمؤلف
 عليه بقوله قوله وكأنه قال اي الشارح وقوله انا صلى اي المصنف كما هو ظاهر قوله
 ومنهم من حمل الخ قال شيخ شيخنا هذا لا يصح هنا الا ان ارادته من حيث تعلقها
 التفسير في اي عية القول به قوله تليق بجنايه اي عيان بطلبها تعالى كما لا يخفى فلا يوهم
 انه من طلب الصلاة على حاله لا يليق به اشار ذلك شيخ شيخنا عن نسخة المصنف في قوله
 تكون بطلبه رحمه بمادة الرحمه وبمادة الصلاة كما في البخاري قوله رحمه الله تعالى
 الا وبين الخ لكن بمادة الصلاة ان اعتبر اصطلاح الشرع قوله حتى قيل في نقل شيخ
 شيخنا عن شيخه ان ذلك بشرط ان يصلي كل يوم عشرين الف مرة ويواظب على ذلك سنة
 او يصلي كل يوم عشرة الاف مرة ويواظب على ذلك سنين فان صلى بفصل الا فتشال
 في اقرب وقت وادعي ذلك الصلاة الاممية ثم اشار شيخ شيخنا الى ان درجة الولاية غير
 مكتسبة على الصحيح واما المكتسبة من الاثار سواء اخذ له شيخنا اول قوله

وهي لم تذكر بغيرها في الكلام اي لم تذكر فيه مختصة بالذكر بعد ذلك ما بعده فتدبر ولم
 ودخولها في عموم الجواب عن ما يقال ان المسائل الصعبة وان لم تذكر على حدتها في داخله في عموم
 المعاني ووجه عدم الضرر ان لم نقل من حيث انها مسائل صعبة والمثبه هو المسائل
 الصعبة من حيث انها مسائل صعبة لا من حيث انها مسائل صعبة بل من حيث انها مسائل
 منها قدم علمه صلى الله عليه وسلم مع انه حادث قوله واذا قيلت الخ ولا بد ما لم يكن في
 في الآخرة محل نقلها عن الهاء اذ لم تكن كذلك شيخ شيخنا قوله فهو من باب الكليطاي قال الحارث
 المتعلق به من باب الكلية او بالقضية المشتملة عليهم من باب الكلية فان قامت قرينة
 على خلاف ذلك اي قامت على ان احكام او القضية من باب الكلي في نفسه يجوز وكذا يقال
 فيما ياتي لكن ينحصر في معنى التعديل الاول على ما هو الظاهر من ان القضية التي تهاجم فيها
 على طرفين لا تسمى عندكم كلا هذا والوجه ان يقال المعنى هو تظهير الكلية بجامعاته
 لم يعتبر في كل هيئة اجتماعية لم الحكم في ذلك يتعلق بمطلوه باعتبار المجموع فيكون
 كلا وقد يتعلق به باعتبار كل واحد على حدة فيكون كلية مع عدم اختلاف حاله
 هو في دلالة دلالة تكرار الواحد على حال وهو في مسألة الكل تظهير قوله على الصخرة
 العظيمة زيد وعمرو وبكر وخالد وتقول فيما ياتي بما يناسب ذلك فتدبر قوله
 بأعراب فيقدر ان واحد عربا يعني ساكن البادية شيخ شيخنا قوله رحمه الله تعالى
 لان فعلا في هذا راى يسر وقال الا فتمش يكون جمعا له شيخ شيخنا قوله اي المطف
 على الضمير في عليه الخ ووجه جواز ذلك عندكم ظاهر لانه قد من افراد ما اجاز
 وهو المطف على الضمير مجرد من غير عادة الجاز قوله اي المطف على الضمير
 في عية الخ على هذا يكون التعليل خا صا بالمثل وهو لا محذور فيه اصلا وذلك ان تعليل
 غير خاص به فراجع الضمير الى ذلك لكن لا يقيد كون الضمير في عية وكون الضمير ضمير فاعلم
 حيثما فرق من غير عادة الخ وهذا كله ظاهر قوله ويمكن دفعه الى يمكن ايضا دفعه
 بأرجاع الضمير الى الصمائية والجموع جميعا على وجه التغليب ووجه ظاهره في شيخ شيخنا
 قوله اولافهم الانتقال اي بواسطة الاستعمال الشائع عند ارادة ذلك قوله لزمها
 المعاني دائما مذكرة او مفردة وقوله اللازمة لشرط غالبا اي في غالب النواحي

الجزاء وذلك الغالب هو المذكور في قوله اسمية طبيعة وبما مدالح فلا منافاة بين لزوم الغلبة
 ووجه لزوم الغاء لأما في جميع أنواع الجزاء مع كونها أغلزمة الشرط في الغالب يعلم
 من قوله بعد وإبقاء لأثره في الجملة فتدبر قوله لصوق الاسم للزم أو الاسم كماله
 واضح ولما لم يمكن لزوم الاسم لها فعلوا الممكن وهو لصوق الاسم بها قوله اللازم قال
 شيخنا أي لصوق الاسم اه فتأمل قوله بحق ما حذف حقه هو إبقاء أثره
 ولو في الجملة قوله في الجملة الوجه انه مطلوب في المعنى لقوله وإبقاء ولقوله أثره
 فان لزوم لصوق الاسم إبقاء في الجملة للاسم الذي هو اثر المبتدئ ولا يخفى ان الغاء في جواب
 اما الذي لا يغترب بالغاء مع الشرط اثر في الجملة للشرط وتدين كذا من هذا ان
 المعنى ولو في الجملة فتدبر قوله ما هنا اي لتي هنا قوله رحمه تعالى فان قول بعد
 الح كان المناسب ان يكتب لفظة المنطق هنا بقلم المحرر ثم يكتب فيما يأتي بقلم السواد
 بلا قوله والمنطق الح نحو سمي هذا العلم بالمنطق لأن الح والخطب في ذلك ليس قوله
 ما استغناه هو وجوب استبعاد الجزاء بالنسبة إلى الشرط وكون مضمون الجزاء امر ثابت
 على كل حال فلا معنى لتغييره على ان الظرف من متعلقات الجزاء وتقدم له البحث
 في ذلك عن الفاضل الروياني بأن الشرط هنا ليس للتعليل بل لوجود الربط فلا يتم
 ذلك قوله لو لم يرد الح ها اطلاق الشرط حينئذ ومعلوم ان المعاني على شيء مطلوب قوي
 ثم غفنا من المعاني على مقيد وكون تقييدا لقول المحمول جزاء هذه البعديه ادل على
 امتثال طلب البدء بالسلسلة والحدثة من تقييد شرطها وشيئا كلام تقييد
 يتعلق بذلك فيما كتبه على مختصر السعد وما شية المحكي عليه لا اذكر موضعه الا ان
 قوله اي مدرك ادراكا كلياً اي كثيراً ما اشعر به هذا التفسير من انه ليس المراد
 ان ادراك الكلي خصوص ما متعلقه كلي يرد ان جري على ما هو المشهور من ان النطق
 بمعنى المتفكر ما تقدم ذلك من ان الفكر اني يعلم من خواص الانسان هو حركة النفس
 في المعقولات اي فيما يقابل المحسوسات بالمعنى الشامل للموهوم وقال ابن يونس
 كما قاله شيخنا الادراك توجه النفس الى المعنى بتمامه وليس هذا لغير الانسان اذ
 غيره انا له شعوره ولذلك ضرب الشارح على قوله الكلية ولا يخفى ما في عموم قوله

وليس هذا لغير الانسان الح ولعل المحكي لا مض هذا فلم يعول على ما قاله وقال
 اقول الح ولا يخفى انه كما ينافي في اختصاص الانسان من بين الحيوان بتوجه النفس
 الى تمام المعنى ينافي في اختصاصه من بينهم بالادراكات الكثيرة او بحركة النفس
 في المعقولات فتدبر قوله ولا يخفى ما فيه من انها فت لا يخفى ما فيه فان الانسان
 ناطق بمعنى مدرك ادراكا كان كثيراً كما علم في كلامه آتفا وهذا العلم تتكرره
 ادراكات الانسان الكثيرة بأن يحصل فيها كثرة انم من التي كانت بدون ذلك
 واضح لا نفا فت فيه فافهم قوله الا ان يرد الح لاجته اليه لما علمت قوله
 كما ان الرب تعالى لا يخفى ما في ذلك من البشاعة اه لا يخفى قوله بظهر الح يرد على
 كل ان فيه حذف الحرف المصدرى وإبقاء صلته قوله على ادراك المسأل عن ادلتها وكذا
 في الباقي قوله يجمعها جهة ومحتى اي جهة ومحتى لتلك المسأل كما هو ظاهر وهي هنا كون المسأل
 باحثاً عن المعاني التصورية والتقديرية من حيث صحة اتصالها الى المحمولات فتدبر
 بعد وهي اي الجهة المذكورة الموضوع فيه نوع نساها اي متعلقها الموضوع فافهم واخذ
 ان لا تندهر وانما خط كلام شيخنا على ان الضمير عائد الى المسأل من حيث موضوعه فاقوله
 قوله وجهة ومحتى عرضية المحكي في هذه الافكار عن في الخطا وهي عرضية اي غير
 لأنها انما لحقته لعار في احض مطلقا وهي مراعاته فتدبر قوله من حيث انها توصل الح
 سيأتي له قريباً ما يقيد عدم صحة صنيفه هذا حيث قال من حيث انها توصل دون
 ان يقول من حيث صحة انها توصل وما سينقله عن حاشية المطالع لا ينبغي فان
 ذهب فقد روي كلامه لفظ صحة لم ينغم في المطوف وايضا هذا التعريف غير
 مانع كما سننبه عليه عند آخر ما كتبه على قوله وموضوعه فتنبه قوله بشرط الح
 كل هذا على ان العلم بمعنى المسأل نية عليه شيخنا قوله كالنجم الح يظهر ان المراد
 النجم الفعل والافهم وليس غايراً للنطق بل احض منه فهو صا ومربا فلا يظهر
 ان النجم للاحق للانسان وعارض له بواسطة انه انسان ثم كون الحق النجم بوجه
 انه انسان يحتاج لبيان والذي يظهر ان النجم للاحق له جزؤه فتأمل وقوله كالحركة
 بالارادة يظهر ايضا ان المراد الحركة بالفعل والافهم جزؤه معنى الحيوان فلا يقال ان

لا حقه للانسان بواسطة انها حيوان ثم رايث فيما ياتي خدافا في كون المتحرك بالارادة
 جزوا ذائبا للحيوان ثم لا يخفى انه يرد ان حقوق هذه الحركة للانسان بواسطة انه جسم حاس
 لا بواسطة جزوا انه حيوان اي جسم تام حساس الى شئنا نس لنذكر بان الملائكة على
 راي جمهور اهل السنة تلحقهم الحركة وليسوا من الحيوان على ما هو الظاهر من انه لا نوع للملك
 فندبر ثم رايث في المحشي في بحث الكليات ما نصه قال الغني كون الناطق مميز للانسان
 عما سواه انا هو عند من لم يجعله مقولا على غير الحيوان اما عند من جعله مقولا
 عليه فلا يكون الناطق فصلا للانسان بالنسبة للملائكة بل بالنسبة لما شاركه في نفسه
 فان الملائكة عندهم ليست حيوانا لانها عندهم ليست اجساما ولكنها ناطقة في بعض
 تصرف وقيل عدم حيوانيتهم لعدم غوهم وكالملائكة فيما ذكر الجراح فندبر قوله
 ساو يعني لا يوجد الشئ بدون وجوده وبدون ذلك الشئ ويشير اليه تعميل المحشي
 بعد ولا يخفى ان ادراك الامور الغريبة الخفية السبب يوجد في غير الانسان وهو في الغي
 ثم ان قلت ان النجى لا يلحق النسناس اجبعت الى بيان وجه كون الفلك لا حقا للانسان بل هو
 انه منجب فندبر ثم رايث المحشي كتب في بحث الكليات على قول الشارح والخاصة قد تكون
 للجنس كالشئ للحيوان وقد تكون للنوع كالضحك للانسان اي بناء على ما ذهب اليه الحكماء
 من ان طبع الملائكة والجن لا يقتضي الضحك ولا البكاء ومن يقول بان طبعهم يقتضي ذلك
 عليه ان لا يجعل الضاحك من خواص الانسان كذا قال الغني قال بعضهم وعلى الاول
 يكون وقوع الضحك والبكاء منهم كما في بعض الآثار ليس باقتضاء الطبع بل هو اتفاقي
 فلا يرتفعنا على الحكماء اقول وبهذا يجب ايضا عفا وورد على الاول انه حكيم ان
 النسناس يحرك اذا راي او سمع ما ينبغي منه فتأمل قوله فلان للساوي
 مستند الى ذات المعروض لا يخفى ان المساوي بالمعنى الذي اشار له سابقا وتقدم بيانه
 لا يلزم ان يكون مستندا الى ذات المعروض اذ يجوز ان يكون مستندا الى لازم اهم فندبر قوله
 كالحركة الخ المراد هنا الحركة بتحركه الغير ثم قد تلحق الابيض بواسطة انه مركب من جوهرين
 فدين لكن على راي المتكلمين الذين يقولون بالجواهر الخرد قوله وهو اعم اي مطلقا وهو
 مبني على راي الحكماء الذين لا يقولون بخط طبيعي قوله بل في البتة اي في بحر البتة

وكون ذلك الثبوت على وجه الغرض والقيام بواسطة امر آخر لا بد منه في ذلك وقوله
 اذ الواردة الخ فيه انه على فرض الاتحاد لا يلزم توسط النار في العرف والمغاير لا يستلزم عدم
 التوسط وعدمه واضح فلو حذف ذلك لكان اولي قتال قوله والتشيل الصحيح الخ
 ربما توهم ان السطح غير مبين للجسم جزوه ومنشأ ذلك النظر الخارج والهاب لغناد
 المعزوم فالسطح عرض يقبل القسمة لذاته طول او عرضا فقط والجسم عرض يقبل القسمة
 لذاته طول او عرضا وعمما فندبر قوله فاعراض ذائبة الخ فيقال ايضا ان الغيا او القول
 الشارح لا بد له من كذا وكلية كذا من المعلومات او جزئيه مثلا بانه وكون كذا
 من النصد يقات قضيه او عاين قضيه ثابت وكون موضوع القضية مثلا كذا
 ثابت ولا يينا في هذا قول المحشي بعد مثال البحث الخ كما لا يخفى على من تأمل ابي نامل وعلم
 ان موضوع المسئلة اما نفس موضوع العلم الذي هي منه او جزو موضوعه او
 عارض ذاتي من عوارض موضوعه وما ياتي عن الشارح فيم نظرقائه فيقال في الموضوع
 المؤيد بما في الخارج فافهم قوله وهكذا اي مثله في ورود ما ذكر قوله فلا يمايز الخ
 ومن هنا يعلم ان التعريف الالهي للمحشي غير مانع اذا علمت ان الجواب الالهي غير مانع
 للاعتراف فنبه قوله واجيب الخ في هذا الجواب نظرقائه لم يقد غاير للموضوعات
 اذ قد علمت ان ما بحث عنه في العلم لا ياخذ في موضوعه وغايته ما افاده انه
 وان كان البحث في كل من العلمين عن الابطال وما يثوق عليهم الابطال ذلك
 هو احوال المعلومات التصوير والنصد يغير اعني احوال موضوع كل من العلمين
 الا ان ما يثوق علم الابطال بالنسبة للنطق يشتمل هيئته الموضوع
 وبالنسبة للعلم لا يشتمل ذلك فافهم ذلك فندبر قوله باعتبار موضوع
 اي فنسبته الى العلوم باعتبار موضوعه ومحصله فنسبته موضوعه الى نفس
 العلوم وقوله تصور او تصديق اي تصور مخصوص او تصديق مخصوص
 وموضوع هذا العلم التصورات اي الكلية غير المفصوصه بنصود دون تصور
 وقوله والنصد يقات اي الكلية كذلك فافهم قوله لان كل علم تصور يشترط في
 علم اللغة فانه تصورات ولذلك قيل انه ليس من العلوم لان العلم علم المسائل وجيب



بانه يرجع الى مسائل ضمنية ويختل كلام الحاشي غير ذلك هو ان او بمعنى الواو
 بالتصوير وهو متعلق بالمسائل مثلا وهذا هو الذي قررته شيخنا فافهم قوله اسم المسائل اي
 بحيث يصدق بكل منها على حدته قوله فالرابع هو الاول قال شيخنا يريد عليه ان الرابع
 فيه ما يستغني عنه ولعل وجه التكلف عدم التبادر والرابع هو التبادر وان شئ قائل
 قوله رحمه تعالى ربي الى قال شيخنا ومثل الاربعة المذكورة قوله واقول ان قال
 شيخنا شئنا فيه نظر فظاهر ان كان للنطق اسماء المسائل الكلية وفروعها كما قال قريبا قوله
 رحمه الله تعالى كالمعرض والعلية لم يقل ومثلها الغرض والعلية لا اعتبار بقصد الفاعل
 فيها الغنضي لا يحتملها فانه شئنا عن ابن يونس قوله رحمه الله تعالى فالمصلحة
 الفاء فاء الغنضي قوله لا انا نقول الى غاية ما في هذا عدم اعتبار خصوص الفعل
 الذي قصد اوله وهو الوجه اذ لو قصد حرفة ذراع مثلا لا اجل للماء ^{فحينئذ} فحينئذ
 منها فله الماء لكان الماء علة غائية وغرضا باعتبار الفعل الذي حصل ولا نظر الى كونه
 ليس هو الفعل الذي قصد اوله وهو كما لا يخفى فانه قيم عند منصف من نفسه قوله
 فلا معنى لا قيل الى ترجع على بيان انه حقيقة لو وضع بطريق النقل فله قوله
 وانما من الوضع الشخصي الى اخره لتخصيص الوضع بشخص الموضوع وقصد منه بخصوص ^{الموضوع} الموضوع
 له قوله الاثري الى اي ولا فرق بين الموضوع وغيره لعدم اعتبارهم التعدد في الموضوع
 دليل على عدم اعتباره اصلا وفيه نظر يعلم مما مر فتنبه قوله لجعل الموضوع قيل التقدير
 لجعل الموضوع له ام وهو لا غفلة عن المرام كما لا يخفى فتنبه قوله وانتم نرا الى يشير
 بانه غير عالم بعدم احتياجه الى تنغير في المطولات من كتب اللغة بقطع النظر عن شئ
 طارئة فيرد عليهم انه كيف ساع له الحكم عليهم بانه غريب حسن فتدبر قوله سلمنا
 الى على هذا لسلام قوله بعد به الى المطولات يهني انتم ملائمة واما ذلك ^{شئنا} شئنا
 عن شئنا قوله اقول صوابه قال شيخنا كلام الشارح على تقدير مضاف اي قال الاول
 المنفرد بالمقصود واداه هو لفظ الرجاء ام قوله وانبت الى فيه انه لا تحيل في الاكف
 قوله من ظرفية الابني على جعل مبي الفصل واليه من واد واحد كونهما من قبيل الالفاظ
 الذهنية وقوله ويختل غير ذلك اي مع تقدير بيان بمعنى بيان فيكون فاما قوله من ظرفية

الى حسن من ذلك ان يكون مطلقا فيكون ناظرا لذلك ولتقدير الشارح بيان ولا بد
 فيكون مشير الى جواز كون الظرفية من ظرفية الدال في المدلول او الشئ في عمرته ولا يخفى عليك
 انه لا يقال جميع الادوية فيه تسبح على انه نرجم لشيئ وزاد عليه لان ذلك نوههم منشأه لان
 الزيادة داخلية في مبي الفصل فتنبه قوله لانه بين في هذا الفصل الى فيه انه على هذا ليس
 من النجاسة وشيئ والزيادة عليه بل من النجاسة لجميع ما ذكره غاية الامران في كلامه حذف
 الواو مع ما عطفت الا ان يقال مراده لانه بين مع هذا الفصل الى وان هذا لا يخلو غير
 ما ذكر الشارح في كبريه الا انه مشير اليه به فتدبر قوله على بصيرة اي مع بصيرة قوله
 مستغنيا عن المادة بان كان غير مادة وغير محتاج الى المادة شئنا شئنا ^{والاعراض} والاعراض وعدم
 احتياجه الى المادة في الوجودين ظاهر لان العرض ما قام بغيره ولو جوهرا مجردا كالعلم
 وسائر الاعراض النفسية افاده شئنا شئنا قوله كالبحت عن احوال الافلاك والعناصر ^{فحينئذ} فحينئذ
 ان الافلاك والعناصر محتاجة الى المادة وهو كذلك فانه لا تكفي لمعزوم الفلك او العنصر
 باعتبار مادة بسيطة والمادة في كلامه اعم من البسيطة والمركبة كما اظهر لي فخرهم فرج شئنا
 ما يوافقه وافاد ان بساطة ذلك يعني عدم التركيب من اجسام مختلفة الطابع مع كون كل
 جزء له اسم خاص وحده خاص وان ذلك احد معان البساطة عندهم ومنها كون كل شئ
 مساويا لجزءه المقداري رسما وهذا كالماء قال وخرج بقولنا لجزوه المقداري جزوه غير
 المقداري فان الماء مركب من الهيدروجين والأكسجين وهو مختلفان قوله كما بحث الهندس
 فانها متعلقة بنحو الخط المنوي وذلك محتاج في الوجود الى ارجح الى المادة وقوله لا بد
 فان مباحثه متعلقة بالالفاظ المحصورة وهي كذلك قوله اقول الى فديقال ما كانت
 جهة المقصود غير معول عليها في المقام كما لا يخفى لانه يال بل فتدبر قوله وممكن ان يكون ذلك
 بيندفع ما يقال كلامه يقتضي اسم الفروع الما حضية ممن لم يشغل به اصلا قوله
 رحمه الله يتوقف على حصول القوة في هذا العلم اي هو متوقف على هذا العلم كما هو ظاهر
 فظهر لك ملائمة قول الحاشي في القياس علم المنطق يتوقف على كلام الشارح فافهم قوله
 اشياء للمناسيب حذفه نسرني عليه بعض الاخوان قوله واقول الى ايجاب عنه بانه لم يرد
 تقدير متعلقا بالشارح الى المتعلق السابق قوله ولان تنويعه الى فيه نظر وان توي

سيقي

ان الشغل بعد غير مناسب للمعلل ومن المعاموم ان النزاع في الحد الحقيقي شخ شيئا قوله
 عند الامور ليس اي بعضهم والا فبعضهم لا يخفى بما عن دليل ومن هنا تعلم ان المناسب
 هذا النسبة التي ليس فيها القطر بعض فان الامور ليس فيها جميعا منعقولية انه ادراك
 النسبة التصديقية قوله الى نفسه وغيره لوقال الى ما يبايته وما هو علمه كان
 حسنا فافهم قوله او علة لتفصيل الحاي فلما اختلف المعلل كان العلم كانه مختلف
 وقوله على ما مر انه لو اكتفى بذلك لما كان منعوم معنى لعدم تصور الشغل في المسئلة
 الا هكذا قوله بان المسئل الحاي فيلزم ان هذا تعريف بالاعم وقوله وبان الافكار
 الحاي لا ينبغي ان مجرد ان احد التسمين من خواص الاجسام موجب للتفصيل بقوله حادث
 فليس مراده انه حينئذ لا يتبع المعلل بل انه يوهم ان التصديق ليس من خواص اجسام
 لما الكلام على رايهم واداهل السنة فلا يقال الملازمة بمواهم مجردة لكن قد يغفل عن شخ
 كلامهم يحدهم بعينهم ون كثير راي الفلاسفة في مثل ذلك قوله والمعاموم النظرة
 تتوقف فيه ان تغفل المعاموم ولو نظريه والمعاموم بها غير موقوف بوجه على ذلك النظر
 كما لا ينبغي على من له تأمل صحيح لم نفس تغفل المعاموم ان قلت هو ضروري فالظاهر
 وان قلت هو نظري فتقول اما يتوقف على تغفل تعريفه والتعريف والمعرف واحد
 بالذات واما توقف المعاموم النظريه فلا ورويه هنا في يحتاج الى جواب فافهم
 ذلك بتدبر لتعلم ما في كلام المحشي قوله فالصورة تنجيب ذاتها معاومة شخ شيئا
 انها من هذه الحيشية متعلق المعاموم بحيث يشق لها هذا الوصف من العلم وليس
 كذلك كما لا ينبغي عليه مناه من والجواب انها لما كانت صورة متعلق المعاموم سموها باسمه
 وهو ظاهر واما قلنا يقتضي انها من هذه الحيشية متعلق المعاموم ولم نقل قد وقع شيئا
 المعاموم بل لا يفرق خالف ما هو جار عليه من ان العلم ليس مجرد فتدبر قوله اما ان العلم
 اي وتنوعه وعدم تنوعه بعد الجري على تعدده امر حقيقي فادراكه خارج علمه تعالى
 بما هو معاموم الانشاء عنه قوله ما عثر من شبهه قوله انه كان عليه ان يزيل لفظه
 وقوع شخ شيئا قوله اي الح فاعلم من الاعلام شخ شيئا قوله وهي كون الما في الغابر
 اسلوب ما قبله لان الاضافة لنسبة الاور الى الثاني والصيغة على العكس

قوله بدون الادعاء اي بدون ميل القلب الذي هو شرط في التصديق على زعم الشارح وقد
 تقدم انه ليس بشرط فيه وسياتي للمحشي ذلك فبعض هذه الصور على ما هو الحق تصديق لا تصور
 عندهم لكن تقدم لك ان الادعاء الذي اعتباره المناطقة هو قول النفس ان النسبة
 واقعة اي مطابقة للواقع مثلا وانه لا بد للتصديق من ذلك وانه غير الادعاء
 بمعنى ميبها الذي هو معتبر عند اهل الكلام فثبته قوله باعتبار الح على هذا الاعتبار
 يكون تحت قوله والنسبة الكلامية اثنان ويكون تحت قوله وادراك الموضوع
 او المحمول اوها معا مع النسبة الكلامية اثنان ويكون تحت قوله او مع الشئان
 بدون الادعاء اثنان ويكون تحت قوله والمتكوفة اثنان لكن اننا اذا علمت
 وحدثت تحت المتكوفة ثنائي صور وعينئذ تكون الصور احدي وثلاثين فافهم
 وقد ذكرت ذلك لبعض الاخوان فسئل شخ شيئا فنارعه فيه فاعلم بل لك ان
 تقول على قياس كلام المحشي حيث عدا ادراك الموضوع او المحمول اوها مع النسبة الكلامية
 والحكمة هي ثلاث واربعون صورة بزيادة ادراك الموضوع او المحمول اوها مع النسبة الكلامية
 الحيزية او الانشائية والمتكوفة باسئوا او مره حيه بل هي تسع اربعون صورة
 بزيادة ادراك النسبة الكلامية الحيزية او الانشائية مع الحكمة بقطع النظر عن
 ادراك الموضوع والمحمل كما في ادراك النسبة الكلامية والحكمة اذ لا بد فيه من ذلك
 كما لا ينبغي وزيادة ادراك النسبة الكلامية كذلك مع المتكوفة باسئوا او مره حيه
 كذلك واذا نظرنا مثلا الى كون الحكمة بدون الادعاء والميل اما برمجيد او جز غير
 مطابق او مطابق راسخ او غير راسخ زادت الصور كثيرا وايالا ان تقول وادراك
 الحكمة مع المتكوفة فان ذلك غير ممكن كما لا ينبغي ثم كل هذا مسامية لصنع المحشي
 حيث اقتضى قوله في خمس وعشرون تفصيلا ان قوله او مع النسبة ثمانية عشر صورة
 منها ثلاث تجمع فيها الكلامية الانشائية مع الحكمة فاقضي ان الانشاء نسبة حكية
 وليس كذلك اذ من المشهور ان الانشاء لا علم فيه وبالجمله قد ذكر ما لا يحج ذكره وذكر
 ما ينبغي ذكره وقد جاريناه ولا ينبغي عليك اسقاط ما يجب اسقاطه من ذلك بعد هذا
 البيان فاحسن رحمه الله تعالى من غير علم عليه اي من غير ادراك ثبوت شخ شيئا او انشاء

شيء عنه على وجه الاذعان والميل فنتبه قوله ولو استلزم الى اشار لذلك بقوله بطله
 فالحق انه قد لا يلاحظ ان هذه الصورة لهذا الشيء قوله لزوم النسب وذلك لان
 الحكم اللازم له مستلزم لتصور آخر فيستلزم حكما آخر وهكذا قوله مصور بتغلي
 اي على وجه الاذعان والميل على رأي الشارح ونسبه لما تقدم قوله اي مطابقة لنفس
 الامر الى انظر هذا قوله وهذا ما دفعه الشارح فيه نظر فان الشارح تقدم له في
 اتحاد التصديق عند المناطقة والمنطقيين ولا شك انه عند المتكلمين معتقدا في الاذعان
 بمعنى الرضا والميل وهذا لا يجب حمله على ذلك فليعمل على ان المراد انه لا بد من قول
 ان النسبة واقعة مثلا سواء كان ذلك لا محالة او جازما غير مطابق او مطابقا
 راسخا او لا فيوافق ما قاله المصمم قافهم قوله وهو الظن اي طابق او لا
 وفي كلامه اشارة الى انظر ما وجه ذلك مع كونه قد اوجج الى تقدير مضاف فان
 قلت وجه صدق العندية بالغبيلة والبعدي مع المعية قلت الغربة مانعة
 عن غير المراد ولا بد منها للناس بل ايضا فالوجه ان كلام الشارح اشارة الى
 المراد من عند ويمكن ان ذلك هو مراد الخبيث قد بر قوله لا مفهومه كما لا يخفى اذ بالظن
 لكون التصور ادراك مفرد اي ادراك ليس مشتقلا على نسبة حكمية اي ليس متعلقا
 بها على ما ذكر الشارح هنا او ادراك مفرد اي ادراك ما ليس نسبة حكمية
 على ما ذكر في كبرى والتصديق ادراك نسبة حكمية اي ادراك وقوع النسبة
 الكلامية وعدم وقوعها لا يقال ان التصور مقدم على التصديق بالبطلان
 عكسه اذ لا يحتاج لاحدهما الى الاخر كما لا يخفى على من تأمل ادني تأمل وقال شيخنا
 ان التصديق من قبيل الملكة والتصور من قبيل عدم الملكة فالنظر الى المفهوم يكون
 التصديق مقوما بالطبع انتهى ولا يخفى ما فيه اه قوله ولو قال وكما التصور بالنسبة الى
 كان اخصر فيه ان المقام مقام استدلال شيخنا فمفهوم ما الله تعالى قوله اي ان
 يجب تعدد ما لا يخفى انه لا حاجة الى ان يقال هنا ادني ما بعدك وليس علة فان ذلك مفهوم
 من قوله شرط وقوله شرط وقال شيخنا كان عليهم ان يقول ذلك اه فقامله قوله
 فيقول ظاهره ثغاب هذه الاقوال والوجه ان القائل بأنه عين الموجود مطلقا يقول

بأنه وجه واعتبار ومعنى كونه عين الموجود انه ليس امر اذا على الذات والا القائل هو غير الموجود
 مطلقا اما ان يقول هو حال مطلقا واما ان يقول هو وجه واعتبار مطلقا واما ان يقول
 هو حال بالنسبة للمحدث وجه واعتبار بالنسبة للقديم عكس ذلك بعينه جدا وان القائل
 هو عينه في القديم غيره في الحادث يقول هو وجه واعتبار بالنسبة للقديم والعينية
 بالمعنى السابق حال بالنسبة للمحدث قافهم قوله وبيان الحديث الى انظر ما وجه كون
 القمر في النجوم على حالة واحدة مع انها تستفيد النور منها على مقتضى ظاهر قول القائل في مدح
 الشيخ مصطفى البدرى لا غرو ان عرف بالوجود ها طله وان تلك اغترفت من لجة البحر
 بالشمس اشرفت الافلاك قاطبة واشرفت من محبي مصطفى البدرى
 ثم سئلت بعض أهل الميقات فقال ان النجوم عند هم ليس نورها مستفاد من غيرها كما تقدم قوله
 لان القمر كروي الى محصله ان القمر كسائر الكواكب كروي نظام صفيق ونحو تنقيد النور
 من الشمس بانطباع نورها فيه فاذا كانت الشمس فوقه كان النصف النير منه هو الاعلا والذي
 يلينا هو النصف المظلم منه فاذا فارقها يسير كان النصف الغير منه معظم نصفه المظلم
 مع بعض نصفه الاسفل وكما زاد في المفاارقة استثار من الاسفل اكثر مما كان اول
 واظلم من الاعلا اكثر ما كان حتى يكون النير هو الاسفل والمظلم هو الاعلا وذلك ليله
 الاربعة عشر ثم يحصل الغرب شيئا فشيئا فيكون الامر على عكس ما ذكر حتى يكون النير هو الاعلا
 والمظلم هو الاسفل قافهم قوله في حال اجتماعه معها اول الشهر اي اول الحقيق المسمى غنم
 وقت الولادة لا وله الاصطلاح ولا اوله الشرعي عندهم فليهم اول حقيقي وهو وقت
 الاجتماع وهو مختلف فغديكون وقت النظر وقد يكون وقت المطر وقد يكون غيرهما اول
 اصطلاحى على مقتضى كمال شهر ونصف شهر واول شرعي وهو مفروض افاده بعض أهل
 الميقات قوله وخروجها من النظر الى فيه ان خروجها مع توقفها على ما ذكر مقتضى اللغة
 فان النسبة الى النظر الاصطلاحى تقتضي بحسب اللغة خروجها والجواب ان هذا المبدأ تضاد
 مجرد اللغة لكون النظر بالمعنى الاصطلاحى والنقيض تضاد مجرد اللغة قوله لان قسم
 المنا سبة الى فيما هذا اما يشير الى وجه خروجها من النظر او يرشدك الى ذلك تأمل
 في قوله ويصح جعل المذوق الى والوجه ان قوله وهذا اي عدم توقفه الا حيزه على قس

ونظر قافهم قوله رحمه الله تعالى فان النظري لا يفتقد كلامه بغيره من ان التفرقة
 ليس بالمعنى الاصطلاحي بل بمعنى اعم بخلاف هذا وسببه المحشي على ذلك كقولنا ان
 عموم لا يؤدي الى صدقة على الحدس والخبرة فهذا هو الذي جره على صيغة قافهم
 قوله لا يظهر ارتباط اللفظ شيئا في توجيه الارطباط بينهما بالايتم عند تأمل
 قوله والذي يظهر لي ان اقرب منه ان المعنى وحيد فسرره بذلك التفسير الذي عرفته
 يجب ان يعتبرا بالنظر هنا اي في مقام بيان النظري ما هو اعم قافهم قوله هو اعم من القياس
 ولو اعمه فيصدق بذلك وبالتعريف ولا يخفى ان للمنا سببا ان يقول هو اعم من التعريف والقياس
 لكنه جاري كلام الشارح قافهم قوله ان الخلاف بين نحو المصنف مع اصحاب القولين وبينهم
 بعضهم مع بعض فيقول قوله كل من الغائبين بصيغة الجمع لا النشئة والمراد بالآخر في قوله
 ما اراد الاخر الجنس وقد انصرف في التفسير على ما قد يخفى كالاخفى والصواب يحذف قوله صار
 من قوله لا يمنع ان بعضها صادر ضروريا كما لا يخفى قافهم قوله على قواعد اربعة اركان
 اضافة قواعد لما بعدها على معنى اللام ولا يخفى ان المضاف اليه ليس قواعد وان قال شيخ شجاعة ذلك
 فتدبر به اقول فيه مسامحة الخ قال شيخ شجاعة تقدم استعمال المزد بمعنى المعنى في قوله ادراك
 مفرد تصورا علم فيجوز ان يراد به هنا المعنى فيجتاح الى التقدير بعد في قوله القسم
 من اللفظ فامل قوله فامل على الاشتراك اولى اذ هو اعم من المعنى والآخر على الجاز
 تكلم قوله وللبحث فيه مجالا اذ الغرض هنا حصول الغالبة للفرم وهي تدل على ذلك
 وليس الغرض هنا حصول الغرم قافهم قوله وهو الوضع الخ افاد ذلك ان المراد تعريف
 مطلق الدلالة لا خصوص اللفظية انتهى شيخ شجاعة قوله او العلم الغريبة عطفها باد
 ليظهر رجوع التعليل الى خصوص هذا المعطوف كل الظهور والمراد الغريبة مطلقا لا خصوص
 اللازمة للفظ بان كان هو الحقيقة اللغوية كما ياتي قريباً اذا مراد هنا مطلق الدلالة
 لا الدلالة عند اهل هذا الفن قوله واما اذا فهم من اللفظ الخ فهم انما يعتبر باللفظ
 الحقيقي دون التأويلي ثم اذا كان تأويليا بمنزلة تحيضي بان كانت الغريبة لازمة للفظ
 بان كان مجرورا الحقيقة اللغوية غير ووضوح اللفظ وهنا تخفيفا لغيره ليدل
 على المعنى بنفسه ووضوحه وانما تأويليا لغيره ليدل على المعنى بواسطة قرينة

قافهم قوله والا لبيغيت المركبا اي ونحوها مما وضعه نوعي كالمشتقات قوله اقول الخ
 لا يخفى ان تعليله ياتي ذلك الخ وحمل الغريبة في كلامه على المنفكة والجازي على القرينة
 اللازمة يمنع منه التعليل ايضا كما لا يخفى والوجه ان دلالة الجاز غير صغيرة عندهم
 كما هو مقتضى تعريفهم للوضع ومقتضى كلام السيد السابق نعم ان كانت الغريبة لازمة
 للفظ اعتبارا دلالة عندهم ايضا ولا يرد ان المراد بالوضع في تعريف الدلالة مطلق
 الشخصي والنوعي والجاز موقوف بالنوع لأن المراد في تعريف الدلالة الوضع الحقيقي
 والجاز موضوع بالوضع التأويلي ثم ان كلام المصنف والشارح والمحتشي في المعنى الحقيقي
 انه متى كانت الغريبة معينة للمعنى الجازي اعتبارا دلالة عندهم فتنه قوله لا
 والفهم بمعنى الادعاء فقام الخ انظر ما اذا اردت بهذا التأويل مع كونه لم يعز في دفع ذلك
 فتشيانا اذ الدافع له اعتبارا بالكون المنسوب للفظ فان كل من الانعزاهم والمغزوب
 وصف المدلول فلو قال والمراد كون الدال فهم منه الفهم المدلول بالفعل كغناه فتدبر
 قوله ولي عبد الحكيم الخ على هذا لا يظهر قول المحتشي بعد وينبغي على المعنى الخ الا ان كانت
 الحالة التي هي سبب في الغرم او الانشغال بالفعل لا معنى دلالة على الثاني الا عند الغرم
 او الانشغال بالفعل فيقول قول عبد الحكيم وكأنه قيل في حالة الخ بما يناسب ذلك قافهم
 ذلك بتدبر قوله فان قيل هذا السؤال وجوابه لا يختصان بدلالة غير اللفظ
 وسبب في اخر الفصل في الشارح ما ينبغي نظره قوله فالجواب الخ لا يتم هذا الجواب على المراد
 بالطبع في دلالة اللفظ بالطبع طبع السامع وهو مبدء ادراكه اي العقل على احتمال
 ياتي للمحتشي والثاني ان النفس لا لا يتم على هذا ايضا عند تأمل وسياتي خلافا
 في معنى العقلية قوله اي كدلالة الخ اوجه الى ذلك قول الشارح قبل كدلالة تغير العلم
 فيقدر مثل ذلك ايضا في قوله كالملاشارة وكلامه بعد على نحو كلامه هنا قوله
 لا يغني عن علة ان يدل بمجرى الغريبة قافهم قوله والحاسة اي حاسة البصر فيه
 اذ البصر لا دخل له في دلالة اللفظ فدلالة في حال المشاهدة بحض العقل والا لورد
 ان حاسة الدلالة في ثلاث باطل كما لا يخفى ولو قال واعايد به بمصنوع ليكون الادراك
 بواسطة مجرد اللفظ الدال بالفعل لا به وبالبصر كان صوابا قافهم قوله سواء كان

اي المبدء اي سوا كان له شعور كالنفس اولا وهذا التعميم شمل مبدء الآثار ومبدء الادراك
 الذي هو النفس والعقل وشمل غير ذلك المبدء مبدء الحركة المختصة بالحيوان ومبدء خواص
 حجر مخصوص مثلا وهو المعنى الذي اودعه الله فيه ويجوز ان يكون الضمير في قوله سوا كان
 عائدا الي الاثر فافهم قوله والمراد بالطبع على الاول المبدء فهو بالنسبة للمثال مبدء لفظ
 الشخص بأح فأذا تلفظ زيد بأح دل ذلك اللفظ بواسطة معرفة مبدء تلفظ الشخص
 بأح على وجه صدر زيد فتدبر في ذلك وعلى الثاني الحقيقة الم فيه انه لا معنى لدلالة اللفظ
 على معناه بطبعه اي بسبب حقيقة معناه قوله وعلى الثالث لما لو اسقط في الدلالة
 الطبيعية غير هذا هو هذا المبدء دائما واما على الاول فتارة يكون وجه المصدر وتارة
 ساطق الوجه الى غير ذلك ثم لم يظهر على الثالث وجه المقابلة بين هذا العلم والشيء
 ولا يتم الجواب السابق كما تقدم التنبية عليهم على ان النفس والعقل لا يشغل في دلالة
 اخ مثلا على وجه المصدر بل لابد من اعتبار طبيعة اللفظ اي مبدء الاثر
 الذي يصدر عنه الذي هو اللفظ كوجه المصدر فافهم قوله سواء لوحظ اللفظ
 الى شخصية الوضع باستحضار الموضوع بشخصه كما في وضع البوم وضع العنبر ونوعه الوضع
 باستحضار الموضوع بأنه كلي كما في وضع المشتقات وكما لو طقت كلمتا تركيب من ح م د فلو علم
 على هذه الذات الشخصية فالموضوع على كل حال جزوي الا انه تارة يلاحظ بخصومه وتارة
 يلاحظ بأنه كلي ولا يثنى ان يكون الموضوع كلياً كما هو ظاهر وهو من الوضع بكون الموضوع
 له خاصية انخصار بخصومه كلياً في وضع الاعلام على الوجه المعهود او على الوجه المثل له
 بالمثل المتخرج له السابق وعموم الوضع بعموم الموضوع له او استحضاره بأنه كلياً كما في وضع
 نور جل ووضع الضمائر على افعالها جزويات وضعها اذا عرفت هذا عرفت ان الوضع ينقسم
 الى شخصي ونوعي باعتبار الموضوع والي خاص وعمام باعتبار الموضوع له والعام
 اما الموضوع له عام واما الموضوع له خاص وعرفت ايضا ما في كلام المحققين من ابراهيم بن ابي المرام
 والتقصير في البيان ثم في عمله المعنى في المشتقات صامو فلا يخصه لفظ وان اردت تحقيق
 المقام فعليك برسالة شيخنا في الوضع هذه يعني الى ان معنى كونه دلالة اللفظ
 وضعية انها منسوبة الى الوضع لا حيث ان وضع اللفظ لمعناه واسطة فيها وحينئذ

ينبغي ان قول الشارح بتوسط الوضع اي له غير محتاج اليه يعني عنه قوله الوضعيه
 وانته اذا تأملت وجدت عدم انتفاض كل من الدلالة الثلاث بالاخرين متوقفاً
 على ان المعنى بتوسط الوضع لهذا المعنى الذي دل عليه اللفظ او الذي دل اللفظ على خروجه
 او الذي دل اللفظ على لازمه كل دلالة ما يناسبها ولا ينبغي ان قوله الوضعيه لا يفيد
 ذلك فاحفظ ذلك فانه قد غفل عنه حتى قيل في هذا المقام ما لا ينبغي ان يقال قوله
 رحمه الله تعالى واهل المنطق الى سياقي في الشارح الخلاف في ان التضمنية والالتزامية شيئان
 فتنبيه قوله رحمه الله تعالى دلالة اللفظ الى لا ينبغي ان الدلالة جنس قريب في تعريف دلالة
 المطابقة الذي تضمنه كلامه وقول شيخنا انهما ان جنس بعيد لم يظهر وجهه ثم قد
 تقدم ان قوله الوضعيه مستفاد من الترجمة اخذت الشارح منها والوجه ان إضافة
 دلالة الى اللفظ عهدية بواسطة ما تقدم في الترجمة فعلا هذا لم ينبى على المصنف
 الا قوله بتوسط الوضع قوله وعلى الفروع تضمننا وكذا على الجرم كما هو ظاهر ويأتي فيه مثل
 ما قال في الفروع قوله دخول المطابقة الى اي كما اطلق لفظ شمس على باعتبار وضعه له فان
 دلالة عليه حينئذ مطابقة ويصدق عليها انها دلالة على جزو معناه باعتبار وضعه
 للجمع وكما لو اطلق على الجرم باعتبار وضعه له فان دلالة على الفروع حينئذ التزامية
 عليها انها دلالة على جزو معناه كذلك وكما لو اطلق على الفروع باعتبار وضعه له
 فان دلالة عليه حينئذ مطابقة ويصدق عليها انها دلالة على لازم معناه باعتبار
 وضعه للجمع وكما لو اطلق على الجمع باعتبار وضعه له فان دلالة حينئذ على الفروع
 تضمن ويصدق عليها انها دلالة على لازم معناه كذلك ودفع الغيد لذلك كله
 ظاهر قوله وهو على التحقيق الى الظاهر ان محط التحقيق التفصيل في الاف التحقيق المتح ولو
 ابن البسمل الذي هو راي البصريين قوله كما هنا فانه لو ارد المصنف رجوع المشتق
 الى اللفظ والبارز الى المعنى لكان المشار دخلا في لجرمان الصلة عليهم على ما هو الذي
 هو الاصل والبسمل بناء دخلا في المراد سياقي للمعنى عند قول المصنف فاول ما دل
 ان مثل هذا البسمل غير مضر لكن اشار هناك الى بعد ذلك فتدبر قوله لا يقتضاه الخ
 يحتاج الى التاويل بأن يقال المراد ما ليس بمعنى ولا لازمه بان كان عينه سواء

كان بسيطاً او مركباً ولا ينبغي ان تكتفى لا يغفر مثله عند ادراك هذا الفن به اي واختر وضع
 اللفظ الخ فترى على تقدير مضاف هو وضع مع تأويله بالموضوع له وكأنه قال دلالة اللفظ
 على معنونه لم يزد ولم ينقص على ما وضع له اللفظ قوله فخالفة كلامه في الجواز الى كل كلام
 على الجواز الذي قرينه غير منفكة فلا يخالف ما سلفه المحشي عن السيد فان القرينة في كلامه
 موهلة على المنفكة لكن يبعد هذا قوله والاسد للرجل الشجاع قوله اقول الى ما بان
 تأول النعل بالمبوس وقرره في شجاعتا بعد قوله يظهر فيه الاشتغال الى يأخذ منه ان قوله
 فترى انه حيوان انه بعد فهم تمام المعنى كما لا يخفى قوله لان فهم المركب اي اجمالاً
 اي فهم المركب من حيث انه مركب وقوله بفهم اجزائه الباء للتصريح بالمعنى بفهم اجزائه
 من حيث انها اجزاء الحقيقية واحدة او للسببية فالمعنى فهم الاجزاء لا من ذلك المشبه
 كذا يظهر ويظهر كل الغرض بالتعليل انه ليس فهم الجزاء متاخراً عن فهم المعنى الذي هو
 المركب اجمالاً اي فهم المركب من حيث انه مركب حتى يثنى في الاشتغال فافهم قوله قد يفهم
 اجمالاً اي قد يفهم من حيث انه مركب ثم يتفكر الذهن الى اي كما مر في المثال وليس الغرض
 بفهمه اجمالاً عدم فهم اجزائه وعدم معرفة حقيقته بان يفهمه بوجه تأويله
 بأنه يشترط فيه انه انما يشترط في وسط وجود الكل بين وجود الجزاء في الذهن
 بقطع النظر عن اللفظ ووجوده فيه بواسطة اللفظ وهذا لا يخالف انما فهم
 على فهم الجزاء بقطع النظر عن اللفظ وسببه المحشي على ذلك فثبه قوله مع انفاً ثم
 تقدم الى اي لغة ما حقيقياً ان قلنا ان فهم الكل غير فهم الجزاء بالذات واعتباراً
 ان قلنا انه غير مجرد الاعتبار وقد تقدمت لذلك انفاً شارة الى الجمع بين هذين
 الاحتمالين فثبه قوله والوجه ان يكذبه اي ليس في المثال السابقة الاخر الجزاء في فهم
 المركب غاية الامران بعد فهم المركب قطع النظر عن الجزاء الذي لا يتعلق بالعرضية
 وسنظام ما فيه قوله وهذا وجه من قال الخ وهو من لا يقول العقلية هي التي تحل العقل
 فيها والا فاللزامية لم تحل العقل فيها قوله فهم الجزاء الى الخالف قول السامع بان
 الوجه ان يكذب فهم الجزاء مرتين مرة في فهم الكل ومرة بعد وسيقول المحشي ان قوله
 المذكور قد يدفع منع تكذيب الوجه ان لذلك وانما اذا ذكرت ما تقدم عن

الدلالة من ان المراد من الغرض الاشتغال علمت ان الخ مع المحشي وعبد الحكيم فانه لا يفسح
 عليك انه لا مانع من ان تلتفت الى الجزاء بخصوصه فليكن من اللفظ بعد فهم اللزوم
 والتوقف على ذلك الاشتغال لا يثنى في الاطراف في الدلالة المعبر عنها المناطقة كما لا يخفى
 عليك بالانصاف قوله سواء قلنا الى مرتبط بقوله وان كان فهمه في ذاته فثبه قوله
 رحمه الله تعالى تعبيدي ومثله عبيدي ويحيى فيه التعليل هنا وفي كلام الغرافي كما لا يخفى
 فان المعبر هو الوضع لهذا المعنى فيصير قوله لان بعض افراده لم يوضع له اللفظ وقال
 ليخاف من شجعة في التعليل شئ بالنسبة اليه اه فتأمل قوله واما جعلها اي دلالة
 العام على بعض افراده قوله ففيه ان الكلام في دلالة المفرد لا في دلالة المركب الموكلة
 ففيه ان الكلام في دلالة المفرد على حدته لا في دلالة المركب ولا في دلالة المفرد في نفسه
 ثم فرض تسليم كل من الشقين واثني في قوله يصح انما يناسب كلامه ما كان احسن واثم
 فائدة فافهم قوله في دلالة المركب الى اي على خلاف ظاهر الشارح قوله من العام صلة للمركب قوله
 على حكم احد الافراد صلة دلالة قوله اي وان كان الى اي فثبه ليس بمانع وان توهم الغرافي
 قوله في ثبوت الدرس ما يكتب فيه وقت الدرس مثلاً وفي اي علم هو لغرض من الاغراض قوله
 اي لانه جزاء المانظر ما وجه توهم الغرافي كون هذا مانعاً من كونه جزءاً من الافراد الذي
 يتخيل ما تعاضها هو اعتبار الكل لا الكلي لا الكل فتدبر قوله اقول الى ان ليس هذا مانعاً كما قد
 يفهم هنا قوله مما يؤيد على التأنييد قوله ولا بد من اللزوم عقلاً بان يتبع الخ قوله سواء
 كان تصورين كالعلم والبصر وقوله ان تصديقين كالقياس والتجسس وقوله
 او احدهما الى وقوع النسبة وطرفيهما والمفهوم الانسان اي الحيوان الناطق ووقوع
 نسبة النطق الى الانسان اذ يلزم من ادراك مفهوم الانسان ادراك ذلك الوقوع
 وهو خارج في المفهوم وكحدوث العالم وانه لا يعلمه من محدث فتدبر قوله اي تصور
 الخ هو حال الاصفة كما لا يخفى ثم انما قيد كما لا يخفى ولا يصح هذا التفسير في توجيه ان علماء
 الملاية في هذا كلامه بديهي للحيوان ولا شك ان مطلق المعنى الاخص من اللازم
 البين المصوب بالمعنى الاعم اعم في نفسه من اللازم الذهني لم ياتي قوله ما يلزم من تصور
 ملزومه تصور واقعة غير لازم بين قوله وهو ملازم الى يعني ان اللزوم بعد تصور اللازم

واللزوم لا يحتاج الى دليل هذا هو المراد بلزوم ظهور اللزوم وسببه عليه الشارح فلا يقال
 ان ظهور اللزوم غير لازم لظهور اللزوم والمزوم في شيء مما ذكره فتدبر قوله الا اذا تصور
 ايها الانسان ومغايرته للغير من علمه لانه كلما كفي في تصور اللزوم لم ياتي قوله ما في اليقين
 قائل كفي وقوله من تصور الى بيان لها وصير قوله فيه عائد على تصور اللزوم اليقين بالمعنى
 الاظم فهو من القسم المضاد للبين بالمعنى الاخص وتحصل كلامه ان القسم للمضاد للبين بالمعنى
 الاخص شبه البين بالمعنى الاظم فاطلق عليه اسمه ووجه التشبه انه كلما كفي في تصور
 اللزوم ظهور اللزوم كفي لا فيه تصور اللزوم والمزوم ولا عكس لظهور اللزوم يظهر
 في البين بالمعنى الاخص وتصور اللزوم والمزوم مغيب في البين بالمعنى الاظم اعني القسم
 للبين بالمعنى الاخص فالعبر فيه كما في تصور اللزوم فيه وفي غيره الذي هو البين بالمعنى
 الاخص والمغيب في غيره المذكور غير كما في تصور اللزوم فيه فطأته شامل لذلك الغير
 وهو اي ذلك الغير ليس له ما يجعله كانه شامل له فلم يخرج عن عدم شموله له وقد
 نقر ان البين بالمعنى الاظم بالاطلاق الشائع شامل للبين بالمعنى الاخص فصار القسم
 المضاد له مشابها للبين بالمعنى الاظم في مطلق النحول للبين بالمعنى الاخص فافهم
 ذلك ولم وفي كلام الشارح في بيان الطريق الثاني لا الاول كما لا يخفى على من قال
 ولم وبأن يلزم ذهنا وخارجا كذلك اي اعم من ان يكون اللزوم غير بين او بينا
 بضميه ولم رحمه الله تعالى والخارج اي خارج الذهن وان لم يكن في خارج الاعيان
 ليشمل حال الاعتبار او شيئا شبيها بولم اي تصور لزوم اللزوم لم قلنا ان ما في
 التعريف واقعة على لازم بين الذي هو القسم فلا وجه لما ذكره فتدبر قوله
 الا ان يمنع اي بان تصور مغرومه الذي هو الحيوان المغروس يلزمه تصور
 شحا عنه راجع الاقتراس في القاموس وتتم هذا قوله كما عرفت اي حيث قال اقول
 في شرح الراجح هو الذي عليه النهج في ليس مغاير قولهم هو كفاية لونه الا لا في كلامه
 فقط كما نوههم قوله يحتمل ان كلام المصنف لا وعده هذا الاحتمال لا يصح كلامه ولم
 واذا اخذ من حيث ذاته اي بان كان التفسير غير مغيب في الثاني الى ان ذكرت
 ما تقدم من ان المراد بالعلم الاثنان علمنا انه لا محل لهذا البحث ولا حاجة الى

ويأتي عن عبد الحكيم قريبا ما يؤيد ذلك فتدبر قوله او اخر عنه انظر صوفي ذلك ولم
 فمن قوله وجزوه لان المعنى الخ اما هذا فيشعر به حذفه لفظ تمام من غير المطابقة
 واما كون المعنى ان كان له لازم فلا دليل عليه فلا يفرغ من كلامه ان المطابقة لا
 تستلزم الالتزام ولا يصح ان يقال ان المعنى ما ذكره بقرينة ان قوله وجزوه على معنى
 ان كان له جزو كما لا يخفى على من له ادنى تأمل ولم اي عدم تركيبه لاجل عدم التركيب
 مختلفة الطبائع مع كون كل جزو له اسم خاص وحدها من الذي هو معنى بساطة العلم
 والا فلا ذلك عند الفلاسفة كما تقدم عن شيخ شيوخنا ولا يكون كل شيء مساويا لجزوه المغايري
 رسما وهذا الذي هو معنى بساطة قول الماء عندهم كما تقدم عن شيخ شيوخنا ايضا وتقدم عنه
 ان البساطة عند الفلاسفة لها معان كثيرة ولم ولهذا كان البسيط اي بمعنى لا التركيب
 لما هيته من جنس وفصل كما يفهمه ما قبله ولم لا سلم عدم تركيب البسيط من اجزاء
 ذهنية اي ليست جنسا وفصلا ومدار دلالة النظم على وجود تركيب الماهية
 مطلقا فتدبر قوله فيخالف ما قاله في الايمان ان الغرض من تعينه في البين لا في الاشكال
 ما قاله بما يخالفه ومجرد الخالفه لما قاله لا يفهم في عدم التسليم فتدبر قوله وكما يجب
 الوجود قال شيخ شيوخنا في اسائه الادب قوله تونه اي الماهية والادع كونها ولم
 اقول الخ لا يخفى صحة هذا الكلام وابطاله للرد السابق ولا يخفى انه لا يريد مذهب بذهب
 فقول شيخ شيوخنا ان من رد على الفخر ليس غافلا عن مذهبه فيورد عليه بريد مذهب في نظر
 ظاهر وكيف يستدل بما لا سلم له الفخر ولا يلزم تسليمه له فتدبر قوله بالنسبة ليقيدانه بما فهم
 من كلام المصنف شيخ شيوخنا ولم الجواز في هذا الجواز نظر لان تصور التركيب يلزمه تصديقه كما تقدم
 الاشارة اليه وتقدم عند تعريف اللزوم الذهني ان المراد بالتصور فيه الادراك فتدبر قوله
 سيأتي الا هنا مجرد تنبيه من المحشي لا غرض من منه على الشارح كما لا يخفى ولم رحمه
 الله تعالى لتوقعنا على مقدمة عقلية اي على كونها اذ لو لا ان هذه المقدمة العقلية كانت
 لما حصلت دلالة الالتزام وليس للمعنى لتوقعنا على فعل هذه المقدمة ومثلا يقال في بعد
 وقوله فهم لازم اي البين بالمعنى الاخص فتدبر قوله كان الانسب الخ وما قاله بتمام
 لتعيل كونها عقليه من حيث ان الجزئية اي كونها لول جزو المعنى كعقلي يتفعل به

العقل فافهم قوله بأن تقول هو الجسم في ان الجسم فوقه جنس اعلامه وهو الجوهر والجسم دال
 على عدة اجزاء من اجزاء الانسان كل جزء منها مدلول للجسم بالنفس وقوله الثاني في ان الجوهر
 الذي ينضم اليه هو الجوهر وهو مدلول للناسي بالنفس فكذلك يقال فيما بعد بانها تناسل فتدرك
 قوله لا تلك ذكرنا بالحيوان الجسم الخ اي ذكرناه كواحد منها بدلالة النفس وان كان ذكر
 المجموع به بدلالة المطابقة وهو واضح ومثله ما بعده ولم الاجزاء اي كلا او بعضها كما في قوله
 قول الله اي من جهة الاقوال لا مطلقا وقوله والالاي الانقل من جهة الافراد بان
 قلنا من اي جهة فلا يصح لأن بحث الدلالة من مباحث الالفاظ وليس في هذا الفصل جوهر
 رحمه الله تعالى واستقر حتى الى الاستمرار الى الاعتبار ويشعره والعادة اذا استحكمت يتراكم
 مصلوها فيما يشابه محلها فكانه قال واستمر ذلك فاعنيدها والمنفكر كأنه ينبغي نفسه
 بالفاظ متخيلة اي خارجية لأذهنية اذا دخل ما ذكر فيها فافهم قوله على راي الجمهور
 مرتبط بالنفس وما بعده وعبر راي غيرهم بقوله اي مشغل هو الالفاظ وخرج عن ذلك
 الماهل فافهم قوله اي ينطق به اي يشغل قوله والجيشية للاطلاق اذا المذكور في الجيشية هو
 الحديث وكما كان كذلك فهو جيشية الاطلاق ولم رايين ان ما الخ هو وان لم يكن كذلك
 يجعله الاولي فنفسه قوله المبني الخ اذ هو شامل له وله وجه من الجنس الاخر وجه من الجنس قوله
 ان اعتبار الخ سنعلم ان زيادة الفصل لا تعني شيئا فالوجه ان المراد يربا باعتبار حالة اللفظة
 جزؤه الخ كما هو المنبأ ودقوله على جزؤه معناه تنم الكلام بذكر متعلقه كما قلنا الشارح فيما
 يأتي فافهم ذلك ولم وان اعتبر اعم الخ حيث اعتبر الجزؤ اعم فليعتبر المعنى كذلك وعين ذلك
 ابهم وتأبط شل وعبد الله اعلاما كالحيوان الناطق اي يبطل بها كركب صنعا وهذا المفرد
 جمعا فتدبر قوله فلا بد من زيادة الفصد غير مغنية شيئا فان دلالة الجوهر
 باعتبار كونه مفردا فصدية وقد قال اعم من ان يكون جزؤا او مفردا فتدبر قوله بديل كلامه
 الآتي لم يرد بذلك كون جعل جزؤه على خلاف التحقيق فيما يأتي والاولاد ودانه انما
 جعله والا على معني ليس جزؤه معناه والمزمنة هنا بقوله اعلاما دلالة على جزؤه معناه
 بالنزول تسليم انه قبل العلميه مركب وانما اداد بذلك قوله فيما يأتي بناء على خلاف ما قلنا
 الذي هو راجع الى ابهم باعتبار احدي حالتيه هناك التي هي العلميه فانه مطلق هناك

عن العلميه اوعدها والي عبد الله علما والي الحيوان الناطق كذلك يشي باحقته الى
 ما ذكره هنا في قوله واما ما يتوهم الخ من ان اجزاء الاعلام الاخيرة لا دلالة لها على شي
 في حالة العلميه فهذا لا يدل كمالا ليجي عليه متأمل عي ان قوله اعلاما راجع الى ابهم فافهم
 ذلك بتدبر قوله رحمه الله تعالى واما ما يتوهم من دلالة اجزاء الاعلام الاخيرة اي باعتبار
 الحالة الراهنة اي كونها اعلاما والمراد دلالتها على شيء سواء كان جزءا للمعنى او لا كما هو
 ظاهر قوله فلا مغنوم الخ اي فلما جعل قوله اعلاما غير راجع اليه ولم يخط مبتدا خبره
 وفي نسخة المتقدم قوله اي مع الهيئة الخ التي هي قائمة بمجموع المعنيين قوله الاول الاولي
 الخ قال شيخنا شيخنا المفرد للشارح حل المعنى لا الاعراب والاعراب هو ان الجار والمجرور
 حال مما في قوله ما دل للاشارة الى تعريف المفرد اه وفيه انه يقتضي اعتبار ذلك في
 مغنوم المركب وليس كذلك ولم ذكر هذا الخ فيه انه توطئة لقوله وقد تقدمه الا وان
 افر شيخنا كلاما المشي قوله اما مغنوم الخ اي المركب ولو مرج بذلك لكان اظهر وكان
 قال فذان المركب نوعا ما مغنوم فيقدم قوله وهي مأخوذة في تعريف المركب لا في تعريف صنف
 التوجيه على من تأمل هنا فان الأخذ في التعريف لا دخل له في الشغل بل هو متوقف عليه
 فافهم قوله ومركب الخ اي سواء كان غير محصل من ضم كلمة الى اخرى كما بكم مطلقا وويل
 لذلك او كان مقصلا من ذلك كعبد الله علما فليس جعل ابهم هنا مركبا مبنياعلي انه
 متحصل من كلمتين اب وكم ولذلك كان لا يدل جزؤا معناه لا قبل العلميه
 ولا بعدها فتفكيكه ليس تفكيكا لاصول والكان جزؤه والا على جزؤه معناه اذالم
 يكن علما فنفسه وافهم قوله بني على خلاف ما صنفه اذ على ما صنفه لا حاجه اليه وتذكر
 قوله بني لاكتسابه التذكير من المضاف اليه قوله خوف البس اذ ينشأ من خلاف المراد
 اذ الظاهر جريان الصلة على ما هو له ولم الا ان يقال الخ تقدم له عند قول المصنف
 دلالة اللفظ على ما وافقه انه كتب على قول الشارح اي وافق ذلك اللفظ ما نصه
 فيم اشارة الى ان الضمير اليه رز في قول المصنف وافقه يرجع الى اللفظ فيقول الضمير
 المستتر فيه راجعا الى ما والمكس وان صح باعتبار المعنى لأن كلا منهما موافق
 لصاحبه يلزم عليه جريان الصلة او الصفة على غير ما هي له مع عدم الابرار وهو

على التحقيق ممنوع عند خوف اليبس كما هنا وخلاف الاول عند انتمه فصنعه في الموضوعين
 مختلف ولعل ما هناك هو التحقيق واللداعلم قوله فلا يصح ان لان بوصفها بما في ذلك
 من الحكم عليها وغير المنقول لا يحكم عليه ويتعلق بهذا المجل اي كثرية لا تنفي غير التفتن
 بحيث النبعية في علم البيان فتدبرهم دون حرف ايضاً وباعتبار وضعه على جزوي
 عليه الخلاف وباعتبار استعماله جزوي هو قول هذا المضمون المحتمل ان المراد من المفرد لفظه
 فقال ذلك وهو خلاف الظاهر ثم يرد عليه بعد ذلك ان ما صدق معناه العاطف يحتاج
 الى النظر الى معني ذلك الماصدق وهذا تكلف لا داعي اليه والوجه الاخذ بظاهره ان
 حكمه على المفرد حكم على ودوله نحو ريد ورجل واذا الشارح ان انعام ذلك للدول
 بالنظر الى معناه فافهم فلك قد علمت ان كلام الغشي ليس خاسراً وقال في بحثنا ان
 فتدبر قوله هل موطنه هو ما كان عليه معنى هو هو وحل الاشفاق ما كان على معنى هو وذلك
 قوله والمعانوم اي الخطر بذهن السامع وقوله والمجرول اي الذي ليس بخطره هذا السامع فلا
 يقال هذا العكس الواقع فان المجرول المجرول اذ لو كان معانوما لما احتاج لتعريف والتوضيح
 معانوم اذ لو كان مجرولاً لما امكن شرح الماهية به ولم تتركب الجزئين كلية
 والشخص سنعلم قريباً انشاء الله تعالى ما يتعلق بذلك فنتبه ولم انه شفق على عدم
 وجوده خارجاً انظر كيف هذا مع اختلاف في الوجود والعقالي فالطبيعة الاولى هي الحق
 والحق التحقيق انه لا وجود للكل على يرد عليه انه لا شبهة في ان الحيوان من جهة ما يقوم
 زيدا مثلاً ولا شك ان ما يقوم به الوجود الخارجي جازي فلا معنى لما قيل ان الكلي
 جزو اعتباري للجزوي اذ لا معنى لكونه جزوا اعتباريا لخارجي الذي هو كماله تقوم
 به وبغيره معه على انه يلزمه ان الوجود في الخارج حقيقة اقل هو جزو زيدا لا زيد نفسه
 مثلاً ان قالوا ان الشخص ذاته في الجزوي او ان الوجود في الخارج شخصاً زيدا كراهية
 عنه دون شي من زيدان قالوا بخلاف ذلك واللازم على ذلك ان لا يخلط بالاشبهات ولا يصح
 كون الوجود في الجزوي حصّة من الكلي لان نفس الكلي كما قيل ايضا فانه ان اريد ان الوجود
 في زيد مثلاً فرد من افراد الحيوان لا الحيوان عاداً الكلام لهذا الفرد الذي في زيد ان زيد
 ان الوجود في زيد مثلاً جزو الحيوان لا كلاً فلا معنى له كما لا يخفى فالحق ان الكلي الطبيعي

له وجود في صفة كل فرد على ما ويل ياتي في يد يحتاج اليه في اعتبار كونه في الزمن ان قلت لو كان
 موجوداً في الخارج الشخص قلت هو كذلك لكن لما كانت شتيته كلياً باعتبار صورته الذهنية
 وقطع النظر عن تشخصه ولذلك اتخذت الصورة ذهناً كان كانه غير متشخص اصلاً
 ان قلت ما في الافراد ينقطع النظر عن الشخصاً واحداً في الخارج او متعدد كذلك اما الاول
 فباطل ضرورة ان الواحد في الخارج لا يكون جزو من كل واحد من الافراد اذ مقتضى كونه
 جزو هذا انه ليس جزو هذا وعكسه فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال واما الثاني
 فباطل ايضا اذ كيف يتعقل متعدد في الخارج مع عدم اعتبار شخص اصلاً قلت عدم تعقل
 ذلك لفصور العقل عن ادائه وله نظائر لا تدرى انك لا تتعقل عدم شاي ما هو جزو
 بالفعل مع ثبوت ذلك في صفاته تعالى فان ايست ذلك ودر عليك ما سمعته ولا
 اظنك تحاول رفعه ان فتمته فتدبر وتنبه لما علم ضمناً يعني انه لا يصح ان يكون
 الشخص من جهة الجزوي لانه امر اعتباري والخلاف المشتمل ايضا لثبوت الجزوي
 لان منها ما هو اعتباري ولا حاجة الى جعل البعض داخله والبعض خارجاً نعم
 جزؤه الشخص المعين شخصه وبعبينه كيد زيد الشخص المعينه فانها شخصه
 وتعينه وان كان ذلك بواسطة شخصها المادي كشخصها هذه لكن لا يقال ان زيد
 مركب من الحيوان والناطق والشخصاً اي هي اجزائه اي هي شخصه كما لا يخفى وقد بان
 لك من هذا ان جزوي النوع هو نفس النوع في الخارج لكن باعتبار الانشغال في الشخص
 فزيد مثلاً باعتبار عدم الالتفات الى شخصه نوع هو الانسان صورته ومورثه وغيره
 من عمرو ونحوه واحداً ذهناً تنطبق على الجميع ولذا يقال الانسان كلي وعام وشامل لجميع
 الافراد زيد وغيره وباعتبار الانشغال بالشخص جزوي ذلك النوع فان قلت
 قد انفقوا على ان الكلي لا وجود له في الخارج على الاشكال واما اختلاف في وجوده
 في ضمن برزخ وهذا يقتضي وجوده في الخارج على الاشكال قلت معنى ذلك عند من لا
 يتكبر ما سمعته انه لا يوجد في الخارج غير متشخص ومعناه عند من يتكبر مردود
 بما تقدم ووجوده في الزمن الذي وقع الخلاف فيه عند من لا يتكبر ما سمعته بالنسبة
 للنوع كائني وذلك انه لما كان الشخص موقوفاً في جزوي والكان خارجاً عنه كان

ولا ينبغي وجود الفريضة على ذلك ولا في أي حال قوله ونسبة الالفاظ الى سياقي
 ان الشارح قصد في تعليل ذلك التكلف قوله وبقي على المصنف اي بعد احسن التعليل
 قوله وهو الاشارة الى عدم موافقه مع الاختلاف في نظر المصنف قوله بان يراد الى
 مقتضاها ان الشياطين اجزوي يطلق عندهم على ما بين العام والخاص عموما وخصوصا
 مطلقا وفيه نظر ظاهر فانه وان لم يتفرّد الا احدها لكن المخالفة والمباينة نسبة
 من الجانبين فاذا باين احدها الاخر مباينة جزئية بحيث يحمل مثلا على عالم يحمل عليه
 الاخر ثبتت مباينة الاخر به بحيث لا يحمل مثلا على ما يحمل عليه ذلك الاخر فافهم
 قوله وانما يأتي فيه الم اى الجنس المذكور هنا فلا يتكلم في فيه الشارح نحو
 هذا الكاتب وهذا الضاحك فثبت قوله ابن عمرو خارج عن المثال التي به للتفريق
 كما هو ظاهر وكذا اما بعده فلا تفعل قوله بالنقد بل ان لا يحتاج تفقده
 الى غيره واما النظم الزماني فهو السابق فيه بغير ذلك مما قد يشبهه هذا فافهم
 انكالا على المقاييس على ما سبق فانه فيما سبق قال ما يناسب مما يشبه هذا فافهم
 قوله فغير موجود في شهادته بغير مقبوله والمثبت مقدم على الثاني قوله
 هل ولو كان الم مؤثرا وحرثه شبح شيطان اى نفسيا الذي يدل له اليهود من ان الاشياء
 انما يحصل مدلوله بالتعلق به او بمرادفه ان يقول اي حكما ويرى في كلامه بعد
 على مقتضى ذلك فافهم قوله الا ان يقال ان مثل ذلك لا يجوز في الشعار فيجوز للمنافقة
 قوله وتخي في قوله بعد الم اذ مقتضى ظاهر قوله سكت عنه انه مما يذكر لبيانهم
 وهذا يشعر بان الشارح جار عليه فافهم قوله ليوافق تعليل لنصير الكلام شغل النفس
 بالصنعة لم قوله لانه مقدم والمكلف على ما به قوله ان المكلف به ضد انتهى عنه اي
 لا الانتفاء كما قيل فلا يقال كذا النفس مقدم ايضا فثبت ففقد في هذا مالا
 ينبغي قوله بان يكون موضوعا للطلب اي وجه الانتفاء لا يقال ان قوله طلب ما
 الى دال على الطلب بذاته وهو ظاهر فثبت قوله عند النقاد حال من فعل الامر قوله
 اي مع انه اي طلب الترتيب المنطوق اذا الكلام في تفسير اللفظ كما لا يخفى فثبت قوله نهى
 اي دال على النهي او مدلوله لانه وهكذا ما بعده قوله قوله هذا التعليل الم فيقول

بالبناء للفاعل لا بالبناء للمجهول والاكاد فوجها لا استدلالا فينا في قوله
 ويعقل قوله فخميرا ووجه الم ولا يصح ان يرجع الى طلب الترتيب كما لا يخفى لم احتمال هذا
 يدل على ان معنى قوله امر اي دال على الامر او مدلوله امر وليس الا المعنى على الامر
 وان كان هو يسي بذلك عندهم وكذا قوله دعا والفاصل كما لا يخفى اذ لا معنى لادراج
 اسم في اسم وسياقي للشارح ما يقتضي بظاهر خلاف ذلك فثبت قوله الطلب اي المنطوق
 وكذا يقال فيما بعده ولا ينافي هذا ان طلب الترتيب في قول الشارح بناء الم
 نفسي وان توهم ذلك فثبت فانه قد قيل هنا ما لا ينبغي قوله رحمه الله تعالى بناء على
 ان طلب الترتيب اي النفسي كما بينه المحقق الذي هو النهي الذي طلب فعل الصنعة اي النفسي
 كما بينه المحقق الذي هو من افراد الامر النفسي فالامر يشمل النهي على ذلك فافهم قوله
 فافهم فساد الاختصاص الى اي علم من قوله اي عين الم لا من قوله والى خلافه اذ المنع من
 موافقته في النفس فثبت قوله التمكن كذا في نسخة المؤلف والمناسب نسخة الشارح
 هذه التمكن قوله عام مستحضر الم لو حذف قوله عام او قال اي مستحضر الم ليكون
 ذلك تقييد مراد من قوله عام لكان هنا الموضوع كل جزوي من جزوي المركب كما لا يخفى
 ونحو جزوي وكلامه يوم خلاف ذلك قوله رحمه الله تعالى فلا يسمى لا يقتضي هذا بظاهر
 اي معنى قول المصنف امر اي يسمى بالامر وهكذا ما بعده ونقدم له ما يفيد ان المعنى
 دال على الامر دال على الدعاء ودل على الفاعل او مدلوله امر وهكذا فثبت قوله
 فالصنعة الم فتشتم المصنف غير ما صرحوا فافهم قوله جعل الاستفهام في الكلام في امر
 في الطلب اصطلاحا وعدمه فلا يقال ما معنى الاستفهام عند غيره فثبت قوله
 وجعل كثيرا ولا يجري عليه كلام المصنف كما لا يخفى قوله فادرجوا الطلب الى اي جعلوا
 الانشاء معنى يشمل الطلب والتنبيه الذي هو الانشاء بالمعنى الضام للطلب والخبر
 في الطريقة الاخرى فافهم قوله لا في امر بانه لا يسم ان الموضوع له هو الطلب
 النفسي والشجب النفسي بل الطلب الحكي والشجب الحكي فتدبر قوله ما ليس لنسبته خارج كذلك
 بان لم يكن لنسبته خارج اصلا كصنيع العفود او كان لكن لا تقصد مطابقة ولا
 عدمها وان اردت تحقيق الكلام في الانشاء والخبر فليدرك ما كتبه تحتها على البسطة

في تعريف غير السمر قنديه قوله نقصد مطابقة او عدم مطابقة فالشيخ شيخنا نقصد مطابقة
اي في قضايها الالبات او عدم مطابقة اي في قضايها السلب فان النسبة فيها البتوت
ويقصد فيها عدم مطابقة لواقع فلا يرد ما قاله المحشي في ثامنه قوله في قوله لا تقرب
الي هذا اعلم ان المقسم شامل لطلب الفعل وطلب الكرك وورد في قوله لا تقرب شيخنا ان المقسم
والناظر ليس من لهواة فلا يورد في قوله لا تقرب من تميزه له هناك لم يميزها
عن غيره فان تفضيحه غير حاصرت فيه قوله دامنا نيا لا ولا يظهر ان ذكرها التميز غير
عن غيره قوله والمراد اي بذلك وقوله بما شارك في خبر عن المراد كما هو ظاهر قوله فان اريد
جماعة منهم اي باعتبار الاجتماع كما هو ظاهر قال شيخنا او اريد مجموعهم احد منهم فخص
بالقدرة على عملها قوله رحمه الله تعالى فكل رجل في شير تمثيله بذلك الدال دلالة تكرار
الواحد دون ان يمثل بالدال دلالة المفرد على جملة اجزاء مساهم كما هم اجمع الى ان المجموعة
من حيث التلبس بالحكم لا من حيث دلالة اللفظ فتنبه قوله الثالث محتمل لهما لانه يجوز
ان يكون من جملة شغل بالكل فيراد مجموعهم من جملة لغزينة فيكون مجازا ويجوز
ان لا يكون فيهم ذلك فيراد مجموعهم جميع افرادهم مجموعة فيكون حقيقته ثم لا يخفى ان الشئ
الساقي مردود اذ لا شك ان منهم الاطفال وبذلك تعلم ان الحق مع الشارح فيما يأتي
اعني قوله بخلاف الاول فتنبه قوله عفا اذا حكمت على المجموع اي بالجمع من حيث التلبس بالحكم
وقوله من حيث يثبت الحكم متعلق بحكمته وهذا كله لا ينافي ان دلالة الزيدون دلالة
تكرار الواحد بمرف العطف كما لا يخفى فتنبه قوله وفي كلامه اشادة الى وانظر هذا الكل بطلان
عندهم على التضمين قوله من باب عموم السلب وذلك لان سواد الكلية انما يتحقق بدخول
النبي ووطارد بعد تحقق النبي فلا يمكن ان يعتبر بدخول النبي عليه فيعتبر هو داخل عليه
قافهم قوله لدخول المستثنى على لقوله منسلا كما هو ظاهر وهي علة ناقصة اذ الانها
يتوقف ايضا على بيان تقيض الحكم للمستثنى فعلا في تقدير الجزاء ما كان يكون الاستثناء
منقطعا فتنبه قوله فاندفع ما قيل في العلم ان بيتي هذا القيل فوهم ان المستثنى منه
عمومه مراد فتا ولا وحكما وكما يدفع هذا التوهم ان عمومه غير مراد اصلا ويكتفي
في كون الاستثناء منسلا بدخول المستثنى فيه بحسب الوضع فيكون من العام الذي اراد به

افهم من ساجري عليه المحشي يدفعه ان عمومه مراد فتا ولا لاحكاما فيكون من العام المحفوف
ولا يحتاج لتكلف في توجيه كون الاستثناء منسلا وكلام المحشي يوم خلاف ذلك ولا
يخفى عليك بعد ما سمعت ما في قولهم لئلا يلزم التناقض فافهم قوله بالامكان العام
اي على كلا التقديرين وقوله والا فنصار الى حسن من هذا هو الحسن لقول المسكين
آلهة كما لا يخفى وفي لغة الموحدين لهم ومن رد ذلك القول عليهم بكلمة التوحيد ان يغفل
ان الامكان نفس ظاهر جلي والالوهية تقتضي عدم النقص فلا نقاء في مقتضيه لعدم
الامكان افتضاء ظاهر جدا فالافتضاء على الوجود يثبت لاهل الجود ورد عليهم بالبلغ
وجهه اذ كانه قيل ان عدم الامكان ليس مما يحتاج لبيان وقوله على الاول هو تقدير وجود
والعني عليه لا اله موجود وجودا لا واجبا ولا جازا الا الله اي انه هو الموجود
ولت البراهين على وجوب وجوده فالمراد بالنسبة للمستثنى هو احد فردي بئوت الوجود
بالامكان العام لتلك الأدلة ثم لا يخفى ان امكان الشئ لا يكون الا واجبا وان الامكان
مستحيل عليه تعالى فالعني على الثاني لا اله يمكن الحكم لان الله موجود وبالامكان العام
ولا يقال المعنى لا اله ممكن امكانا لا جازا ولا واجبا الا الله اي انه هو المسمى بلي
الله عن ذلك علوا كبيرا فلا استثناء منقطع والمراد بالنسبة للمستثنى منه احد فردي بئوت
الامكان بالامكان العام وبالنسبة للمستثنى احد فردي بئوت الوجود بالامكان العام فافهم
ذلك قوله من فخر الصفة هي وجود الآله اي المعبود بخفى وقوله على الموصوف هو الله تعالى
وبين الظل اي الذي هو مقابل الجوز قوله لصدفها على الانسان فانه مركب وعلم كنهها
على الحيوان اذ هو عام وجزء من الانسان ونحو اذ لا وجود له على الاستقلال فافهم قوله
وانفراد الكلي في الانسان اذ هو عام وليس جزاء من مركبه ومن عاينه وبحث فيه المحشي
بما هو مدفوع بما مر وان كان يقتضي قوله وانفراد الجزء الى متوجها قوله المحفوف صفة الجوز
وانما قيد بذلك لان الجزء الآخر هو الجوزي هو الانسان وهو كلي وقد تقدم ان ما بين
ما يتعلق بذلك فتنبه قوله وفيه نظرها من نسخة ما نصه قوله وفيه نظرها من نسخة
المؤلف فعليه يكون بين الكلي والجزء العموم والخصوص المطابق فكتب قوله باعش الى ان
ليس بخط المؤلف فتنبهوا وكتب قول المصنف فليعلم في غير ان المحشي انما يبحث في المثال وينفرد

الكلي في العرض الخاص قوله لتركبه العلم ما فيه ما حرمه رايه في الطول قبل قوله وما بلغه فيهم
شهرها ان الانسان ونحوه ليس جزأ من غيره واقم الحشيش هناك كلك كلامه هنا موجهة
عليه الفيل كما لا يخفى قوله وانفراد الكل في الانسان فيه انه جزئي من جزئية الحيوان كما ان زيد
جزئي من جزئياته ومن جزئيات الانسان اذ جزئي الشيء ما تركب منه ومن غيره فافهم
قوله لصدمتها على الشخص المخصوص اذ هو جزئي لمطلق الشخص جرد من زيد مثلاً
بزعمه وقوله وانفراد جزئي في الحيوان فيه نظر فانه جزئي من جزئية الجسم النامي وقوله
وفيه النظر السابق وهو ان الانسان جرد من زيد مثلاً وقد علمت انه بحث في المثال فيه
علمه وفيه النظر السابق بها من نسخة قوله وفيه النظر السابق مانعه من نسخته
للمؤلف ايضا فيهما العموم والخصوص المطلق تدبر اني فكتبت قوله بهشلم لكنه ليس بهش
المؤلف وفيه النظر السابق قوله بماذا استنادي اليه فيه استناد اشياء ما حوله عند الحكم في
الظاهر اذ التعريف حقه ان يستد اليه الشرح والتعريف عند المنطقيين فغل ما حصل ذلك
شيخ شيخنا عن بعضهم والظاهر ان ذلك ان سلم كان الشخص ايضا حقه عند قوام استد
الشرح والتعريف اذ لا يخفى ان القول بانهم يقولون ان استناد الشرح والتعريف في التعريف
حقيقة والى الشخص مجاز في غاية البعد قوله وفي الآخر هو لفظ تصور المرفوع قوله
كالفرينة على المراد لعله لم يقل فرينة على المراد لان ذلك لا يدل على اعتبار اهل ولان
كون المجهول لا يعرف به انا يعرف لفظ تصور المرفوع عن الحقيقة ان قلنا بعدم الاستد
ولا يعين المراد هذا ثم انظر ما الذي يدل على المراد حتى يسل التعريف قوله في عمل التصور
الى اي وباعتبار اهل ايضا قوله له هو الملزوم ما الى دخول ذلك انما هو بقطع النظر
عن كون الاستد ام هنا على ظاهر اي ان الاول يكون مقتضيا وموجبا ونشأ الثاني
لا يفتقر عدم الانفكاك مطلقا فافهم قوله الى ان سها البينة اي بالمعنى الاخص اذ الذي
دخل هو ملزم ما هذه قوله يمكن الى ان ياسب هذا كلام المصنف فيما بيانه يقال
وناقص الحد بفصل على انه يرد عليه للملزوم الشد يفتيه بالنسبة الى لوازمها البينة
عليه ان التصديق ليس مجرد ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها فتنبيه قوله يستلزم
الى ممتناه ان المقصود من الاستد ام عدم الانفكاك مطلقا اي سواء كان الاول

منشأ اولاديه هو مقتضي اي المنشأ اول لا يمكن تعريف احد غير غيره بقوله تعريف التعريف
شيخ شيخنا قوله الشامل لحد واحد وتوهم المورد ان الامتدافه للحد تنوع من ذلك السؤل فادور
اي راده قوله وانما ذكر الاول لا وتنبه باجلا حقه ما ذكره ولم وكانه الى ما كان ذلك لا يحتاج
الى افادته لكونه ظاهرا كان العرض هو التكميل مره كما اذا سئل الى ظاهر ان الموقوف هو الكل
الجزئي وهو لا يصح ما هو معلوم من انه كلي دائما ففعل المراد ان المعروف هو الهيئة الكلية
المعروفة منه فتدبر قوله رحمه الله تعالى والخ الخ من عرف تعريف التعريف في المعرفة واتقن
مبحث السؤل بما تنفق بها فانفق بذلك فليكن بهما وجه الميمان بصيغة هم الفاعل لا
عن مماثل لا يعين بان يماثله وغيره اذ ليس من خواص فلا يثاني التعريف به وعن نفسه
لا يعين بان يكون في ضمن انقسام الغير اذ ليس من خواص ايضا ثم الكلام بالنسبة لقوله كذا
ما ثله يحتاج لتقدير فان كلام الشارح فيما يأتي يفيد ان قوله وكذا ما ثله على معنى وكذا
ما به ما ثله فتنبيه ثم الظاهر ان عدوله عن مقتضي الظاهر من التفسير التفسير
الى التفسير بالانقسام اعني بالصفة الحقيقية للمعرف ثم لا يخفى ان المعروف هو الانقسام
الكل الى الانقسام المحذوصة الذي يزعم من التفسير الجزئي اذ المعروف دائما كلي فتنبيه
قوله لان ذكر البعيد في فيه نظرا لا يخفى ان المقصود فصل لذلك الجنس فكان عليه
اذ يقول اذ لا يثاني فصل بعيد حينئذ ثم في كلامه نظرا آخر يعلم من قول الشارح فيما يأتي
وبقي التعريف بلعرض العام الى وما كنيه هو عليه فتدبر قوله بعد الجنس اذ يجب هنا تنبيه
الجنس كما قال الشارح بعد قوله كذا ينبغي ان يجب بدليل ما بعده ولم مطابقة لا تقدم ما فيه
فتنبيه قوله ثم علم الكلام الى اي عند قول المصنف ونسبة الالفاظ للمعاني قوله موارد التنوع
بالمفرد وهو غير مرضي عند القدماء وان وقع اوجه لوه في المثال التقدير بشي فاطق
قوله مثل الجنس الغير محتاج اليه الا لو كان المراد بالبعيد الا بعد وتمثيل الشارح له
بجسم يفيد لا في ذلك فتنبيه قوله فالمسائل الناطقة بربطها في الناطق لمساوات
المسائل للناطق فلا يكون الناطق بعدد صغدا قاله بعضهم قال شيخنا يجب
بانه مبني على عدم المساواة وان الترتيب بالاولاد من ذاتها الى الحيوان وان المسائل
في غيره ولم يلزم الى لا يخفى بعد ما مر ان دلالة الالتزام لا تكون عند عدم الاحتياج يكون لزوم

بيننا بالمعنى الاضيق وليست تلك الدلالة بشمال اللفظ في اللازم فتنبه حوله ما تعرف
 صوابه كما ستعرف والمؤلف كثيرا ما يكتب الكاف على هيئة الهمزة كانه انكلا على الذوق
 قوله مركبا خرج الجوهر البسيط والجوهر الجرد على القول به ولم اى اعني والاقوي اي مثالا
 به في التسمية لا في صحة التعريف بذلك كما هو ظاهر مقابل الاكثرين يقول ايضا بصحة التعريف
 به ذلك ولا تغفل عن كون المراد الاكثرين من المحققين فلما قل ان ذلك هو التعريف به
 ولا يوافق في التسمية هو باقي المحققين فلا يقال ان اصل الاصطلاح عدم صحة التعريف
 بذلك فكيف يكون الاكثرون ومقابلهم متفقون على الصحة فافهم حوله ان عدم اعتبار العرف
 الى اي انه لا يصح التعريف بذلك لانه يصح ويظهر النظر عن العرف العام وبذلك
 ان الاقربين لا يرضون التعريف بالمعزود وان وقع تأويله ولو قطع النظر عن العرف العام
 لكان التعريف بمعزود ويدل لذلك ايضا قول الحاشي بعد ولا يخفى ضعفه بل رده لان
 انضمام الـ فانه يغني بالاسم ان اصل الاصطلاح عدم صحة التعريف بذلك كدليل
 الاول لا يتم اذا كان الكثر من محققين المتأخرين وهم الاصطلاح المتأخرين وغير ذلك
 وان المراد حجمه والمتأخر لا يجرى والمناخرين يقال ان قوله لان انضمام الـ يوم
 ان اصل الاصطلاح ومنه انهم يخرجون التعريف بالمعزود وليس كذلك كما علمت ثم ارد
 بذلك لا ينهض اذ يغفل عليه ان ذلك اذا لم يغفل ولم يصنع صار كما العلم فيصير
 معزودا وهم لا يقولون بالتعريف بالمعزود فلا يبرأ من الـ بالكلية في صحة التعريف به
 بما يلازم ذلك فافهم حوله بل رده لا تقدم له ما يقال في ذلك قريبا وتقدم التنبه على
 فتنبه حوله رسم نافي اي فوضوح معنده كسبي بذلك لا بقدره والاستدراك انما
 بالتسمية وكذا يغفل فيما بعد فلا تغفل حوله وهو اقل من العرف العام والعقل والمن
 وحده بالادبي وانما تقدم بيانه تقدم الحاشي ايضا فيما كتبه على قول الشارع في شرح
 قول المتن وفصل وهو يعني الفصل فريد ما عرفت في هذه الزيادة وفروا بناء
 على جواز ذلك هو راي المتأخرين وقد تقدم له بيانه في ذلك المهم من ايضا فانه بسيط
 فيه شائعة فاحذره حوله كالجوهر اي المطلق الشامل للمادي والجرد على القول به حوله كالانسان
 الى هذا هو الحق الموافق لما تقدم لنا فتنبه وتقدم الحاشي انه جرد من زيد مثالا عليه

فكذلك له شيخ شيخنا بان المراد في قوله اما ان يتركب عنه غير اي غير الذي يد ويقال
 فيما بعده بما يناسبه ولا يخفى انه يلزم على ذلك ان يكون التعريف غير حار فتم
 قوله لا يمان يكون لها فصل وتقدم له ذلك فيما كتبه عنه شرح الجسد البعيد على قوله
 وهذه الجمل رآه جعل التعريف الم تقدم ان في الـ لير مثل التعريف بالمثل فقل كما اذا
 سئل عن المثلث فيضع المسائل يحكمه فلا مانع من ان يشير عند السؤال الى مثل المثلث
 فيكون التعريف بالاسم حيث دلته على النحل على ان الحاشي سبره كون التعريف لا يكون
 بالخط ويقول لا ينبغي ان يقال به لان تلك الامور لا ولا يخفى ان الخط يدل عليه بالـ
 وهو يدل على اللفظ الدال على الامور المتقدمة وبالحكمة في وان لم يمكن ان يشار اليها
 اشارة حسية يمكن ان يشار اليها ففهم يتم التوجيه الذي ذكره وقوله واما كون
 التعريف لا يكون بالخط الى قال شيخ شيخنا مشاهدا توهم ان مراد الشارع بالقول الا لفظا
 وبالخط الغرض الدال على وليس كذلك بل مراده بالقول القول على غير اي الجرد هو
 الطور والخط الرسم مطلقا فيشمل الا كمال والمقصود في ان يكون غير القول بالمعنى السابق
 هو نفس المعرف فلا بحث اه ما قاله حفظه الله تعالى اعدا التعريف في الخط فانه حمله على نحو
 شكل للثلاث دون وال اللفظ فندبر حوله وفي حقائق كلية لا يحل التعريف بالمثل
 وبالتعريف بعد ما تقدم فتنبه حوله كان المنا سلب وجهه ان التمثيل للتعريف فالناسيب
 ان تدخل عليهم الكاذب حوله وجهه تعالى وقد قد منا فلا تغفل عما تقدم حوله ماخذ الثالثة
 الى وجهه الاخذ اخذ مفهوم تمام فافهم حوله ما فيه اي ما يتعلق به الـ معترف فتنبه
 حوله وخاصة الاسم عدم الاقرار ان الـ في نظر فان ذلك من ذاتيائه وخاصة كونه
 مجامع به وعليه مثلا التي يردان هذه غير شاملة لجميع افراد المعرف وقوله اما اول الـ
 فيه انه هو الذي جعل خاصته العلم ما ذكره ولعل الشارع لا يوافق على ذلك ويقول
 خاصة العلم كونه مدارج لان البصر في ذاتي المبصرات ولا يخفى ان جامع بينهما بما
 ذلك وقوله والدليل قال شيخ شيخنا الدليل من العلم اه ولا يخفى انه ليس يلزم ان يكون
 ذلك هو مراد الحاشي وقوله واما ما نال في ظني ان يتم شيئا اجاب عن هذا بان من ذلك
 اذ لم يكن لغرض كما هنا فان العرف من التعريف اه وقوله وبالقاس فيه ان الكلام من حيث

هو كغيره من غير المتخصصين في الكلام ليس مختصا بما وقعت المشابهة باعتبارها على وجه
 قافهم قوله رحمه الله تعالى خاصة الشيء وقوله المختصة به اي ولو بالاضافة لا ما عدا
 المسببه به ويحصل التميز مع ذلك العلم بان المسببه غير للمسببه به وقوله اذ المعنى الم
 وكذا يقال في غير هذا المثل وبينه بذلك ان المسببه ليس هو الكلام مثلا وليس الغرض به
 بيا ان التعريف بالخاصة التي وقعت باعتبارها المشابهة والا فبالا والمعنى الكلام
 هو الذي لم يفتقر من المشتق بالمعروف به على مقتضى ما بين به المحتج الى ما عدا
 قوله قال بعضهم الم قال شيخنا بما يانه ليس المراد بالروية الاصطلاح
 بل مطلق المناسب بقريته تصرفهم بان المعنى يكون اعم وافضل وحكمهم على التعريف
 بالمنا سب غير المراد لانه تعريف لفظي له وهو تابع فيما عدا اشتراط الظهور فتدبر قوله
 وفي قولنا من ترتب اليه اي المفيد ان المنع والجمع ثم ان للاطراد والانعكاس قول وقد كثر الم
 وقوله وبالافضل ايضا الم انظر هاهنا ما كتبه على قوله واللفظ في ما مرنا فغا وقد مر جواب
 شيخنا عما كتب هناك به انه اتصال بغير لا يخفى على من تأمل ان هذا لا يدل على ان
 الكلام في خصوص النار كما كانت في الزند ولا يخفى ان التي في الزند سوهة بنحوها ولا يخفى
 ان التعريف الصحيح الذي ذكره المحتج لا يخص النار والمطابقة ~~لها~~ ان ما هذه الشيء
 لا تمنع من تعريفه وبيان ذاتياته كما يقال في الانسان حيوان ناطق فاقبل هذا الكلام
 المحتج لا محله ^{بوجه} تماثل تعريف البليد اي الانسان البليد لا مطلقا والزم به
 قوله كقولنا الم كما لا يخفى ثم كون ذلك التعريف غالبا عن القريية لا يتم الا ان كانت القريية
 الحالية لا يعتد بها كما لا يخفى والا فالحال ان عيان المراد بالناطق انما هو نطقه قوله
 وقد خففنا ان اي بالعموم والخصوص المطلق كما هو ظاهر كلامه وكما هو سبور لكن الحق ان العموم
 والخصوص بينهما وجهي الا ترى ان قريية اللوح قد تعين المراد ولا تنقسم من الحقيقة فتدبر
 قوله وهو الذي الم موزع والذي برنين هو الذي بواسطة والذي بمراتب هو الذي بالكثر
 من واسطة لم لا يخفى انه لم يمثل للذي بواسطة فتنبه قوله كما هو ماري فيما كتبه على تعريف
 المعرف قوله نعم الم اي فاشترط ان لا يكون احد ما يدري عمد وضايق لكن هذه اية شئ
 فاذ من الحدود وان لم يذكر المختص المصنف ما يدخله العرف العام مثلا كما تقدم للشاعر

والعرض العام ليس جرو فافهم قال شيخنا مقتضى كلام الشاعر ان العموم والخصوص
 يمكن ادخاله في احد وليس كذلك فاشترط الاطراد والانعكاس بالنسبة للمعنى
 وبالملة لو قدم الاشتراط على بيان ان احد فكذا كما صنع في التهذيب لسلم من ذلك
 الم ولا يخفى انه لو صنع كما صنع لم يسلم فانه اذا عرف احد بعد يقال عليه اذا كان
 هذا هو صفة امة فلا محل للاشتراط السابق فتدبر الم لا يخفى انه يريد تعليم نظير ما اورد
 على الشاعر فتنبه ^{بوجه} يعني الى فيه نظر ظاهره من تقديم الم اي من انه يجب ذلك
 قوله ولما ثبت اذ يرد انه لا شئ الا عند جملة حفيظة في احدها معينا فتدبر قوله لا يخفى
 لان هاهنا ما جازوا قولهم الاستعمال في احدها قوله وقريية ذلك الى فيه ان من الحدود ما يدكر فيم
 العرض العام كما ذكره هو وان لم يذكر المصنف في قولهم حينئذ دخولها في الحدود قال المراد
 بالحدود تماثل الرسوم بقريية ان اللازم على دخولها محذور مطلقا لان مستان قد مر قوله
 وقد دفع هذا الدور لا محصل للسئلة انهم يمنعون دخول ما قصد الحكم به في العرف في تعريف
 للعرف بان يحكم به عليه للزوم الدور مثل ان يقصد الحكم على العا على بالرفع فيدخل في تعريفه بان
 يحكم عليه بالرفع او يقصد الحكم عليه بان يذكر قبله فعلة فيدخل في تعريفه بان يحكم عليه
 بذلك مثل ان يقصد الحكم على الحال بانها فضلة او بانها منتزعة فيدخل في تعريفه بان
 يحكم عليها به هذا هو مرادهم فجميع ما قيل في هذا المقام لا محل له ثم ما تقدم تعلم انه لا مانع من ذكر
 الرفع مثلا في تعريف الفاعل من حيث انه عرض عام لا من حيث انه من الاحكام فانهم ذلك بتدبر
 قوله وانا اقول لا دورا في فامنع لشي آخرا للدور هذا مراده التي الاخر هو الحكم اما يكون بعد
 التصور وكذا في شيخنا وفيه نظر ظاهر لا يخفى ثم ان قول المحتج لان المحكوم عليه بالحكم الموجه ان
 العرض الذي هو التخصيص على وجه قريب اما يحصل بذلك فتدبر بل لا أخوذ جنسيا اخر
 او د عليه انه لم يحكم عليه به اذ هو صفة له ولو اعتبر المعنى فتا هو في المعنى ^{بوجه} على الم
 العام في مثال الشاعر اذا الم قد لا يكون مرفعا ^{بوجه} لا يخفى شيئا بما في نطقه بوجه
 ان الوصف حكم على الموضوع في المعنى لكن يعتبر تفصيل الوصف هو موصو ان كان مخصوصا فيكون الحكم
 جازيا عليه باعتبار تفصيله وهذا الاشبهة فيه ولا يخفى ان الوصف هنا مخصوص باليد
 الاعتراض المذكور بمرادهم لا ورود له اصلا ولكن العرض من هذا المجر والتنبه قوله

بوجه
 لا يخفى
 على من
 تأمل

وان كان صبيح الشارح المضافة يوم ان منسوب ونحوه ليس مفقودا اي انما في خبر لا ي
 كلاهما ميز فاختار بها سئت فلا يقال والي للتحير لا يكون الا مع الطبع واما ان التحير
 ياتي ما هو الغرض من التعريف وهو توقيف الخاطب على المعرفة واخرها ما ياه فلا وجه
 لا يراوه وعلى فرض وروده فهذا الحل يدفعه ولم ولم هذا الم فيه بعد كما لا يخفى قوله
 اذ الهمزة تشبه الهمزة هكذا بخط المؤلف ومما به تشبه الالف ولم لا يراون شيئا الى
 الحذف يمكن تعطف المعاني بدون ملاحظة العاطف الغائب ملاحظة الالف فافهم
 قوله ولأنه المنا سبب الاي يجب ظاهر فلا ياتي في ان ما صنفه الشارح ياتيه ايضا بكل
 المعنى يشمل الاقوال الثابتة والناقصه وغيرها ويبدله ظاهر قوله بعد وهذا يخرج نحو
 زيد وعمر وانه قد اعترض شيئا فيهما ولم ودوجه بعضهم بافتقاره اي قال في التوبة
 ان اللفظ عرض يزول والاجناس الحسية متفرقة مستمرة والرد المتقدم ان هذا يقتضي
 ان كل عرض ليس له جنس حقيقي ولا يدل على ذلك بل صريح كلامهم بطله كما يفرض بالتوفيق
 على تفريقهم تقاريف الامور العرضية كاللفظ والبيان والزم من عيانه عرضي
 ذلك ما لا يحصى ولم والم موضع الم فيه انه لا عبق في الجنسية باللفظ اصلا ولم مطابق
 نسبة الكلام اي نسبة الحكمه باعتبار الحكم بها ايقاعها او افتقارها ولو كانا
 المتكلم وذلك لان التعريف والتكذيب انما يكونان بها الاعتبار اذ لا يقال
 لمن قال اقول على الزرد زيد قائم صدقت او كذبت ويقال لمنعدا لكذب كذبت
 ولذا اخرج الجملة المشكوكه في ما ياتي لما انزلها لاحكم معها وذلك لان الحكم المشكوك
 وقوع النسبة اولاد وقوعها مع الازعان اي المبل بزعم الشارح اقول انفس
 ان النسبة واقعة اوليت بواقعة وان لم تفر ولم عمل على ما هو الحق انشا الله
 تقا وليس الحكم مجرد تصور الوقوع والادوات حتى يقال ان المشكوك معها حكم كما هو متبادر
 كقبح الرجائي ومن واقعه فافهم ذلك بغير تردد في تعريفه كخبر ما في تعريفه الجنسية فلا
 وان نؤمن انه شئ شيئا لكن انصديقنا تلك عرفنا انها سواء بان الصدق في الماي كما
 هو واقع في كلامهم كما لا يخفى وبالله الشارح عدل عن تعريفهم للصدق والكذب
 ونسبه بذكر الاعتراض والجواب على وجه صيغه فافهم بوجه وانما خبر الم ليس

فانما هو
 في قوله

الغرض الاعتراض لما علمت فثبت وورد في مخرج ايضا لنفسه المشكوكه الا في هذا والله على الوقوع
 اولاد وقوع فمعها حكم البتة اذ الحكم والوقوع اولاد وقوع واجب بان الصدق والصدق
 باعتبار الايقاع والانتزاع وورد بان الوقوع اولاد وقوع هو الايقاع والانتزاع واما
 الاختلاف باعتبار الاعتبار باعتبار كماله في الذهن هما ايقاع وانتزاع وبدونه وقوع
 ولا وقوع عيان عدم الايقاع والانتزاع لتجاذب الادلة وقد قلنا ما حصل
 الصدق لذاته ولذا لم يجرى ما تبعدهما الكذب والا فلي اولى بالاخر كما
 قرئ شيئا فيهما وفيه ما فيه وقد قدمت للماذق ما يكميه فنقطن به بنفسه فيه
 مشكوكه فثبت وورد الله تعالى وانما حصل ذلك للارزاه الا اذا احتاج للفرقة
 لكن لان السبق مطلق الاثبات بالما ولا الاثبات به للشيء شيئا فيهما فيل التبادر
 انه هو المحتمل لذلك لا لازمه فلا حاجة لا قوله لذاته وهو وهم كما لا يخفى وقال
 شيئا فيهما لا حاجة لا قوله لذاته لان التبادر احتماله لذاته اه ولا يخفى ان التعريف
 ياتيه التخصيص جلا فافهم قوله اسم للفظ اي الملفوظ اي كما يدل على انها اسم للفظ
 المعقول اذ قد علمت ان ما واقعة عية اللفظ مطلقا سواء كان صادرا عن اللسان او
 معقولا بالجان والظاهر ان الغني مشبه لذلك ولذلك لم يرد عليه الخبي بأنه كما يدل
 على ذلك يدل على انها اسم للفظ المعقول ايضا فافهم ولما ولا قام زيد تامله ولم لا فافهم
 اي من ان المراد اللفظ ولو علمت بالجان واه قد تقدمت الم حيث قال وما يرد على الاول
 عن تقديم الحقيقة على الجازم قوله وما اجيب به من ذلك ان المراد يكون الطرفين فوق
 المفردين امنا بحيث يجعل محلا مغردان ويبقى للغير مجال شيئا شيئا ولا يترك وجه
 عدم نهوض هذا الجواب وكما انهم فهم بغا المعنى ولو باعتبار ما صله وقبلي فافهم المعنى
 والا فلا يخفى ان الحكم في التنصيص كان لزم لمراد بشرط وقد صواب يوت منزلة لشرط
 الجواز فيسحق بانساب ابي ابات واما بالنسبة لمراد حكما صوابا بان ران يوت
 شيئا لشيء فمما بعد فالتعريف مانع من دخول غير المعرف كما هو ظاهر وقال شيئا فيهما
 غير مانع وقوله او بتعريف شيئا في شيئا او رفعه اي التعليق وقوله او رفعه اي المعائن
 وذكر الضمير لاكتسابها التذكير في قوله فقبض زيد الم قد اخبر المؤلف ومما به

نفيته زيد الخ او يتا فنه زيد الخ واما الالبه الى ميناه من ان النسبة مطلقا
 البتة قوله او للعلم الخ في شخصية اية شخصية غير طبيعية وقوله قطعية
 اي شخصية طبيعية فان الحق كما ياتي ان الطبيعية من الشخصية فمفردة او لا
 بقوله كلية اي اريد منها الافراد فانه ما ذكره اولاً في قوله اي يجعل الالوه المشو
 الي الكم وبعضهم جعل النسبة الي كم الاستغناء فيه فيقرأ على الصحيح حينئذ بتحقيق الميم
 لأن الصحيح ان النسبة الي الشئ الصحيح الآخر بالتحقيق شيخ شيخا فوله والمراد الخ
 اي لا عدم مخصوصه عن نفي شئ لا ياتي ان اجار والمورد متعلق بالكم العام
 فان المنفي تغير متعلق خاص فله اي ملابس لكل تفسير لما صلي بيان معنى
 الباء وذا التمثيل الخ ولا بد من هذا عند التأمل جعل التمثيل للفاظ الدالة
 على الاحاطة بالحد وقوله الخ لعل هذه ذلك من حيث ان التلوة في الاثبات لا عموم
 حتى تحيى الجزئية ولو علموا اطلقوا كون التلوة الخ شمل ذلك ليس بعض فان
 لا نعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام وسياق الحاشي ما يفيد ذلك فيوافق
 ما مر ولا ياتي في كون ليس بعض سور الجزئية فان ذلك اعتبارا بالغالبيتهم
 لا عند اهل العربية والا فعند اهل العربية بمقتضى قواعدهم انها لا تكون
 الجزئية اصلا وانما تكون نفي الوحدة او للسلب الكلي كما سيأتي للشارح ويحيى
 ان نفي الوحدة ليس من السلب الجزوي وقد توهم الحاشي ذلك فاعترض على الشارح بما
 ياتي فنه وعلم من هذا ان قول الشارح وهو انها يحتاج الي استخدام بارجاع
 الصير للسلب بمعنى ما عدا بعض والا فعد بين فيها اذا كانت بعد النفي
 بمقتضى قواعد اهل العربية بعد ذلك ما يخالف ما بينه هنا بمقتضى قواعدهم
 وبهذا البيان الذي تعلم التفصيل الذي فيها ويرد عليه ان تحلب عند رسل
 ولا رسل في الدار ولا امارة بالرفع بمقتضى قواعد العربية انما يحتمل في لوسنة
 ونفي الجنس ولا يكون للسلب الجزئي قندير مع ان عند غيرهم تفصيلا اي بمقتضى
 الاتبعاء الذي اذ يقطع النظر عنه لا تفصيل الامن حيث النصيب وعدمه وقيل
 ان هذا هو مراده فنه ثم ان شيخ شيخا نفي عن ابن سبيد في بيان مراد المناطفه

من قولهم المتفرق في سياق النفي لسلب الكلي ما يوافق قول غيرهم على مقتضى الانشاء
 المذكور فلا مخالفة في ذلك وتخصر ما قاله ان كل ذلك في سياق النفي حتى تحلب بعض
 الحيوان عندي لسلب الكلي باعتبار العموم وان كان مرجوها يحتاج الى قرينة
 فيه قوله واما بعض كذا اي اما الكثرة في سياق النفي عدا بعض بقرينة هذا الكلام
 فعلى ما ينبغي يجب قواعد اهل العربية يكون فيها بين اهل المنطق وبينهم اختلاف الذي
 علم ما مر واما بعض كذا فعند اهل العربية انه ان قامت قرينة على نفيه فالفية
 مخصوصة لا جزئية وان كان في سياق نفي نحو ليس احتمل بمقتضى قواعدهم
 نفي الوحدة فلا تكون على هذا الاحتمال للسلب الجزوي ولا للسلب الكلي ونفي الجنس
 فلا تكون للسلب الجزوي بل للسلب الكلي فلا يظهر كونها لسلب جزوي على احتمال ما
 لم ينبغي ان ينظر الى الغرض من العمل على اهل الوجهين السابقين فاذا لم توجد قرينة
 كان كونها كلية اظهر من كونها نفي الوحدة واما اهل المنطق فقالوا بعض الانسان
 عندي مثلا جزئية موجبة ولم يفيدوا بما اذا لم توجد قرينة على نفيه بعض
 وقالوا ليس بعض الانسان عندي مثلا جزئية سالبة فالتوا اهل العربية في
 في الموجبة من حيث عدم التفييد وخالفوهم في السالبة بامر هذا حاصل كلامه فانه
 بنه بدلا قزل قد ملك وقد يقال كلام المناطفه في بعض كذا لا يخالف كلام
 الخوين فيه بمثل ما مر عن ابن سبيد وكلام الحاشي في ليس كذا مخصوص بقرينة
 الاستعمال الشائع المستفيض في نحو ليس بعض حيوان عندي بغير ما كان المنفي فيه
 بعض مصافا فانه لا يخفى بباد في الجزئية ولعل الشارح قد علم انه لو كان
 الغرض الكلية او نفي الوحدة لا استغنى على ما هو الظاهر عن الايمان ببعض
 الحيوان مثلا وقيل ليس عندي حيوان الذي هو مشا وعندهم في السلب الكلي في مقابل
 نفي الوحدة لا في مقابلة السلب الجزوي اذ هم لا يقولون بالسلب الجزوي كما قاله
 الشارح مع لونه اقرب الى اعتبار نفي الوحدة من حيث استماله على التثنية كما ان
 على الوحدة دون نحو ليس بعض حيوان عندي مع كون اعتبار وحدة البعض
 ونفده فيها بعد لكون البعض اعتباريا بصدقه بالقياس والكثير في فتح للحد

هذا الكلام ابواب تحقيق المقام فنذكره برب بل ينبغي اضربا - انشغال فنتبه
 واقول الخ علمت انه لا محل لهذا الكلام وان سلمه شئنا بانه لا يفي في الوحة
 سلب جزئي وان قوله فلا يظهر كون ليس بعضا بمعنى فلا يظهر اطلاق ذلك وان قوله
 كان كونها كلية اذ اري كان اهل على ذلك واذا خذ به اظهر ذلك ان نقول
 لو سلم الامر ان الاولان فلا يستلزم هذا بل المعنى كان كونها كلية اظهر كونها
 كلية جزئية هو المتبقي فيؤخذ بالمتبقي فيكون محسوسا ان كونها جزئية محسوس
 اذ لم تقم قرينة على كونها كلية والمنطقيون اطلقوا لا يخفى ان كلام الفارسي على
 فرض تسليم الامرين يدل دلالة ظاهرة على ان المعنى ما ذكر فقطع النظر عن القرينة
 الدالة الظاهرة في المرام والاعراض ليس ينبغي ما فيه فافهم واد بعض لسوء فهم
 الحيوان ليس بناء على رفع الارجاب الكلي الذي سيبينه على الاثر وبين صدقة السلب
 الكلي وبالات لبعض السلب عن بعض وقوله التزاما اي تضمننا كمالا ينبغي على مثال
 لكنه على ظاهره بالنسبة الى لقوله وبما قبان بالعكس فنتبه وقوله وهو صادق قل فعل
 صورة منهما مدلول مطابق من حيث تحقق المدلول المطابق فيها فظهر ان السلب الكلي
 مدلول مطابق وقوله او تكون ثابتة لبعض منسوبة عن البعض ولا يخفى ان هذا ليس سلبا
 جزئيا لان السلب الجزئي هو مجرد سلب عن بعض فتنبه وقوله فليس كل شئ يلزم لاي
 لا يتفكك عن دلالة على سلب الجزئي ويحمل معه الدلالة على السلب الكلي والتفكيك على شق
 السلب الجزئي على كل صورة من صورتي المدلول المطابق الشئين احدهما السلب الكلي ولا فري النبوة
 للبعض ولا سلبا عن بعض وقوله لعدم وضوح المراد منها اي بقطع النظر عن اعتبار الخلق
 وترك المشكوك وقوله هذه اي ليس كل ويتحقق ببناء للبرهان او للمعوم وقوله بان ذلك
 اي المصلحة وقوله في الاصل اي قبل النظر الى اعتبار اهل على احدهما للاعتناء وقوله منسوبا
 دلالة اذ كل منهما مدلول لها بالمطابقة لا يري على الاصل على الاخر مزج وانما جاء بدار
 احد هو اعتبار اهل عليه للاعتناء وقوله وهذه بخلافها اي احتمالا لا في الال
 اي قبل النظر الى اعتبار اهل على احدهما غير منسوبا وبين ما ذكره وقوله التزاما اي تضمننا
 ويحل كلامه بما سمعنا تعلم انه لا حاجة الى قوله ولعل مراده ان ليس كل الخ وان اقره شئنا

وقوله وعلى رفع الارجاب الكلي التزاما الصادق بالسلب الكلي والنبوة للبعض
 والسلب عن البعض فكل منهما يدل لزوما على السلب الكلي وقوله ان الاول قد يستعمل
 لسلب الكلي اي بدلالة المطابقة وقوله كما ذكرنا تقدم في القولة السابقة الا ان
 الفكرة لم تذكر نعم تأخذ من اعتبار المتبقي وقوله لان بعض النسخة قال شئنا لنؤمله
 في الارجام لا يكتب لتعريف وقوله صح ان يكون الخ بتقدير الرابطة مؤخر على حرف
 السلب وقوله وان يكون الخ بتقدير الرابطة مقدمة على حرف السلب كما هو ظاهر قوله
 رحمه الله تعالى الصريح بها ولو بالقوة اذ قوله والسود الخ في قوق والسود كلي وفرد في
 قافهم منه وقد نصوا على ما انظر ما وجهه مع كونها تخرج عنها هو معتبر
 من القضايا تكون القضية شخصية قال شئنا الشخصية في المحكوم فيها على
 الجزئي الحقيقي فلا صحة لذلك ونقل كلام الجبلي شاهدا على ذلك ولا يخفى ان من يقول
 بان الطبيعية شخصية لا يشترط ان يكون المحكوم عليه في الشخصية جزئيا متغيرا
 فهذا الشرط غير متفق عليه فهو مذهب بذهب على ان الكل الجمعي هو الافراد المجمعة
 الخارجية وهو جزئي حقيقي لا عموم فيه بوجه وعلى تسليم العموم يلزم ان لا توجد شخصية
 موضوعها غير مفرد ولا يقول بذلك فاشيائي على الاثر في هذه القولة ما ينص
 على خلافة فنتبه وقوله ويظهر فيما اذا اريد كل فرد بشرط الاجتماع الخ الغرض بان
 هذا وبين الكل الجمعي ظاهرا اذ الحكم هنا على كل فرد فالمعوم به لكل فرد على حدته غاية الامر
 اتحاد الزمن والمكان لذلك استظهر الشارح انها كلية مع كون الكلية في قوة فضايا
 بعدد افراد موضوعها والكم في الكل الجمعي ليس على كل فرد بل على المجموع فالمعوم به ليس لكل
 فرد فليس منه الافرد واحد مشترك اجمع فيه وقوله وشرائط الاجتماع جاء من خارج
 اي شأنا اعتبارا من خارج فانه شأنا اعتبارا اتحاد الوقت والزمن وكل منهما ليس من
 الشخصية وانفساد انه لم يشأنا اعتبارا اتحاد المعوم به بالوحي لا اعتبارا مجموع افراد
 المعوم عليه فيصدق البعض فتكون جزئية كما نقله عن عيسى وان رده الحاشي اذ الكلام
 الان في حل كلام الشارح المبني على فهمه وقد اقر كلام ليس المبني على ان المجموع يصدق البعض
 فنتبه وقوله تكون شخصية لاي ولو جاد من اعتبار اتحاد المعوم به لا يري

لا اعتبار بمجموع الأشخاص فصدق بعضها فتكون جزئية وقال شيخنا معنى قوله جاء
 من خارج فهم من قرينة فانه لا من موضوع القضية ولا فرق بين الكل والمجموع وكل فرد
 بشرط الاجتماع الاكون ذلك مغروما من الموضوع او من خارج انتهى فانظر اذا
 كان المعنى واحدا فماذا يصنع الغرض من داخل والغرض من خارج واحذر ان لا تدبر
 قوله والموضوع الخ لا يخفى ان الكلام في الاسماء الاصطلاحية والا فالمعنى واحد عند الجميع
 شيخنا معنى قوله رحمه الله تعالى والمهمة الخ عبارة في شرح قوله اما الاول فشرطه الاكابر
 في صفاته الخ واما المهمة فتفي قوف الجزئية واما شخصيه فتفي حكم الكلية في جميع الاشكال
 وقولهم لانها تنجح في البرهان شكل الاول استدلال على كونها في قوف الكلية لان ذلك
 ينحصر بالشكل الاول كما سبق الى بعض الاوهام بل هي في حكم الكلية في غير الاشكال بدليل
 المتأخر ما ذكره هناك فالمتحاشي هناك اي والاستدلال ينبغي في ثبوت المدعى في صورة
 واحد قوله لا يقتضي ثبوت الحكم الخ فلا يكون قرينة ما نفعه من الحكم على البعض
 قوله رحمه الله تعالى فوهذا زيد الخ علمت انها تجري في الاشكال الاربعة وهذا مثالا
 من الاول وقد ذكر المتحاشي مثالها من الثاني وسأني له ان مثالها من الثالث زيد حيوان
 وزيد انسان فبعض الحيوان انسان وان مثالها من الرابع زيد ناطق ولا شيء من
 الصاهر يزيد فلا شيء من الناطق صاهر قوله في العلوم اي الكلية التي هذا العلم
 من الالات وقوله وقيل غير معتبر فيها اي لانها انما تبحث على احوال الوجودات
 المتأصلة في الوجود والطبيعية لا وجود لها الا ضمننا وقد اورد في ذلك ان
 المعروف والمفهوم هو الطبيعية والعلوم الكلية مشتملة على التعريفات والتعريفات
 كما لا يخفى واجيب بان العلوم هي المسائل وادراكها او ملكاها وعليه كل تم فصل
 فضايا التعريفات والتعريفات هي وحدها في ذاتها وسيلة ولكن البحث ان يقال حسب
 كان الغرض من العلوم الكلية تحليل النفس بالمعرفة فلا وجه لعدم البحث فيها
 عما لا وجود له بالاصالة على انها باحثة عن كثير من ذلك اذ اكثروا البحث في
 العلم الرياضي الذي هو من العلوم الكلية عما هو من هذا القبيل ولا يخفى ان
 البحث عن الوجود ونحو من مفاهيم العلم الالهي نعم البحث في العلوم الكلية عما هو

من ذلك القبيل قليل بالنسبة الى غيره هذا ما صرح ما نقله شيخنا عن بعضهم
 كان ينوع تصرف لغرض ما وانه لا يخفى عليك انه ليس معنى كون الطبيعية غير
 معتبرة في العلوم الكلية للمهمة المذكورة انها ليست من مباحات الالهي غير
 معتبرة في اي علم كان بمعنى انها ليست جزءا منه من غير احتياج الى تلك المهمة
 المذكورة بالنسبة للعلوم الكلية ولا وجه للتخصيص ولا تلك المهمة بالنسبة
 للمفهوم فلا محل للجواب بان العلوم هي المسائل الخ فافهم قوله او بنية اي تغيير
 قوله او اية حرف قوله لدلالة غير معنى الخ اي فقط فخرج الفعل عنه انه دال
 على النسبة ونحو اسم الفاعل وقوله غير مستغل اي لا يغرم على الاستغلال
 اي على حدته بل لا بد من ذكر الطرفين وقوله وهو النسبة اي التي هي غير مستغلة
 لذاتها بل لتعرف حال طرفيها وقوله لتوقعها اي لتوقف فعلها باعتبار التعرف
 بها وقوله على الطرفين اي على ذكرها وقوله المتشبهين تغليب وقوله كما هو شأن
 النسب اي التي لتعرف الطرفين بهذا التأويل يندفع ايراد نحو الاربعة من
 الاسماء الدالة على نسب متوقفة على فعل الطرفين فتدبر قوله وللسعد
 التفتنا ذاني هنا بحاث مما بحث به السعد هنا كما ذكر شيخنا انها لو كانت
 كان رابطة وما بنية لا انعكس قولنا كل شيء كان غابا الى قولنا بعض الشاب
 كان شيئا وهو باطل فوجب ان لا يكون كذلك وانه ينعكس الى قولنا بعض كان
 شابا لنجس فتدبر قوله بل المراد الخ فهم لا يقولون في قول العربي زيد هو علم ان لغة
 هو التي فيه رابطة تكون هذه ليست مما تقوم واستعملوا للربط وانما يقولون
 رابطة لما يأتون به في عباراتهم لانه منقول من معناه للربط عند عدم هذا
 هو ما يقتضيه هذا الجواب فان خالفه كلام بعض المناطقة فهو مضي على رأي
 آخر غير رأي ابي نصر فتدبر قوله لا بد على هذا الجواب ان العرب عزبه هو معرب
 لا يحمله عن لغة العرب لان ذلك انما يوجب بيان الدال في لغة العرب بأي
 طريق فالمعنى الذي يخرج عن كونه معربا هو عدم ذلك واما وضع لفظ لمعنى
 يدل عليه في لغة العرب بشيء آخر مع ظهور حال وان هذا من وضعه هو



لمعنى ذلك الشيء الآخر فلا ضرر فيه اذ فيه بيان الدال في لغة العرب ضمنا فانهم
 ان المعنى بالرابعة هو ضمير الفصل واما هو في نحو زيد هو عالم اذا جعل عالم دال على زيد فلا
 يطلقون عليه رابطة بخلاف ما اذا لم يجعل عالم دال عليه وسبب وجهه في قوله واما
 كونه لا يوجد في نحو زيد عالم الخ فتدبر ولم يذم كونه لفظا بغيره انه عندهم مقدر
 فيما لا يناسب فيه وقوله ويلزم موه الخ لا يخفى ما في هذه العبارات وقولهم كيمتا
 في الجواب عنها معنى قوله سواء ذكر الخ سواء في ذلك او لم يصح ذكره لا يقع
 فيما هو الغرض فان الغرض انهم لم يذم لهما فربما لا يقتضون ذلك لفظا
 على مواقع الانسب بل يجوزون ذلك مطلقا كما يعلم من المقال ولعل من
 العبارة ويلزم موه في كل موضع ولو نية سواء ذكر في كل موضع او لم يذكر
 فتدبر ولم قال ولو كان الخ ليس هذا توجيهه لانه لو كان كلام البعض غائبا عن
 مستند وغيره على كلام ابي نصر منقول الى الربط فلا يقال عليه لو كان المقصود
 الخ فلا يخفى واما ذلك توجيهه لقول البعض ان المعنى بالرابعة هو ضمير الفصل
 فتنبه قوله مستغنية لدلالة الفعل على النسبة وتنه قيل الخ متعنه لما ان
 ما علة به لا يشيخ المفعول فان ذلك الشيء هو جزؤ مدلول المشتق فان جعل
 انها نظير الاسمية التي خبرها فعل في الاستعمال على محمول دال على النسبة في افعاله مثلا
 مع عود ذلك الفاعل مثلا او مالا يسه على الموضوع ولا يخفى ان الظاهر الذي لا يخفى
 الارتياب فيه اذا قيل ان الفعل يدل على النسبة الى الفاعل مثلا هو ان اسم الفاعل
 ونحو دال على النسبة الى الفاعل مثلا وان لم يصحرا بذلك وبما يشهد به كلام
 في شتمارة المشتق باعتبار النسبة نحو فاعل الامير عمرا فتدبر وهر هذا ولا
 يخفى ما في ما ظن انه سعة من غير شئ فتدبر **بيان** قوله الخ فيه ان محط الخلاف
 قوله ودعوتها انها تفيد غير ذلك لا دليل عليه فالذي يجب به هو انه قد يسمو
 وايضا الخ كان شملت ضمير عانة معلوم من المقام وهو المحمولات والموضوعات
 شئ شيئا وهو ظاهر قال ويصح رجوعه الى الجهة ولعل مراده مطلق الجهة لا
 جهة الاستغلال الخ هو ظاهر قوله الى محصلة المحمول الخ ففقط لا يخفى اذ هو

مقتضى قوله وكذلك مع ملاحظة قوله قبل وحيث اريد غير محال وقال شئ شيئا
 قوله لا تشترك الا بمعدلة المحول اي سواء كانت معدولة الموضوع او لا غاية
 الامر ان حال الموضوع يكون مساويا عنه عند الاطلاق وكذا ما بعد انتهى الذي
 يدفع الشبهة ان نظري في كلام الشارح حيث جعل النسبة معدولة مرتبة
 على جعل اذات السلب جزأ من المحول لم قل بعد قد تكون اذات جزم الموضوع
 فتش في القضية معدولة الموضوع او جزأ منها فتش في معدلة لها فانه
 يفتد بلا شبهة ان النسبة في كل مرتبة في حالة ليست موجودة عند
 النسبة في الغير فتدبر فله هذا ما يقتضيه قول الشارح الخ فيه نظر بالنسبة
 لقوله ولذا المحصلة فان قول الشارح والا شمل صورتين ذكرهما هو شاملا
 في جوابه عن اشكاله بقوله بان لم تجعل يعني اذات السلب جزأ من احد الطرفين
 او جعلت جزأ من الموضوع فقط وانما الذي يقال ان مقتضى كلامه انه عند
 الاطلاق تصدق بالصورتين مع انه ليس كذلك وان قوله فمن جمع الخ لا يصح
 ترتيبه على ما قبله اذ مقتضاه رجوعه الى اكثر من ذلك كمالا يخفى فان جعل قوله
 والا فمحصلة غير صادق بالصوت الثانية انه قد وقع الاستكمال الاول فقط فتدبر
 قوله الى معدولة المحول ومحصلته لا غير فيه نظرا ان علماء مع جواب لهما
 فيما مر فتنبه قوله تقتضي وجود الموضوع اي في خارج حال وقوع الحكم الخ اذا كان
 المحشى بعد والمفهوم وانهم قالوا تقتضي وجود الموضوع حال وقوع الحكم
 في احد الارزمنة وانصافه به فيه اذا كان موضوعها له وجود في الخارج في احد
 الارزمنة واطلقوا فشكل كلامهم نحو كل انسان ممكن فيقتضي كلامهم ان
 موضوع هذه ونحوها موجود في الخارج حال وقوع الحكم وانصافه به في احد
 الارزمنة شاملة وليس كذلك فتنبه قوله وقوع الحكم اي الخ لوم به او لاد
 به النسبة الكلامية ويرجع الظاهر في قوله به الى المحول المذكور في كلام الشارح
 الوجه قد شئ شيئا وقوله واتفاق عطف لازم وقوله قال المطالب
 في المعنى للمعطوف والمعطوف عليه لم التي تقتضي وجوده اي اذا كان محمولا موضوعا في الخارج

فلا ينافي ذلك قوله في بيان الخافضة الخارجية هي التي موصوفة بها موصود بالفعل
 في احد الارضين الثلاثة سواء كان موجودا حال وقوع الحكم في احد الارضين وانما
 به فيه اولا فنسبه قوله وذلك عند ايراد الاصلية المتغيرة كلامه بوجه خلافه
 كما قال شيخ شيماء لو قال وذلك فيما زاد على القضية الاولى من مثالي شمل على اكثر
 من قضية فافهم قوله اي الوجوب العقلي ففي كل انسان حيوان مثلا بعد
 اعتبار ان الانسان هو ايوان الناطق وتسلم ذلك يجب عقلا ان كل انسان
 حيوان اذ يستحيل عقلا ان بعض احيوان الناطق ليس بحيوان وعلم من هذا انه ليس
 المراد بالوجوب العقلي ما يقتضي الفهم والبقاء قوله ويومئذ لم يستفهم ذلك
 من كلامه فنسبه قوله في الملكية اي في معرفة القضايا الملكية اي في معرفة بعض
 اي في معرفة الوقفية والمنشقة اللذين ذكرهما الشارع ولم يضر في النسبة
 البناء للملازمة شيئا وكذا يقال فيما يأتي قوله مادامت ذات الموضوع
 اي بحيث يكون منشأ الضرورة ذات الموضوع فلا يقال ان النسبة ضرورية
 مادام الموضوع موصوعا والمحول محولا شيئا بخلافه ذات الموضوع اي ضرورة
 والمراد بوصفه معروفا باعتبار عنوانه فاقول في المثال مادامنا نسائه
 وفي مشروطة شيئا بخلافه قوله وانما سميت الخ بوجه ان لفظ ضرورية
 اسم لها على حدته ولفظ مطلقة اسم لها كذلك وليس كذلك بل الاسم مركب
 منها والواجب انه لا حظ الاصل وقوله حيث ضرورية اي بصدق على
 ضرورية فافهم قوله بحسب الذات انما قال بحسب الذات لانه قوله في
 المشروطة العامة الخ اذ المشروطة العامة قد حكم فيها بضرورة النسبة
 مدة دوام الوصف وكيف يقال بوجه الزيادة على الامدة دوام الوصف
 شيئا بخلافه فافهم قوله اذ لم يكن دائما اي بحسب الذات ولا اي لفعل
 اي في الجملة شيئا بخلافه في مفهوم الادوام ليس المراد بالمراد بالمراد
 المتبادل للمنطوق كما لا يخفى فلا يقال ما وجه كون العامة بسيطة مع ان
 مفهوم قولنا مادام وصف الموضوع لامة دوام ذاته على ان الناطقة لا

يعتبرون المعروف قوله وان الجزء الثاني لا لأن الاول اذا كان ايجابا كان الثاني
 سلبا في الجملة واذا كان الاول سلبا كان الثاني ايجابا له كذلك وسلبا لا يوجب
 سلبا وسلبا لا يوجب اوله كل كائنه الخ كان المناسب ان يقول دائما كل كائنه
 الخ لكنه اتكل على وفتوح فغير ذلك اخذ من المعاصم شيئا بخلافه لانه
 ان عبر الخ اي كما هو مقتضى ما سبق قوله ولم تقتيد الخ بظهره لانه كان عليه
 ان يقول ولا يامكان عام او خاص ففاسل قوله اربع موجهات كعمل المراد
 اربعة اجمال والا فيظهر ان ما ذكره يزيد على اربعة تفصيلا فغير قوله
 والحيثية المطلقة المناسب والمطلقة الحيثية وكذا قوله والحيثية الكلية
 فتدبر قوله قيل الفرق الخ انظر على هذا لم يقل زيادة على قوله والحيثية
 المطلقة والمطلقة الوقفية نحو الا كل متحرك الغم بالاطلاق وقت الدخول
 فان ترك هذا مع ذلك لا بد له من حكمة واذا لم نقل بالفرق ما وجه قوله
 والكلية الوقفية بعد ما قبله وما الفرق بينهما والقول بالفرق مع الامكان
 دون الاطلاق بعيد وعليه يكون قوله والحيثية المطلقة في معناها
 قول الشارع الا في نقله كالمطلقة الوقفية وانظر على كل حال لم يقل
 السنوسي والمطلقة المنتشرة وهي ما قيد اطلاقها بوقت غير معين
 اصلا فان ترك هذا مع ذكر ما ذكر لا بد له من حكمة ولعله اراد التمثيل
 وجمع بين الحيثية الكلية والكلية الوقفية لينسب على ان التعبير بالحيثية ليس
 كما التعبير بوقت فتدبر او بالامكان العام ضرورة لا يخفى ان مجموع ذلك
 بمعنى قوله بالضرورة وان كان فيه اجمال وتفصيل دون قولنا بالضرورة
 فتدبر قوله عنها وعن احكامها اي عن مجموع ذلك فلا ينافي انهم قد بحثوا عن
 الشناقضي في غير هذا شيئا بخلافه فافهم قوله فافهم قوله فافهم قوله
 لكن لا بمعنى اللزوم المقابل للاتفاق الذي هو الكيفية كما لا يخفى بل المراد
 به المصاحبة كما يأتي لتدخل الاتفاقية في الاول الخ قال شيخ شيماء ما
 يا يوضح يجاب عن هذا بانه احتاج لذكر السور في بيان انقسام القضية

الي الاقسام الاوليه فافهم قوله نحو كل المح على التوزيع والاول للادول
قوله فقول له اي ربط بمعنى ارتباط والظلام على تقدير مضاف اي وقوع
ارتباط فالنسبة الكلامية هي الارتباط والخاصية هي وقوعه والظلم
هو ادراك ذلك الوقوع فسيأتي ان الصدق والكذب بمطابقة الحكم للواقع
وعدمها في الوجبة و بمطابقة سلبه للواقع وعدمها في السالبة ولا يخفى
ان سلب النسبة يستلزم سلب الحكم وكان المناسبات لهذا ان يقال في الحقيقة
ان النسبة الكلامية هي بؤث المحول للموضوع سواء كان المحول سلبا او لا
والنسبة الحكمية هي وقوع ذلك البؤث والحكم هو ادراك ذلك الوقوع
فما يقع دائما والصدق والكذب بمطابقة للواقع وعدمها في الوجبة
وبمطابقة سلبه للواقع وعدمها في السالبة فتدبروه واما التعليق
فهو الحكم المحم من هذا انه ان جعلت على معنى باد التصور ياتي
التعليق على ظاهرهم وما صنعته المحتج ان الشارح في بيان عبارة المفسر
هو المناسبات دون التكلف التام لأرجاعها إلى عبارة التمهيد وان
تلفظ شيئا شبيها لذلك الارجاع كما يعلم بالناسل في العبارة بل مع
النظر للمقصود منها قوله يفسره المح ككن لا على طريق الاستفهام
لأن قد لا يعمل بعدها في ما قبلها قوله بلا اتصال المح اي بوقوع الاتصال
المح قوله بمطابقة سلب المح المذكور قياسا على المحية أن يقال بمطابقة
الحكم بعدم وقوع الاتصال والانفصال لنفس الامر كسائر المح
ان السالبة لا يحكم فيها بالتعليق بل بسلبه فثبت قوله قال القدر المح
لما كان قوله وتسميتها المح مع تسميتها الآتي المح مع تسميتها الآتي يقتضي
ان كل ما يستعمل في دوائه الانفصال يجب ان يكون احد المنفصلين
الثلاث ذكر ذلك لانه قد يقع هذا الايهام شيئا شبيها قوله مع مناقشة
لعلها انه قد يتوقف رؤية احداهما على انتفاء رؤية الآخر فتكون
الفضية ما نفع جمع واذا لم تتوقف فالفناء سواء كانت حقيقية

اولا ادعاني قوله بل اعننا هو بئر فيها الذكر كالم وقال كما يأتي ان المعلوم عند
تقديم الزوج في قولك العدد اما زوج او فرد هو الحكم عليه بما ندته للفرد
وعند تقديم العزده هو الحكم عليه بما ندته للزوج والمفهوم ان متغايرين
للمنفصلة ايضا على مظاهرهما في المعلوم الا انه لما لم يكن له فائدة لم يعتبره انتهى
ومن قال لا تغلس يقول ان قولك العدد اما زوج او فرد معناه الحكم بالمتاديين الزوج
والعزده وهذا المعنى حاصل قدم الزوج او العزده في القياسات تحتاج هذه الصيغة
الي توجيه قوله واقول المح يظهر لي ان الوجه ان يقال ان المسبب الذي ليس له اثر من سبب
واحد فهو من حيث خصوصه مستلزم لسببه ولما لا يشوب الا كونه سببا بل لا بد
واما الذي له اثر من سبب كالفرد فمالم انه لا يستلزم سببا معين ولا سببا آخر
لكن الشارح فواده بالمسبب ما ليس له اثر من سبب واحد بقرينة قوله يستلزم للفرد
الثاني وحمله على الاكتفاء يقتضي ان قولهم للزوجية تنبع في القياسات على معنى قد تنبع
وهو بعيد فتدبروه عندنا احتراز عن الفلاسفة الغالين بالتعليل واللبس بغيرهم
الله تعالى وهو ما حكم فيها بتحقيق الثاني على تقدير تحقق المقدم سواء المح اي مع عدم
العلاقة كما لا يخفى قوله وتنقسم ايضا المح لكن ليس التركيب كما ذكره الشارح في الفارسية
فثبت قوله ولا يثبت المح وجه الثاني انهما اذا كان تركبهما من ذلك كما مبينين لما في
الجمع والمحو لا اعم منها قوله في كل قسم فيه انه قال ان قوله في القسمين الاولين وتركيب قد
تركب وهينئذ لا وجه للتفصيل فيها واما ما لا نفع للجمع الا في ان مانعة للمح
ما حكم فيها بان تحقق احدهما ينافي تحقق الآخر ومانعة المح في ما حكم فيها بان عدم تحقق
احدهما ينافي عدم تحقق الآخر فالمعنى ان مانعة الجمع المح في ان مانعة للمح
فيما لا يثبت تحقق احدهما ينافي تحقق الآخر فباعثا رانها شديدا في كون
الشيء انما يكون له ناطقا في الصدق اي التحقق لانها مجتمعتان في زيد مثلا
واما مانعة الخلاف فباعثا رانها سلبا الثاني بينهما في الكذب اي عدم التحقق
لانها يكذبان اي لا يتحققان اي لا يتحقق شيئا منهما في الحار مثلا واما الحقيقة
المح ما ذكره لقوله في الصدق اي التحقق وقوله لانها مجتمعتان صدقا اي تحققا

اي يجمع تحققها وقوله في الكذب اي الارتفاع اي عدم التحقق وقوله لانها يجمعان كتبنا
اي ارتفاعا اي عدم التحقق اي يجمع ارتفاعها وعدم تحققها فافهم ذلك وعلم
انه قد قيل هنا ما لا يصح حوله يرد اي على كون القضية المذكورة منفصلة بغيرية
حوله وان كان قد يتعدد لفظا اي بان يكون الدال عليه مجموع لفظين فليس ظاهر
العبارة مراد اكملها بما بعد قوله لا بد الخ العائد مفردا اي لا بد ان يتعدد
ذلك النقيض عن اجزاء الآخرة وقوله في هذا الجزؤا اي المعبر بنقيضه وقوله
ولا ينحصر في الجزؤا الاخر اي المعبر في نفسه وقوله بأنه اي النقيض حوله
وكذا ما نفع الخلو الخ التنبيه في صحة الاقتضاء على جزئين تامة والانيان
بالثبوت اخرى التي فهمت من قوله فصالح وقوله لانها ابدأ الخ اي فاذا ركبنا
المجموع من التراتي بنفائض ذلك الاكثر لما نفع الخلو فتقول في مانعة الخ لو ان يكون
الشيء ابيض واما ان يكون اسود واما ان يكون احمر وفي مانعة الخ لو ان يكون
الشيء غير ابيض واما ان يكون غير اسود واما ان يكون غير احمر فافهم حوله فتكون
الاقسام ستة سياتي في كلام اليوسي ان ذلك عند قطع النظر عن الكيفية والاقرب في ذلك
العبارة انه بقطع النظر عن اللزوم والعناد ولعل المحتشئ اشار الى ذلك بقوله
بالحرف ولكن الخطبة في ذلك يسير حوله واقول الخ انظر ما ذا يقول اصحاب الطريقة
التي يشي عليها الشارح في الامثال المذكورة وهل يرجع انكار الانقسام الى انكار
التسمية حوله اذ لا يتلزم الشيء لتعيين فيه شئ لا في فانه ليس للامر
استلزام التعيين بل استلزام النقيض وجودا مع وجود نقيضه ولو فرضنا
مع عدم نقيضه ولو فرضنا ولو قال اذ لا يمكن ان يستلزم الشيء المعبر فيه
تحقق امر عدم تحقق نقيض ذلك الامر ولا يمكن ان يستلزم الشيء العناني فافهم
تحقق امر عدم تحقق نقيض ذلك الامر كان مستلزما ولا يخفى بعد ذلك انه لا
ورود للقول الا في حقي يحتاج للجواب عنه بما ذكره على انه لا مانع من فرض الحال
فلو قال اذ لا يمكن الاستلزام مع الشافض لا يمكن تضييع كلامه فتدبر حوله
اما كلاما في العلم المراد منه ان كل في الاصل لتعريف الافراد لا على وجه كونها ظرفا فلما

نظروا فاذ هي يصح ان تضاف الى الحين وما معناه فتكتسب الظرفية فتكون لتعريف الاوضاع
في تلك الحالة فتعريفها ذلك وبعد ذلك في شيء ومظاهرها يقتضي ان كلامها في التعريف
الافراد في الاصل ثم جعلت بنامها لتعريف الاوضاع لاكتسابها بنامها الظرفية من الحين
المضافة هي بنامها اليه في الاصل انما بعبارة عن الحين ما التي هي جزؤا المضاف ولا
يخفى ما فيه فتدبر حوله فتصلح الخ انظر كيف يتفرع هذا بعد قوله اسم شرط ثم لا يخفى
عموم الاوضاع من جملة عموم افراد ما ذا يعقل وهو مدلولها في الاصل كما فهم من كلامه
فلو قال اسم شرط فلما لا يعقل لا يقع ظرفا في تعريف الافراد لا على وجه الظرفية لظاهر
قوله قال السعدي الخ كل الظهور فتدبر حوله مع تصريح جمهور الخ فيه انه لا مدخل
لهذا التصريح في عدم الرضا فان كلام الجمهور في بيان حقيقة اللغوية وقوله كماله
والرسم اي كنهين اللفظين وقوله الا ترى الخ قد يقال كون المعبر من حيث هو عرب
لا يحيدله عن لغة العرب انما يوجب بيان الدال في لغة العرب باي دلالة كان
فالمراد هو عدم ذلك واما نحو ان يكون سور الخ ليه في اللغة العربية كلما
فتارة يعبر به عند التعريف لما هو عام تجري احكامه في سائر اللغات فتارة
يضع لفظا آخر لمعناه ويعبر به عند ذلك مع ظهور الحال وان هذا اللفظ من
وصفه هو لمعني تلك الكلمة فمن اراد التعبير بما هو الوضع العربي عبر بها وان ارد
التعبير بما اجرى على اصطلاحه هو فلا مانع من هذا ليس فيه ضرر ولا خروج
عن التعريف فتدبر حوله ان هذه هي الحكم العربية غير مسامة وقد نبهت فيما تقدم
على مثل ذلك فتنبه حوله رحمه الله تعالى وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او فرسا
هذا المثال كاذب بمقتضى كلامه السابق فتنبه وانظروا ان شئ شيئا به على ذلك
حوله لازم الخ اي وهم مصدر حون بخلاف ذلك حوله او العنقدة الخ اي فالمشبه
به ما كان من هذا القبيل فلا بد والبحث والاحتجاج للجواب الاول وفيه عار
ذلك نظره على ما ظهروا به على كل من الجوابين الصحيح قوله ان نحو ان جئني الزمان
معناه الخ كما لا يخفى اذ مقتضاه استغلال الجزؤا بلا فاده وقررت شيئا وجهه
النظر بغير ذلك فتنبه لثقل عرضي فتدبر حوله وايضا يورد بنحو الخ كانه فهم

ان السعد يفسر الشرط اذا ما بالظرف ولذلك قال بعد ما ذكر من الامثلة ولا يفهم
 الخ وليس كذلك بل بما يناسب المقام فتحو ان اسلم زيد دخل الجنة معناه يدخل زيد
 الجنة بشرط الاسلام قبل ذلك ولا يخفى ان هذا معنوم من المثال وانه غير التعليل
 كما يعلم من النظر للمعنوم به والمحكوم عليه على كل وقس على ذلك قوله ليس يلزم الخ
 اي فيعلم صدق العكس اي ما يدعي انه عكس فيثبت كونه عكسا حيث لا نزاع في
 ما يتوقف عليه كونه عكسا الا صدقه هذا من كلامه وانت اذا علمت ان العكس
 قلب جزئي الغضيه مع بقاء الصدق لا ما علمنا في هذا نظرا اذ عند النزاع
 في الصدق لا يكون لزومه مسلما فلا يثبت كون هذا عكسا لهذا الدليل مجردا
 صدقة بل يتوقف على اطلاق صدق كل جزئية مع كلية من هذا الغيب ويما يوجب
 بان معني كلام الشارح عكس كل انسان حيوان ونحو ذلك بعض الحيوان انسان
 ونحو ذلك غير التوزيع وهكذا بقية كلامه فبهذا الدليل تلي هذا الوجه بشكوك
 في ذلك على وجه اللزوم فيثبت كونه عكسا لما ذكرنا فافهم قوله ولا دخل الامتناع
 المطلوب بغيره هو الكبري والمطلوب هو بعض الحيوان انسان والصغير في
 كلامه انسان حيوان مسلمة فلا دخل من مرشها قوله اذ ليس الخ قال شيخ شيوخنا مراد
 المصنف بالتفصيل ما في التعريف فان فيه تفصيل المعرف اي بيان اجلته ليس
 مراده التفصيل بمعنى التفسير وهو اختلفا المكان ايضا اي في هذا المثال
 اي لا يضر في التمثيل قوله اقول الخ قال شيخ شيوخنا فيه انه من قبيل اختلاف الموضوع اذ
 الاصل علق زيد طويل زيد طويله انتهى ولا يخفى انه بحسب الاصل فيه الاختلاف
 بالموضوع وبالجزئية وقد علم ان الاجتماع غير متارعي انه لا عبرة بالاصل
 كما يعلم من التمثيل الذي للغير فافهم قوله والاختلاف عطف على اختلافها ولم اقول
 الخ ما ذكر حسن من جعل الكاف صلة والمطغ على نحو من حسن من جعلها صلة
 والمطغ على مدحول نحو فافهم قوله لان هذا قسم آخر الخ فيه ان كونه قسما آخر لغيره
 الا نبيان بالكاف الذي هو بمنزلة اعادة لفظ كوفلا وجه لقوله وكاله قال الخ
 فتدبره الكافي به ونوجه كما في خط المؤلف وهو غير صاحب التسمية ولم

فالتقدير مصورا اي على فرض تقدير الجار عليه سياقي له خلافة قوله الى حذفه اي
 الى دعوى حذفه قوله رحمه الله تعالى ونحو ان يكون الكائن اسم كان ومجرها
 مبتدا واليمين منصوبا بنزع الخافض لبيان مجراها والجملة خبر كان قوله فهو الخ
 اذ هو على الاول من الفعل الثلاثي وعلى الثاني من الرباعي قوله والعكس اي وتغيير
 بعض الانسان حيوان هو المثال المذكور قوله لعامة الخ ربما يعكس عليه جعله قول الشارح
 سابقا وبالعكس شاردة الى ان في كلام المصنف اكتفاء فافهم قوله وان كانت محذورة
 الخ هذا على الطريقة التي مشي عليها من ان المحذورة لا تنقسم الى كلية وجزئية كما
 تقدم والا فلا بد من الاختلاف في الكم ايضا فافهم قوله اي واسم الخ اذ جعل
 اعلاها في محل اسفلها بدون جعل اسفلها في محل اعلاها ليس عكسا حرم لا شيء مما
 بدلا الكيف لا شرط ذلك في عكس النقيض الخ الفهم مع اننا تنعكس اي عند فرض صدقها
 بخلاف ما اذا لم يفرض صدقها فانها لا تنعكس حينئذ كما يعلم من قوله بعد وترى
 المصنف الذنب الخ فتدبر اي والعكس لازم الخ قال شيخ شيوخنا فان بعض الانسان
 حيوان الذي هو عكس كل حيوان انسان ينغز فيما لو اني به ابتداء لا على وجه كونه
 عكسا له انتهى ولا يخفى عليك انه يرد ان ذلك لا يخص عكس الكذب فلا يصح قوله
 قبل ذلك لان العكس لازم للغضيه وصدق اللزوم الخ فالخ في توجيه كلام الشارح
 ان يقال لما كان الكذب بخالفة الواقع ولو بالنسبة لبعض افراد الموضوع لم يلزم كذا العكس
 لجواز ان يكون الحكم فيه على بعض آخر بخلاف الصدق فانه لا يكون الا بما فقه الواقع
 للموضوع بتمامه فلا يتأني ان يكون عكسه كاذبا فتدبر رحمه الله تعالى وكذا بعض
 اي وكذا الجزئية السالبة اذا عكسها الى مثارا وصدق عكسها ومثارا للمهملة
 السالبة اذا عكسها كذلك قوله انسبه لبعض ما خرج الخ ولودا ما خرج ذلك
 لزاو عكس هو بعض الانسان ليس يخرج الى نحو بعض الحجر ليس بانسان وعكس
 الانسان ليس يخرج الى نحو الحجر ليس بانسان وقال خارج بقوله الا الخ وقوله
 والعكس لازم الخ ولا يخفى ان ذلك في معنى قوله وجه اللزوم فافهم قوله
 رحمه الله تعالى مع ان عكس نحو كل انسان ناطق الى كل ناطق الخ اي نحو ذلك

على التوزيع قوله التعريف للماهية فيجانب براد فيه المعنوم لا الأفراد وقوله
 فلا يدخل فيه استثناء لأنه يقتضي اعتبار الأفراد لا المعنوم فلا يكون المنفرد
 هو التعريف وإنما التعريف في الحقيقة بالمعنوم الذي ينطبق على ذلك فظهر
 وجه قوله لأننا نقول ذلك من تدقيقاً للحكماء والم واندفع ما يقال كقولنا يغني
 المصنف بأمر الأصحة للتعريف بدونه ويقصد التعريف والشهرل بما هو فاسد
 فتدبر قوله قلنا ليس المراد بالهنا عجيب من الفاضل المحتش فان السؤال انما ورد
 بمقتضى ما هو صريح كلامه وكلام السارح من ان الشخصية قد يكون محورها
 جزئياً اذ مقتضاها صحة عمل جزوي ولا سبيل إلى صحة عمله في الشخصية
 دون غيرها فافهم قوله لأن الشخصية في حكم الكلية اي وانما كان عكس
 ليس زيد المحر الذي هو سالبة شخصية لا يشئ من بحر زيد الذي هو سالبة
 كلية لأن الشخصية في حكم الكلية اي والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية
 وفيه ان الشخصية في حكم الكلية سواء كان محورها الشخصية جزئياً او كلياً
 فيجري هذا التعليل في الشخصية التي محورها جزئياً مع خلف الحكم اذ هي انما
 تنعكس كنفس فتدبر قوله ويمر ان يقال الم فمعنى قول المصنف والعكس
 لازم الم حيث ان العكس لازم ذاتي والمعلوم ملزوم له وهو العكس
 لغير ما وجد الم لعدم بقاء الصدق أي لزومه عند التبديل فقوله تغير
 خبر ثاني عن العكس كان المناسب التعريف بأن يقول فالعكس الم فافهم
 قوله اقول الم فيه ان السارح لم يغير الترتيب بالطبع هنا بالمعنى الثاني
 حتى يعترض عليه فالاغراض واراد على من قال هذا القدر ايضا وجود
 الم عياناً قد يقال المراد بانوقف اللزوم والمراد بالمتصلة المتصلة للزوم
 ولا عبرة بعكس الاتفاقية لعدم الفائدة فيه واللزوم به لا يكون فيها
 المقدم مسبباً الا اذا كان سببه هو الثاني لا غير وكذا لا يكون مقدمها
 وثانيها مسبب عن شيء واحد الا اذا كانا لا ينسب لشيء منها عن غيره
 وحينئذ يحكي اللزوم بينهما كما لا يخفى نعم يرد ان الاول حينئذ لازم للثاني

ايضا فافهم قوله ويأخذ منه الم هو ما هو من كون ذلك هو الذي فافهم
 يبقى على وجه اللزوم وثانيه يبقى لا على وجه اللزوم واما بقاء اللفظ
 فهو بفعل المبدل فافهم بتدبر قوله اذ الحكم الم اي وقولنا التي هي مثال
 لما في الذهن الم ولم نقل التي هي مثال لمفرد خارجي من الحكم لأن الحكم الم
 وقال الغلاسه له وجوب في الخارج اذ المتولات كلها عليهم وجودية
 قوله قلنا الشارح لهذا هو الظاهر وان قال بعضهم لا حكم بين العرض
 والتعريف بل هو على معنى اي التفسيرية وله غاية الامرانه التخليح ولو صرح
 لقائل نحو زيد قائم بالاطلاق لا دائماً وفي فهم إيمته من بحر اللاذام فظهر
 فتدبر قوله واورد دخول الشرطية اي في تمام التعريف والا فلا وجه للزوم
 وهو سنلزم قولاً آخر بالذات كما لا يخفى ففهم انما خرد ذكر هذا الايراد وقوله
 الى فراغ التعريف كان حسن ولعله في اللفظ ذكرها هنا فكان ذلك داعياً
 له الى ذكرها كذلك وهو شيع الم فيه انه بهذا المعنى لم يفضل حتى يخرج بقوله
 مستلزماً وسيأتي عن السارح ويرد في المراد بالاستغناء هنا هل هو لنفسه
 الاستغناء او ما ركب من قضيتين يعني استغناءً بين فالتزواض كل
 من لو جهين واختيال الشق الثاني مع جواب عنه فما ذكره المحتش بيان للاستغناء
 المنسوب اليه الاستغناء الذي هو مراد هنا ولذا قوله في ذلك اي الناقص
 الم تفيد المنسوب اليه لا ما هنا ولك ان تغدر مضافاً في قوله اخرج
 الاستغناء وفي كلام السارح الا ان يكون قول المحتش اي الناقص الم ظاهر فنبه
 لم لا يخفى ان قولنا الحيوان الذي استغنى افرادة استغناء ناقصاً فوجد
 ما استغنى منها محمداً لعله الاستغناء برك فله الاستغناء وهذا حيوان
 قيار مع الصوره لا يصح اخراجه اذ لو سلم لزوم منه لذاته قول آخر هو ان
 ما يترك فله الاستغناء هو هذا وكذا قوله كل حيوان اما فرد او بقدر خارج
 وهذه الاية لا تنافي ولا فرق اذ بقدر خارج وهذا يترك فله الاستغناء اذ لا يخفى
 انه ان سلم ان كل حيوان لا يخرج عما ذكره من جزئياً شلزم هذا الفيل ان كل حيوان

يؤكد فله الاستغناء واذا كانت الاقيسة الكاذبة داخلة فيجوز لا يدخل في ذلك
فمنه يبرأ الاستغناء ونحو ذلك كما منتهى في غير ما سبب كلام المتنفذ
والشارح وانما يصلح ذلك لأن يصح قوله رد الاستغناء الى قياس داخل
في التعريف لا خارج عنه فتدبر ذلك وانه على كل ما ابي في نفسه كل فرد
قوله فهو يفيد اليقينية ولا يخرج قضاياه بقوله مستلزما بل بقوله آخر
وتدريه قياس منطقي يعني لقياس القسم كما ياتي في الشارح في لواقف الغيالي
قوله هو تشبيه جزئي اليائي فيه فوما تقدم تشبيه واقف قوله فلا يخرج من حيث
قال شيخ شيوخنا اي بل يخرج ان بقوله بالذات فانها يستلزم ان قولنا ظنيا بواسطة
مقدمة اجنبية وانما اذا فرض ما ياتي للشارح وعلمت انه لا بد في الغيالي
ولو خطابة او شعرا او جدلا او غسطة من الاستلزام اليقيني حيث يكون
او نباط الحكم بمقدمة بعد تسليمها يقينيا وان كان الحكم في نفسه ظنيا للكون
ظنية علمت خروج الاستغناء والتشبيه يفيد الاستلزام مطلقا اذ لا يستلزم
يقينيا لهما مطلقا لا بواسطة ولا بغيرها فطدبر قوله بقولنا لا شيء
الم قال شيخ شيوخنا فاد صوته هذا لكونه من الشغل الاول ومن شروطه لا يجاز
في صفرا وهذا صفرا سالبه قوله اقول الم جعل قول الشارح لا مكان في العلة
لا خرج فقال ما قال وانما هو علة للنفي في قوله لا يقطع الم والصغيران للفرق
العقوبة اي ان مدلولها الذي هو لازمها ولا لنها عليه واستلزامها ليس
يقينيا بل يجوز خلفه عنها فلا يقطع بصدقه لذلك والاستلزام المعقود به
عندهم هو اليقيني حينئذ يخرج بقوله مستلزما فافهم ذلك بتدبر قوله
وانما ينصيده منها الم يوهم ان كلام الشارح يقتضي ان ما ينصيده منها
يعني نتيجة وليس كذلك الاول كما علمنا من كلامه لا ياتي نتيجة لكن ليس كل ما ياتي
لازما يعني نتيجة كما لا يخفى عليه علة لا يخرج علمت انه ليس علة له قوله ثم هذا
ايضا الم علمت ان لها لازما لكن لازمه ليس يقينيا في البعض فيخرج به اي ذلك
قوله مستلزما ويقيني البعض الآخر لكن مستلزما ذلك البعض ليس بالذات

فيخرجه اي ذلك البعض قوله بالذات فتوله الشارح الذي يقطع بصدق
لازمها الم اي فلا يشك حينئذ في استلزامها له فاستلزامها له يقيني فظهر
انها داخلة في قوله مستلزما وانما خرجت بقوله بالذات فافهم ذلك بتدبر
هذا وان ان تقول مراد الشارح بصدق اللان هنا وفيها مرصدة من حيث
استلزامه فافهم قوله سيأتي دفعه اي فيما كتبه على قوله الغفنين في قوله
فيه وبهذا اندفع لان قال واخراج نحو قياس مساواة الم قوله يوجب ارتفاعه
اي انعدامه قوله في عكس تقيض المقدمة صوابه عكس تقيض المقدمة
فان المتقضي انما للمقدمة الثانية عكس تقيض لا عكس من فافهم وقوله
وهي كل ما يوجب الم هذا ان عكسها عكس تقيض موافق فان عكسها عكس تقيض
مخالفة فقلت في ليس شيء مما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر غير جوهر او ليس شيء
مما لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر جوهر فافهم قوله الا شكال الثلاثة اي
من الاشكال الاربعة الآتية والمراد من الاشكال الثلاثة ما لا يشمل المثال
الذكور كما هو موزع غير النسوي والافهم من الشكال الثاني عند النسوي فلا يشغف
التقدير فافهم في فعلهم الم وجه سقوطه ان قوله ما صنعه عباده عما يشك
على مقدمة اجنبية وليس فيه ضابط قياس المساواة كقولنا جرؤ الجوهر الم
قوله او لا بشرط اي في المنفي فالاشتراط على رأي غير النسوي فان الاجنبية
عند غيره هي المفرومة من المقدمتين وغير اللازمة التي حدودها موافقة لحدود
الغياي وعلم الاشتراط على رأي النسوي فان اللازمة التي حدودها غير موافقة
لحدود الغياي ليست اجنبية عنده فتدبر قوله ورود الشكال الاول اي من الاشكال
الاربعة الآتية وكذا ما بعده وقوله وهي ان لازم اللازم الم فاللازم في قولنا
العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث هو الحادث ولازمه الاحتياج
لحدث ولزوم هذا الذي هو لازم اللازم للعالم معزوم من المقدمتين فافهم
قوله لازمة لاحدي المقدمتين لم يغفل موافقة حدودها لحدودها ليجر على
على المذهبين فان النسوي لا يشترط ذلك كما تقدم وللم وحيث كانا متقدمين

وهنا قد يقال مما غير متحدين ذهنا فان المراد من الموضوع الذات ومن المحمول المنع
وهما متغايران ذهنا والجواب ان تغايرهما على هذا الوجه كذا تغايرهما متحدا
كما قد برز ولم ولا العناية بعد هذا العناية بقيد وجود الغاية النجاة لا
انها متفرقة في الغيالى وقوله اي معناه يفيد خلافا ذلك وقال شيخنا هو
مدام للعناية وتطذله بما يورده ما تقدم فتنبه قوله من الهبوط الى الهبوط
المادة والصوره جوهر آخر يقوم بالمادة به تحدث الكثرة قوله كلما كان الاثنان
فردا كان الاثنان عددا فيه انه ليس كل فرد عددا فلا يصح ذلك ويجاب
بان المراد فردا غير الواحد قوله وهو منع كلية الشريطة اللبني اي منع صدقها
قوله كلما تحقق انسان ولا انسان اي في شئ واحد قوله ينتج قد يكون المح
اي واذا انتج ذلك ثبت الملازمة الجزئية بين انسان ولا انسان وهما
متناقضان قوله كلما تحقق السواد والبياض اي في محل واحد قوله ينتج قد يكون
المح اي واذا انتج ذلك ثبت الملازمة الجزئية بين السواد والبياض وهما
قوله وسند المنع المح اي وقولنا كلما تحقق انسان ولا انسان تحقق انسان
من اوضاع مقدمه تحقق الانسان وهو مناقض للنسالي الذي هو تحقق انسان
وقولنا كلما تحقق انسان ولا انسان تحقق الانسان من اوضاع مقدمه تحقق
انسان وهو مناقض للنسالي الذي هو تحقق لا انسان وقولنا ذلك هو اما وهي
جزئية فلا اذ لو سلم كذبها وهي جزئية لكان ذلك منافيا لتسليم صدق المقدمات
كما لا يخفى بعد ما مر على قوله وسند المنع قوله وهذا بعينه المح اي تشكيله في اثنان
المتصلين من الاقتران اذا كان من الشغل الاول فافهم قوله دفع المح فيه انه
لم يزل الاشكال باقيا فان الجمع حاصل والذي يدفع الاشكال اعتبار الاول
في المقدمات انتهى على شيخنا والظاهر انه انما اوله بالوجه لان ترتيب المقدمات
يشتمل ترتيبها قوله اي على وجه منتج اي تصالح به كذا يحتاج عند استغلا
المعتبرات فتدبر قوله كما علم من كلامه في قوله وبهم حصلت المقدمات المح
قوله ما ذكره الشارح المح فالمراد ههنا باندرجه اندراج كل فرد من افراد

في مفهوم موضوع اللبني قوله اشار به المح فيه ان المتغايرة انما جعلت
على قوله وانظر الى صحتها من فاسد بالوجه السابق كما لا يخفى على المثال قوله
وعين المح انظر ما قلنا هذا الاضراب قوله لا يباين قوله بالاستدلال على ما قال
شيخنا شيخنا بل هو متباين له والمقصود بالنسبة له الاستدلال بعلام المناطقه
بان يقول هو على تاليف منتج لانه من الشغل الغلاني وشروطه كما قال في كذا لا غير
وهي موجودة فيه او على تاليف غير منتج لانه من الشغل الغلاني ومن شروطه كما قال
لذا وهو مغفور فيه قوله ولان ادخاله في الاختيار المح فيه نظرا في اعتبار الصحيح
من المقدمات في حال كونه متميزا من الفاسد منها بحسب الصورة او المادة كذا
اختيارها هل هي على تاليف منتج ام لا بالاستدلال عليها على فرضه والاشتمل
اختيارها هل هي بيقينية ام لا كما لا يخفى فلا يتم صحتها فان قلت المراد بقوله
ولان ادخاله اي مع جعل قوله بالاستدلال غير مرتبط به قلت هو مع ذلك غير
داخل في اعتبار الصحيح من المقدمات كونه متميزا كما لا يخفى على ذي فطنة فتدبر
قوله رحمه الله تعالى وهذا بيان المح اي على وجه الاجمال اذ محصله الوجه الخاص
هو صحتها صورية ومادة فافهم قوله مثلا فانها لا ينبغي شيئا بل شتمل الجميع قوله يعني
قوله ورغب المقدمات اي على الوجه الخاص قوله بالنسبة الى غير اعتبار المقدمات
المح وبالنسبة الى غير اعتبارها هل هي على تاليف منتج ام لا بالاستدلال عليها بكلام
المناطقه بنا على توجيه شيخنا المتقدم قوله لان المراد به المح اي وان كان المراد
به فهو شروط الانشاج سواء كانت متعلقة بالصورة او بالمادة ومن الشروط
المتعلقة بالمادة الصدق والاستدلال لابل الوقوف عليه فتدبر قوله وقد علمت
ما مر اي في قوله واقول كان على الشارح ان يوقع ما المح فتدبر قوله اي بسبب المح
سر ذلك ان ثبوت الصدق بالسبب المذكور وعدم ثبوتها بسبب المذكور
الا ببيان بحسب المقدمات كما لا يخفى على ذي فطنة ولم وهو قوله من حيث المح اذ لو
قال من حيث صدقه وكذبه لوجب ان يقول في قوله بحسب المقدمات اي فان صدقت
المقدمات صدق لازمها وان كذبت كذب لازمها او فان ثبوت صدق المقدمات

صدق لازمها وان ثبت كذب لازمها فيكون معنى كلام المصنف هو ما نفاه
 في قوله فليس معنى كلام المصنف الح فلما قال من حيث يتفق صدقه وعدم ثبته
 على المعنى المتقدم للحشي بيانه وجب ان يقول في قوله بحسب المقدمات التي ما قاله الذي
 خرج عليه قوله فليس معنى كلام المصنف الح فافهم قوله ان لا يقال اي في بيان غير
 الغالب وقوله وقد يكون الح نائب فاعل يقال كما هو ظاهر قوله ثلاث الح ثلثها قوله وصغر
 فذلك ذوا اندراج حله انك نوالا يريدون الح بأن لم يريدوا تفضيلا اصلا او
 يريدوا لكن لا على معنى من وقد ذكرها الحشي بقوله وانما يريدون الح قول ما هي
 اي جنسا او فصلا له وقوله وكما في العالم الح هذا المثال للأصغر انواع اذا نسب
 الي احدها العارض الذي فيه كان من العرض العام بخلاف المثال قبله قوله
 واقول هذا اي قوله افراد هذا البعض الح ويجاب بأن غرضه بذلك الاشارة الى
 ان العبارة بما حكم عليه من افراد الاصغر لا بجميع افراده وليس غرضه ان الاصغر
 بعض الحيون فافهم وقال شيخنا شيخنا الحيون بعد تسوية صارها صبا ولذلك قال
 الشارح هذا البعض الح فليس غرضه ان الاصغر هو بعض الحيون ولا يريد قول
 الحشي وحسب الح ولا يخفى ما فيه الا ان يؤول بما تقدم فتدبر قوله وفيه الح لما كان
 قول الشارح هذا في الاقتراني واما الح في مقام حل قول المصنف وما من المقدمات
 صفري فيجب اندراجها في الكبرى لا يفهم منه الا ان كلام المصنف عام وانه
 يجب الاندراج في كل شئ في الاقتراني وكان الواقع خلاف ذلك لما ذكره الحشي
 فاد وفيه الح فهذا الاشكال موجه على الشارح بلا شبهة وانما لا يخفى شئنا انه غير
 موجه لأن الشارح لم يدع الاحتياج فتدبر قوله فلا اعتراض اي بأنه اذا
 كان شبه بالصواب فليس بصواب قوله في حصول النتيجة اي العلم بها قوله فخطف
 الهيئة الح جري على ان هيئة المركب هي مجموع اجزائه الا امرنا بغير ذلك والما
 مع قوله فخطف الهيئة الح فتقوله اي الصورة الحاصلة من ترتيبها اليها المركبة من
 ترتيبها الح واما جعل من بيانه فيسعه ان لم يمنع اعادة من في المخطوف
 فتدبر قوله ما لا يتوقف على ملاحظته الح ليس المراد بملاحظته الاثبات به وتحصيله

في القياس وبعدها عدم الاثبات به وعدم تحصيله في القياس كما توهم من اللغات
 اليه وعدمه فتنبه قوله حصول النتيجة اي حصول العلم بها وقوله بل جلاء الح اي
 بل الموقوف على ذلك هو جلاء الح وقوله لكون المركب محولا الح وذلك في فتح الاول وقوله
 او بالعكس وذلك في النظم الرابع وقوله فلا يظهر شراط ذلك الح الا نرى انه في كل محل
 من الاشكال الاربعة على حالة من احواله هو الاربعة وعلى كل حال تحصل النتيجة فاذا كان
 حصول النتيجة لا يفارق حال من احواله فلا يتوقف على ملاحظته ما هو موجود منها
 هذا حاصل كلامه وفيه نظا فان تخصيص كل حالة بشكل دليل على توقف الانتاج
 على تلك الحالة في ذلك الشكل واذا توقف الانتاج عليها لم يحصل العلم بالنتيجة
 بدون ملاحظتها ولو ضمنا على نحو ما مر عن شرف الدين التلمساني في الاندراج
 فتفطن قوله ان جواب الشرطية اي جواب ان الشرطية ولو قال ان جوابا لا لا
 الح لكان اخره وامن فيه المرتب على عدم ملاحظة الترتيب تخصيصه هذا بناء
 على ما ذكره هو في الاعتراضات فتنبيه قوله عيانا في ترتيب عدم نفس الح اي الذي
 هو مقتضى قوله والامانة فثبت الح فان عليه ان يقول والامانة فثبت
 الاشكال الح ولا يخفى ان المراد بالامانة ثبت عنده بحسب سرعة فهمه وبطله فلا
 محل لهذا الاشكال فتدبر قوله على اختلاف الهيئة صوابه على عدم اختلاف الهيئة
 كما قاله شيخ شيتا قوله مع ان الوجه الح اي لا يقتضاء ذلك مستثارة الافراد
 في العموم مع ان ذلك لا يصح كالاخفى ولا يقال اعم بمعنى عامة الاقرانه عن كونه
 على الحشي انه ليس بلازم ان تكون الكبرى اعم من مفهوم اصغر الصغرى كالاخفى
 فالوجه جعل من بمعنى باء النسبة وجعل اعم بمعنى عامة وتفسير افراد فافهم
 قوله فتدبر الفصل الح وبعد تفسير هذا الاشكال العبارة تقدم الح
 فافهم اي في الصفري فقط وذلك في الرابع وقوله او فيها وذلك في المثال
 وقوله اي في الصفري فقط وذلك في الاول وقوله او فيها وذلك في الثاني فتدبر قوله
 اي واغبار طر في الطلوس اي موقع طر في الطلوس كما افاده ضم امره فالأخصيص
 محصله ان الاشكال اربعة فقط والاضروب كثر في كل شكل اضروب فاذا اخبرت

مفهوم الشك الاول وهو ضرب المؤلف من كيتين موجبتين مثلا وجعلت
 الشكل الاول يتحقق حيث يتحقق الضرب المذكور وحيث لا يتحقق فافهم قوله
 لا يتعبدون بالفاظ اي لا يقولون عليها قوله رحمه الله تعالى يندرج الاصغر
 الخ اي وحيث لم يثبت له الوسط ولم يجعل من لوازمه حتى يؤول بذلك الى
 لزوم لازمه الذي هو الاكبر للاصغر فان انتاج الشكل الاول مبني على ان يقع
 اللازم للازم كما تقدم وسياتي قريباً رحمه الله تعالى فقد تصدق الخ انما صدق
 في نحو ذلك تكون الاكبر ايضا ما لا يندرج فيه الاصغر رحمه الله تعالى وقد
 تكذب الخ انما كذب في نحو ذلك تكون الاكبر ما يندرج فيه الاصغر رحمه الله
 تعالى غير ما يثبت له الاكبر اي من افراد الحد الوسط اي واذا كان غيره لا يثبت له
 الاكبر قلنا ب النتيجة واذا لم يكن غير فعباس ذلك فذلك اضطررت قوله
 اربعة وثلاثين حاصلة من ضرب الثمانية الصغرية في الثمانية الكبريات قوله
 تقدم الخ عبارة الشارح في شرح قوله في اي الى الثاني آية والمهمة في قوة
 الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولذا اجاز جعلها كبرى في الشكل الاول والثاني
 وكتبنا الحاشية هناك في بيان الوجه مانعه ولما كان الشبه بين الشخصية
 والكلية ضعيفا عن الشبه بين المهمة والجزئية لرجوع معنى المهمة الى
 معنى الجزئية عبر بالحكم فيما بين الشخصية والكلية دون القوة المعيارية فيما
 بين المهمة والجزئية لذا ظهر لي مما قيل انه نفى تصور قوله قيد به الخ محصلة
 انه لما قال الى كلية لازمه هذا التقييد وقد علم ان عرضه الاستدلال الخلفيه
 صوته فافهم قوله فليس زيد حيوان الخ كذا يحيط للولغا وكان الاول ان
 يقول مثلا فليس زيد بحر وياتي بعد بما يناسب وان كان يمكن تصحيح كلامه بان
 يقال قوله فليس زيد الخ اي على فرض صدقها فندبر قوله رحمه الله تعالى ان الكلية
 الخ اي اذا كانت موجبة فاذا كانت كل منهما سالبة انعكست بعكس النقيض
 الى جزئية وعلى كلا حال في الموافق لا تبدل للكلية وفي المخالف يبدل للكلية كما هو
 معلوم قوله نساوي الاصغر الخ في تغييره التوافق هنا بالنسابة نظر اذ لو

لزم كون الاكبر اعم لم تضطرب النتيجة فندبر قوله رحمه الله تعالى لأن المفهوم الخ
 اي بواسطة نفي لازم الاصغر عن بعض افراد الاكبر قوله ثم عكس النتيجة لا يعني انه
 كان الواجب اسقاط هذا فان النتيجة بعد عكس الصغري وجعلها كبرى يخرج بنفسها
 معاكسة قوله وهو باطل الضار عائد على نقيض الصغري كما هو ظاهر وقوله فيكون
 ما ادعي اليه اي الى ذلك النقيض اي الى انتاجه وقوله وهو حجة نقيض النتيجة انما
 التي بقوله صحة لأن نقيض النتيجة انما جعل مقدمة بفرض صحته فندبر قوله
 ان تقول اذا صدق الخ اي كما هو الواقع المعلوم كما لا يخفى فانه لو لم يكن صدق
 المقدمتين معلوما مسلما لما احتج ببيان الانتاج اذ لا يحتاج اليه الا بعد تسليم
 المقدمتين وبالجملة اذ لم سلم ما سمعت لزمتك ان ما ذكره لا يثبت صدق المقدمتين
 باثبات صدق النتيجة ولا يخفى انه خلاف الواقع وانه يلزم على ذلك ان في كلامه
 مصادر اذ قوله ولا يخلل الخ يتضمن دعوى صدق المقدمتين اذ هو متفق
 على ذلك كما لا يخفى عليه من له فطنة هذا يعني ان قوله والا على معنى ان لم يصدق
 ليس بعض الحيوان بانسان الخ فان كان على معنى ان لم تصدق النتيجة فانه
 لا ثبات النتيجة كما هو الواقع لكن يرد ان قوله ولا يخلل الخ انما ينتم مع العلم
 بصدق المقدمتين واذا سلمته ظهر لك انه لا حاجة لقوله اذ صدق الخ
 ولو قال وكيفيته ذلك في مثال الشارح ليعلم عليه غيره ان يأخذ نقيض
 نتيجته وهو كل حيوان ناطق فيضم الخ لكان كلامه سالما مما علمت فندبر
 قوله عكس النتيجة علمت ما فيه ولم ان تقول الخ علمت ما مر ما يتعلق بذلك فتعلم
 قوله وعلى تسليم المناسب لهذا اسقاط قوله قبل ذلك عن قوله رحمه الله تعالى
 فشرط انتاجه اي انتاج ما يشتمل عليه كما هو ظاهر وكذا اما بعد قوله رحمه الله تعالى
 لو اجتمع فيه اي فيما يشتمل عليه وكذا اما بعد قوله كذلك اي يجب ظاهراً قوله
 وهو ان مقتضى الخ اي يجب ظاهراً انه شرط عدم جمع الحثيين وشئني موقف
 وهي ما اذا كانت الصغري موجبة جزئية فظاهراً انه يجوز فيها جمع الحثيين ويجوز

والله اعلم بالصواب

وان قوله فيها يشين اي فيها قد يشين فهو تفرغ وان كان يمكن ان المعنى
 لانه يشين دائما فتدبر قوله نظر الى لا ينبغي ان هذا النظر لا يسوغ ضيعة فانه
 لا ينبغي ان يشين الجري هنا على سنان ما بعد نتيجة اصطلاحا حتى يشين الحال وان
 هذه الضروب غير منجحة فتدبر قوله مقتضى كلام للصنف اي بطاوع جماعت ولم تكن
 النتيجة علمت ما فيه ولم يرد السادس الى سبيل الشارح السادس والسابع والثامن وقوله
 ثم علمت النتيجة علمت ما فيه وهو عموم صنع الاصغر الى بان كان مسورا بالنور كما في الفقه
 او في علمها وسيأتي ذلك في شرح قوله وتتبع النتيجة الاضطرار لعدم جوارح فصح عموم
 السلب وقوله ولان الصغرى الى لقوله مسورا بالنور اكل في فيه لان السالبة الكلية كمال
 وسيأتي ذلك في شرح قوله وتتبع الوجود راما لكل ضرب بحرفين فقوله ثم كل الاول فزاد
 الشك الاول وهذا اذ الصغرى بالحرف الاول من كل كلمة وقد تقدمت الامثلة فلا
 اعاده ولم كل كنه فعل وفاعل قاله شيخ شيخنا وقوله لداي بهذا الكنه المدح
 فانه ليس كغيره بكل ممن يلزم به كماله ويدل لذلك ما بعك وقوله كماله وقوله
 كالشكل الاول اي شكل هذا المحبوب كالشكل الاول اي شكل آدم عليه السلام فانه اول
 شكل انساني حسن شكله معلوم مشهور وقد يكون المراد به شكل يوسف عليه السلام واوليته
 من حيث الاقتنان به وقوله كم بد رالم اي فلا غرابة فيما صنعه هذا البطل الذي
 شكله كالشكل الاول بحبه الذي كان سالما من العشق حيث كواه بنار محبته ومجبه
 هو المتكلم وقوله كم كان كل بدير الماي فلا عليك ان تفظ الوداد ايها المحبوب بل ذلك
 اسوة حسنة في الملك البدور والحسان وان لم يكونوا مثلك في الحسن وقوله كم لا
 بد رالم اي فلا عليك ايها المحبوب ان تفعل ولا تترك ان تكون من ولا صاحب
 المحاب عني وقوله سام اي سامني هذا البدر اي كلفني بجمع غصص محبته
 ولا صبر على ما يحلم به ويا موعى ما يفعله لحي اياه وهذا النسب مما ذكر
 المحشي كما لا ينبغي وكذا المناسب ان يكون قوله سرت اي في قلبي وقوله فاكفلا
 اي فلا تطيع الاما حكم به وامر فلا يحبس عن بجمع غصص محبته والصبر على
 ما يريد قوله الكنه التقدم اي المذكور في قوله كم له لا لا في قوله كل كنه وقوله

او غيره الم وهو محبته فعلا هذا محبته غير مدوحه وعلى الاول هو واحد فتدبر
 قوله اي تكون اي وانما جعلت للسببية تكون اول الترتيب في الشرف وهذا غير الترتيب
 في الذكر كما لا ينبغي والترتيب في الشرف قد يكون بسبب الترتيب في الذكر فافهم قوله
 والنظر على هذا لقول ليس لانه متعلق بقوله انتجا فان كلامه يفيد خلاف ذلك
 وما بعد فلا يعمل فيما قبلها بل جري على ان ما يتعلق بمحذوف خاص دلالة قرينة
 من قبيل اللغو قوله رحمه الله تعالى وظرف ايضا الم يعني انه مطاوع في اللغو ما يعمل
 فيه احدهما ويغدر للآخر مثله وعلى هذا يحمل كلام المحشي واما ما ظهر من كلامه من جعل
 الواو بمعنى او فيبعك ان لم يمنع قول الشارح ايضا فتدبر قوله وذكر المصنف
 قوله المتنا بالضم قوله ثم زالم لا ينبغي ان لا حاجة الى هذا التخرج بعد فركي
 كليتين فتدبر وقال بعض الاخوان ان شيخ شيخنا نبه على ذلك قوله الا ان يكون كلامه
 الماي فما يفيد كلامه من ان كون الصغرى كلية سالبة تنعكس كنفسها يقتضي
 كون النتيجة كلية سالبة محله في الضرب والمنطق عليها فتدبر قوله على المتناخري ولو
 عن الدعوي فقط وقوله فقط اي دون ان يتاخر عن الدليل وانما حمل المتناخر
 على ما ذكر كما قاله شيخ شيخنا ليشمل كلامه الدور والمصرح والمراد بالمتناخر القول
 اعم من ان يكون مقدمة واحدة وذلك فيما اذا كانت الثانية ضرورية او ملزمة
 او اكثر وذلك فيما اذا المتكلى الثانية كذلك وفي الصوت الاول يلزم دور واحد وفي
 الثانية يلزم اكثر من واحد وكلام المصنف شامل لذلك فتدبر قوله الاول
 اي جنس القول الاول ليشمل ما اذا كانت احدي المقدمتين ضرورية او ملزمة
 واولية مقدمة الثانية من حيث وقوعها في الدليل الاول ثم قد يكون اللزم
 تسلسل واحد وقد يكون اكثر وكلام المصنف شامل لذلك فتدبر قوله والاكون
 اي الحركة والكون والايين والماضي قوله يجوز اصطلاح اللاحين كما قالوا فيه
 انه لا يمكن ان يكون الاثر لواحد ثانيا اثرهما اذ يلزم اتجا اجتماع ما اثرين على اثر واحد
 وهو محال واما تمصيل حاصل وهو محال وبغير غير المتاثر حال تاثير المتاثر اذ لا ينفذ
 لغرضه في ذلك حينئذ هو بوجه لغرضه في ذلك فاذ قدرة الاخر والمتاثر مثله



فليكون عاجزا ولا يمكن ان يكون بتأثير احدهما للزوم عجزهما بالوجه السابق فلهذا
من النعدي عدم وجود شئ فافهم على هيئته الشكل الاول لو قال على هيئته الشكل
الاقتزائي المركب المركب ان حسن فان كلامه يحتاج الى تطفه هنا وفي قوله بعد وكذا
الحرف قد برهونه ولم يكن الم فذكر مثال الاول تمهيدا للاعتراض وهذا ظاهر على اول
الاحفالين الا ثيبين في قوله واعتراض اذ لو جرينا على ان الاعتراض على قوله
على النتيجة او ضد ما شغفه وان في كلام الشارح اكتفاء لو دانه كان عليه ان ياتي
بمثال الثاني بل هو اولي بان ياتي به لان احتياج الاعتراض الى التوفيق بالنسبة الى
ما حذف فيه كذا من احتياجه الى التوفيق بالنسبة الى ما ذكر فيه فتمت برهونه وقد ورد
الحرف محصل كلامه ان المذكور هنا وقع في الكبير جوابا عن اعتراض آخر لا عن هذه
الاعتراض ولعل الاعتراض الآخر هو ما ذكره وعدل عنه ما ذكره فما يوهمهم
ظاهر قوله وقد ورد المر غير مراد كما يدل عليه بقية كلامه قوله لانهم لا
يسعرونها المر لا يعني ان هذا لا يدفع عنهم الاعتراض لانهم يصد ببيان
ما يستعمل في لغة العرب على كل حال يقع منه ثم استعمله عليهم سواء كانت
ما يقع من الحاجة الاستعمال باعتبارها اول قوله لانهم لا يغيرون الحرفيه
انهم لو انزموا في المركبة من شئ ونقيضه انشاء الطرف الايجابي لكانت الفان
مطرودة فافهم قوله اما ان يكون في البحر ولا يغرق فنقيض في البحر ليس في البحر
ولا يغرق اعم منه ونقيض لا يغرق يغرق وفي البحر اعم منه ولعل المرادة
بالبحر مطلق الماء فافهم قوله ويتكلم الحرف انظر مع ما تقدم له والاخر
مشتبهي مقدمه الاولى هي نتيجة الاقتزائي وقوله لو لم يتحقق الى قوله يتبع هو
الاقتزائي وهو مركب من شرطيين قوله يرجعان اي يرجع قياس الحلف الى قياس
ويرجع المركب الي اثنين فالمراد قوله في مقبول الشانح الحرف يعلم ذلك من كلامه
قريبا قوله اي فاعلم الحرف انما احتاج لذلك لاخذ بالظاهر من مجموع الضمائر في
قوله ركنه الى القياس المركب على ما ذكره كان الظاهر الغاء في قوله واقله شئ
ان جعل الضمير في قوله به الى القياس المركب فهو احوال على مجهول وان جعله الى القياس

البيط فافهم يخلص من مخالفة الظاهر التي فرضها فالوجه ان الضمير في ركنه الى
القياس البيط وقوله ركن حينئذ على ظاهره فندبر قوله وفيه ما قيم قال شيخ
شيخنا اذ لا يجوز قول العامل عليه وان اريد منه الحد قوله هل هذا اي مال كونه
شبه هذا التركيب المذكور في قوله يلزم من تركيبها باخرى من كونه تركيب نتيجة محوطة
مقدمة صغيرة مع مقدمة اخرى يلزم عنه نتيجة فافهم قوله اي في هذا التركيب
الحرف الذي حمله على هذا وما ياتي له من الاعتراض بما مر عن ابن يعقوب انه لم يحمل
قوله يقال على معنى انه قد يقال ولو حمله على ذلك لم يفعل على ان ما ياتي له سياقي
ودفعه فتنه قوله رحمه الله تعالى لا بمعنى الحرفا كانت في الاصل لطلب المحيى
المحيى قال لا بمعنى الحرفا هو ظاهره المنفي طلب المحيى المحيى فقط اي ولا
تأخذ بظاهر قوله لا بمعنى المحيى المحيى ولا بمعنى لطلب فان ظاهره انه لا ينبغي شئ
ثما من هذين الامرين وقوله لا نأفول الحرف لا يعني ان هذا لا ينافي الا بعد
حمله على انه لا بد من معنى الاستمرار ومعنى الحرف جميعا وليس بواجب فتدبر
قوله اما المراد المبني عائد على منصل الشانح الذي هو خير يكون فلا يرد
اسم يكون على غير ذلك المبني قوله لا على القياس الحرفي فالقياس في كلامه
لا يحمل الا الوجهين السابقين القياس الذي هو الموصوف المحذوف والقياس
المذكور عليه بما فافهم قوله رحمه الله تعالى محذوف كلي اي في النطق كما هو
ظاهر قوله رحمه الله تعالى فوجدت اثرها المر والغضاي التي تتعلق بهذا
الاستغناء اعني هذا يترك فله الاخل وهذا يترك فله الاخل وهذا وان لم
لا يلزم النتيجة اعني كل ميوال يترك فله الاخل فله خارج من تعريف
القياس بقوله مشتمل ما كما تقدم والغضاي التي تتعلق بالاشغاف والنام
شتمل النتيجة لكن لبنا النتيجة قوله لا آخر في خارجة من التوفيق بقوله
قولا آخر كما تقدم فتدبره رحمه الله تعالى فاذا استغنى المر لا يحتاج ذلك
غير ممكن فلعن غرضه كما اذا استغنى المر على فرضنا في ذلك قوله رحمه الله تعالى
فيترك الحرف فنقول كما مر في المحيى البيد كالحرف جامع الاستكراه حرام واما لك

ان تتوهم ان المراد انه يترك على طريق القياس نعم سيأتي انه يرد الى القياس وعند ذلك
لا يذكر المشبه به على حدته فثبته قوله الى صورة قياسين ايا كانا ان تتوهم انه اتى
بلفظ صورة ليغيب ان المردود اليه ليس من القياس الا بحسب الصورة فان ذلك بال
كما علم عند تعريف القياس فثبته وربما وقع في الوهم المذكور قوله واخلل الخ
ولا يخفى ان اخلل في القياس ليس قاصرا على ما يخرج من كونه قياسا فان الذي
خلل فيه ولا يخرج من كونه قياسا كما تقدم قوله كل حيوان فرس وبغل الخ والواو
او كما هو ظاهر من قبيل القياس المقسم قوله واخلل فيه من الصغرى لان ظهر
الذي فيها لا يسلم اذ ليس الحيوان دائرا بين الافراد التي ذكرت فهو خلل من جهة
المادة ولا يخفى انه لا يخلل في الكبرى وان قاله شيخ شيتخا نعم لو ازيل خلل
الصغرى وابقى الكبرى على حالها صارت محذرة كما لا يخفى فثبته واقلن
ان شيخ شيتخا قال ما حاصله لو قال المحتج في الرد الى القياس كل فرس وبغل
وعمار وهكذا الى ان بلغت الاكثر حيوان وكل حيوان يرك فله الاخلل كان
الخلل في الصغرى فقط انتهى ولا يخفى ان هذا لا ينتج الغرض ولا يخلل فيه بوجه
فاقم قوله جملي قصد به التقريل بل هو منوط بمراد ما يليق فان الدلائل اذا
كان غير جازم ان يكون اعتبارا منقته وعدم اعتبارها سواء وكونه في الواقع
حقا او غير حق سواء واذا كان جازما لم تعتبر حقيقة ان لا ينظر الى انه قد
يكون في الواقع حقا وقد يكون غير حق فهذه ستة درجات في ذلك الاعتبار
الى اثنين فاذا اختلفت الى ثلاثة كانت خمسة فافهم قوله رحمه الله تعالى انما
اي تحصل فالتا اي تكون كسبا في حصول فالتا هي التصديق اي ادراك وقوع النية
اولا وقوعها والثاني اي التخييل وقوله او تاثير في غيره ظاهر هنا ان التاثير
من مقولة الفعل وهو قول والخاتمة من الكيف ثم انه ليس للمراد ما هو ظاهر الساتر
من انها تارة تغيب مجرد التخييل بدون تصديق اي ادراك للنية بل المراد
بمجرد ان ما تغيبك ليس بخير هذين والا فالنهييل المذكور تابع للتصديق
فاقم قوله الامن المراد اغناؤه عن تغيب موصوف الوصول واخرية المعطوف

عليه حيث لم الا ان يرد الى الظاهر ان مقصود الشارح بعموم الاعتراف الاعتراف
به على اي حالة اي سواء كان حقا ولا حقا غير حقة في الواقع اي مع عدم البتة
كونها حقا او غير حق كما يصرح به قول الشارح والذي لا يعتبر الخ فثبته ذلك
لكن يعلم عليه ما يأتي عن الشارح في كبيره من ان اجل قد يكون مفده انه يقينية
في الواقع بل اولية وانه اعم من البرهان بحسب المادة نسب الى هذا بعض الاخوان
حفظهم الله تعالى اميرهم قوله والتم بنان دقيق قوله وان كانت في الواقع المراد لا يخالف قوله
سابقا والذي لا يعتبر فيه كونه حقا المراد ان خالف ما مر عليه في ما تقدم قوله وقد
علمت الحرفية انه تقدم له وجه لا مانع منه تحصل به المقاييس فثبته قوله من سوف
الذي في الغاموس وسوفا وهو الحاشية قوله القول المجرد اي صيغة التثنية مجردة
عن معناه بل بمعنى آخر قوله ونحن الاول وهو لا يتقدمون ان يكونوا له وهو
الترخيص هذا انه لا تكليف بالحال اذ لم يرد به القول المجرد وهو تسليم الحكم نعم
هو جري على مذهب بعض السنية فلا يقال انه جري على غير مذهب اهل السنة
وموافقة للمعزلة وقوله ما فيه مشقة اذ ذلك انه غير محال فتدبر قوله
انت تائم ورجلا في الملا يظهر انه استعارة تمثيلية فثبته حاله الحاصلة من قوله
فرط في حق نفسه حيث لا يعي ما يقال له في ذلك المجلس الذي فيه من يخاف منه الظفر
تقصير في شأن ما يجب عليه القيام به فيه من الغاوسمع واحضار القلب والحاشية
من قوله عرض نفسه للمضرة حيث لا يعي ما يقال له لعدم الغائبة سمعه واحضار
قلبه في ذلك المجلس الذي فيه من يخاف الظفر به حقا وفيه راي وسوء تدبير بحال
من نام واخرج وجليه من رحله فجعلها في الملا اي الصرا حيث فرط في حق نفسه
بنومه في ذلك المكان الذي هو محل السباح على تلك الحال نقصير في شأن ما يجب عليه
من التفتت فيه او حيث عرض نفسه للمضرة بنومه فيه على تلك الحال حقا وفيه
راي وسوء تدبير ويحتل غير ذلك حقا في اجراء التثيلية فتدبر وراجع كتب
الاشكال فانه يظن منها قوله لان القياس صورة البرهان صوابه لان تاليف
القياس صورة البرهان فتدبر قوله لا الاحترار اي لان كل قياس مؤلف قوله

فكان عليه الخرفه انه يصح ما صنعه يجعل كونه يجب به السؤال علة العلم باقائه الية
وهذه الافادة معلولة بذلك الكون وهذا في ترتيب العلم باعليه كالا يخفى قوله
اذ يجب به السؤال يلزم كان كذا نحو لم كان زيد محمدا وانظر ما وجه كون
ذلك يجب بنظام القياس كما هو ظاهر كلامه ويمكن ان يقال صورة السؤال لم
لم يخرج زيد مثلا فيجب بنظام القياس فيفيد سبب عدم الخروج وان علة
ذلك السبب هو النفعن المعلوم للسائل لكن فيه بعد اذ عليه لا تكون العلق
مسئولا عنها والمنبأ وان السؤال عنها فالوجه ان تغلق صورة السؤال لم
كان زيد محمدا مثلا في مقام افتاد كونه محمدا فافهم قوله لا لا يخفى على من ناض
اذ لا يخفى ان القياس لا يثبت العلم في الخارج غاية الامران المدلولة علة في العلم
بثبوتة فيه ومتقضي ما قاله الشارع انه علة في العلم بثبوتة في الذهن فحصله انه
علة في علم عامه وهو فاسد قوله التي هي المقترقة فالسؤال عنها وجوابه هما
المعتبران وهذا انما يجب به السؤال يلزم علم ان زيدا متفعلا للاختلاط
مثلا فلا يريد علة قوله في الكبير اذ يجب به السؤال يلزم ان هذا ايضا يجب
به السؤال يلزم وللمبحث في كون هذا انما يجب به السؤال عن علة العلم بالعلم
بمال والوجه اعتبار ان حكمة التسمية لا تقتضي التسمية على انه يمنع منها
غرض التمييزين القسرين فافهم قوله دفع بهذا الخ ولو لا ذلك وعدم الاختلاف
بظاهر هذه العبارة لما صح قوله في ما مر اي من مقلدا يغنيه لانتاج القياس
اعم من ان تكون ضرورة او ممكنية فافهم قوله لان تعبيره الخاري مع قوله
على البدلية ليست تبعية فافهم قوله فكان الاولى الخرفه انه لو لم يفرق
له للزم احدا من كل منهما لا يصح وذلك لان عدم التعرض له اما باخذ
الاول بعمومه والعام عليه بانه الاولى فيلزم مخالفة الاصطلاح لان
الاولية ليست هي الاول بعمومه واما ان يقدم الاول كما صنع لكن يستثنى عن
المشقة الثاني من قسميه فلا يقول وان توقفنا الخ فيلزم عدم الحصر في السنة
الذي نريد الغار منه اذ لم يقد هذا الصنيع الا عدم ذكر ما يتبعه

مما هو موجوده عندهم هم خاص وهذا غير محصل للمصنف في السنة كالا يخفى فما
صنعه الشارع منحيث وغرضه به الاشارة للاعتراض على المصنف
نعم يجوز ان المصنف قد تجوز في الاوليات فافهم قوله ما ليس باستعانة
من المحس بعمومه ثم بعد كتابتي رايت الشارع قد تعرض لذلك في شرح
قوله فذلك جملة البقيين فانظر قوله او بالنسبة ليس الغرض به العلم بالصنعة
المتعلق بل هو هو مجرد كالتفصيل قوله المعروضة صنعة للمادة قوله الا
اي القوي العاقلة كما يغيب كون ذلك تعليل لتفصيل مدركها بل
مجردا وان قال شيخنا خلافا ذلك فتدبر قوله ولا يقوم بها الا مجرد
ولو ادركت الجزئيات غير المجردة عن عواض المادة من المبرور والصلول
ونحو ذلك لغايت صور تلك الجزئيات بها وهي غير مجردة عن العوارض
المدكورة فافهم ذلك قوله عن حس اي حس قوله رحمه الله تعالى
قول المحققين اي في تعريف المحس قوله اما الجهل البسيط الخرفه نظرا في
الكلام ليس في حال النظر كما يشهد به قول الشارع فلا يمكن تحلف العلم
او الظن بالنتيجة عن العلم او الظن بالمقدمين عند عدم اضداد الخ اذا
المراد عدمها عند تمام النظر لا مع النظر والا لا اخصني ان الاضداد
قد توجد حين النظر فيحصل العلم او الظن بالمقدمين ولا يحصل العلم
بالنتيجة ولا يعقل انه في حال النظر قد يكون ميتا فضلا عن ان يعقل علمه
في تلك الحالة بالمقدمين ويتحلف العلم بالنتيجة فان اراد الخفي بقوله
ان الجهل البسيط جامع النظرا انه يكون غفبه فهو باطل كالا يخفى قد عوي
الشرطية اخذ بطلان قوله الغدرة الحادثة اي ذوالغدة الحادثة بها
قوله والا كان الخ لان الوجوب هنا عندهم كما قال الشارع معناه التمسك
والله اعلم هذا آخر ما وجدته بخطه ما مشى نحوه رحمه الله تعالى وكان
الغرض من تخريجه يوم الاحد المبارك الرابع عشر من شهر ربيعان المبارك في سنة
الذو القعدة و شته بفهم الفقير الي عني جنابه جل شأنه احسان حيا في

الطلاوي بلدا الشافعي مذهبها وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة
 المباركه يوم الثلاثاء السادس عشر من شهر شوال المكرم ١٢٤١ هـ ولما يم
 واديعم وتلا ذلك من حج سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سيدا المرسلين علي يد كاتبها
 الفقير الي ربه المنعم الي محمد الهداي الزياوي بلدا الشافعي مذهبها حنم الله له
 ولمن كانت له حصة الشيخ الفاضل محمود حامد عميره من محنة زياد المذلول
 خادم العلم بالاذهر نجاة السعادة ووزقتها وجميع المسلمين في الجنة الحسني
 وتياديه بجاه سيدنا محمد وآله



مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>